

جامعة ابن خلدون - تيارت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

دراسة قياسية لدالة الطلب على النقود في الجزائر الفترة (1990/2013)

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

التخصص: مالية

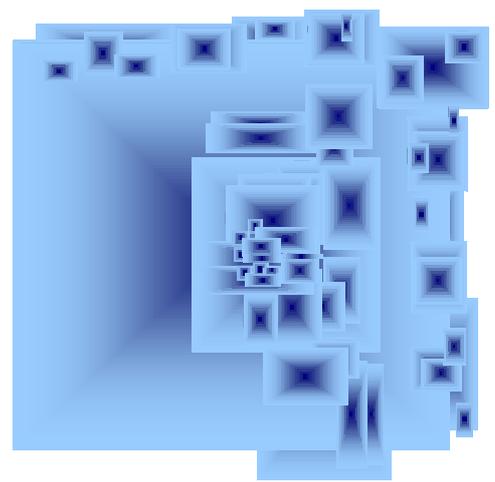
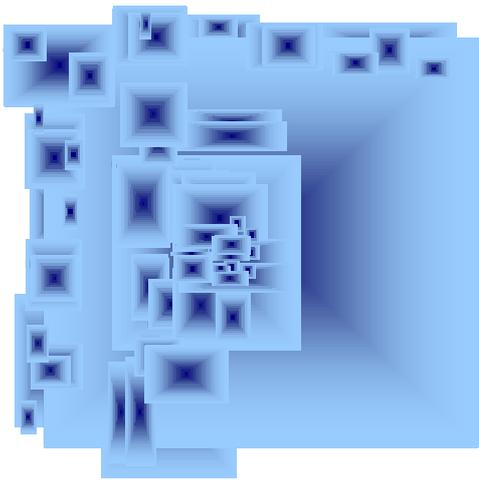
الأستاذ المشرف:

-الدكتور دحو عبد الكريم.

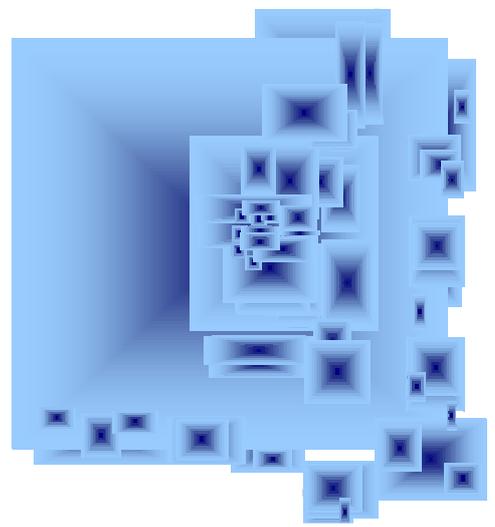
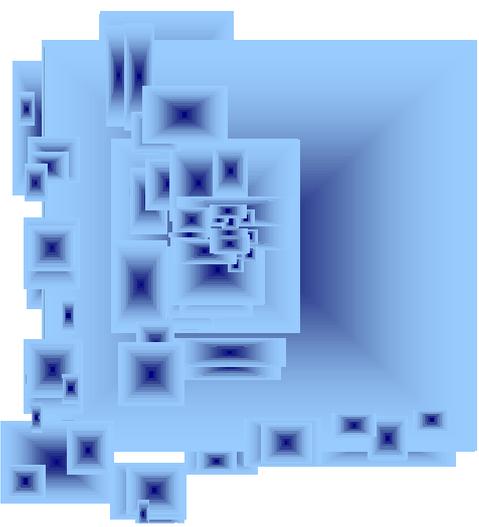
من إعداد الطالبة:

- نقادي خديجة

السنة الدراسية 2014 - 2015



اِسْمُكَ اِسْمُكَ



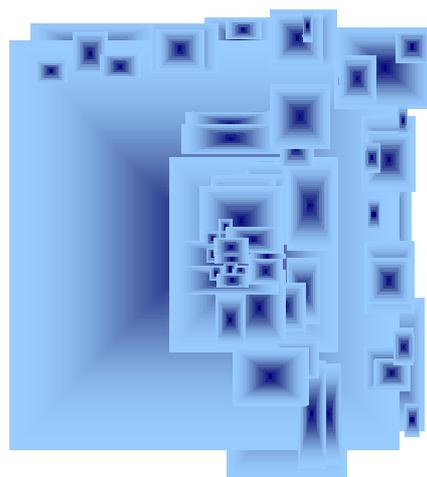
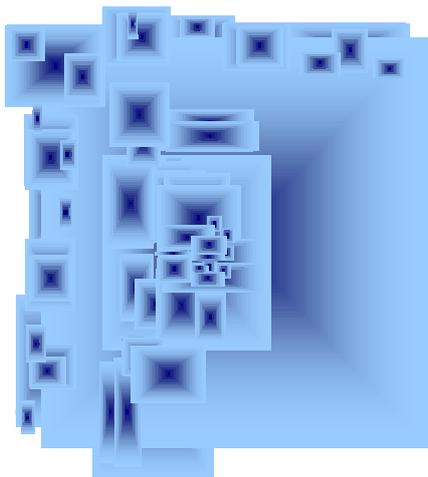
الحمد لله الذي نفتح بحمده الكلام و الحمد لله الذي حمده أفضل ما جرت به الأقاليم،
سبحانه لا نحصي له ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه وهو ولي كل إنعام.

و الحمد لله الذي فأوت بحكمته بين المخلوقات، و رفع المؤمنين الذين أوتوا العلم درجات ،
قل هل يستوي الذين يعلمون و الذين لا يعلمون ، كما لا تستوي الأنوار و الظلمات ، وأشهد
أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له في ألوهية و ربوبية و ماله من الأسماء الحسنى و كامل
الصفات، وأشهد أن محمداً عبده و رسوله ، الذي بلغ العلى بكماله كشف الدجى بجماله
كملت جميع خصاله، صلوا عليه و آله، اللهم صلي على محمد و على آله و صحبه الذين هم أبر
الخلق قلوبا، و أغزرهم علوما و أكملهم حزما و عزما، وسلم تسليما .

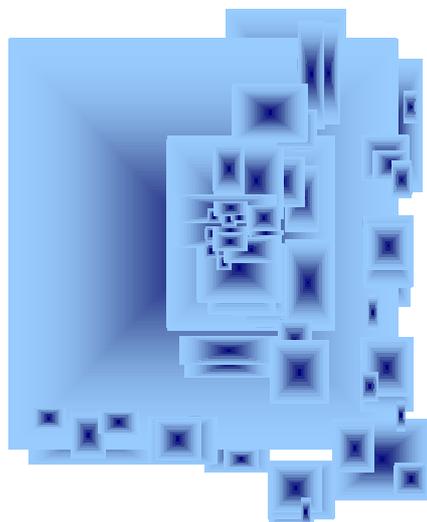
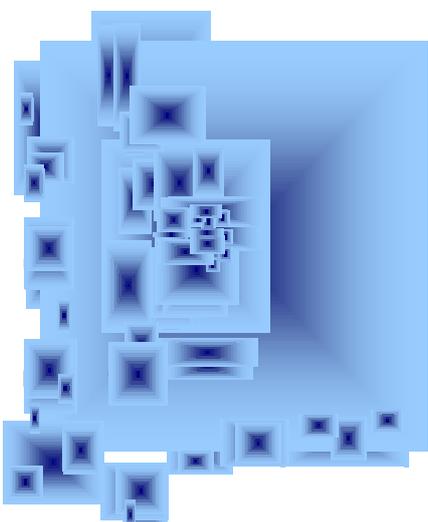
إلى من أمر الرحمان ببرهما والرسول بمصاحبتهما ووضعت الجنة تحت أقدامهما، إلى رمز
التضحية والوفاء والنبل والعطاء، إلى من حبهما يغمر قلبي ودعائهم تسير دربي إلى التي لو طرحت
لها الكواكب و فرشت لها الأرض من تحت قدميها فما وفيتها حقها علي إلى التي فرحت لأجلي
وتأملت لمعاناتي أمني الغالية حفظها الله من كل سوء و أطال الله في عمرها. إلى المحبة الطاهرة والمثل
الأسمي والدي العزيز.

إلى وصال المحبة إخوتي.

إلى جميع الأهل والأقارب.



التشكرات



(رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه
وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين)... الآية 91 سورة النمل .

أحمد الله الذي وفقني إلى إتمام هذه المذكرة، وأحمده وأشكره تعالى على نعمه التي وهبني إياها،
وأن أبلغني هذه المرتبة.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الدكتور :دحو عبد الكريم الذي شرفني بقبوله
الإشراف على هذه المذكرة، ولم ييخل علي بتوجيهاته السديدة الحصيصة ونصائحه القيمة، التي
كانت خير عون لإخراج هذا العمل المتواضع إلى حيز الوجود.

ولأن من لا يشكر الناس لا يحمد الله، لا يفوتني أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل
الذين ساعدوني وفي مقدمتهم الدكتور مدني بن شهرة، و أساتذة كلية ابن خلدون وعلى رأسهم
الأستاذ شريف محمد على اجتهاده معنا وصبره في مساعدتنا، كما لا يفوتني شكر الأستاذ عمران.
كما لا أنسى بالشكر كل من ساهم من في مساعدتي لإتمام هذا البحث.

والله ولي التوفيق.

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
23	عرض النقود والطلب عليها في التحليل الكلاسيكي.	1-1
24	معادلة كامبريدج للأرصدة النقدية.	2-1
27	الطلب على النقود بدافع المعاملات.	3-1
29	منحنى التناسب العكسي بين النقود للمضاربة وأسعار الفائدة.	4-1
64	منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات.	1-2
68	اثر السياسة النقدية على الطلب على النقود.	2-2
69	مجالات فعالية السياسة النقدية.	3-2
83	تطور الكتلة النقدية M_2 خلال فترة 2013/1990.	1-3
84	تطور مكونات الكتلة النقدية خلال فترة 2013/1990.	2-3
86	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.	3-3
87	تطور الكتلة النقدية ومعدلات التضخم خلال فترة الدراسة.	4-3
88	تطور معدلات الفائدة الحقيقية في الجزائر خلال فترة الدراسة.	5-3
90	تطور الكتلة النقدية ومعدلات الفائدة الحقيقية في الجزائر خلال فترة الدراسة.	6-3
91	تطور الناتج المحلي الخام PIB في الجزائر خلال فترة الدراسة.	7-3
92	تطور الكتلة النقدية والناتج المحلي الخام PIB في الجزائر خلال فترة الدراسة.	8-3
94	تطور مؤشر سرعة دوران النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة.	9-3
95	تطور الكتلة النقدية وتطور سرعة دوران النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة.	10-3
127	يمثل اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي.	11-3
131	يمثل تجانس البواقي.	12-3
132	مقارنة القيم الفعلية مع القيم المقدرة.	13-3

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
31	العوامل التي تؤدي إلى زيادة أو نقص الطلب على الأرصدة النقدية.	1-1
37	المجمعات النقدية و التوظيفات المالية غير النقدية.	2-1
113	اختبار ديكي فولر لسلسلة الكتلة النقدية الحقيقية بالمفهوم الواسع RM_2	1-3
114	اختبار ديكي فولر الموسع لسلسلة dM_2	2-3
115	اختبار ديكي فولر لسلسلة الناتج الداخلي الخام الحقيقي $Rpib$	3-3
116	اختبار ديكي فولر الموسع للسلسلة $dRPib$	4-3
117	اختبار ديكي فولر لسلسلة معدلات التضخم Inf .	5-3
118	اختبار ديكي فولر الموسع للسلسلة $dInf$	6-3
119	اختبار ديكي فولر لسلسلة الفائدة الحقيقية Int	7-3
120	اختبار ديكي فولر لسلسلة سرعة دوران النقود V .	8-3
121	اختبار ديكي فولر الموسع للسلسلة dV	9-3
122	نتائج التقدير للنموذج الخطي للطلب على النقود في الجزائر 1990/2013	10-3
123	النتائج المتحصل عليها من تقدير النموذج.	11-3
126	المعنوية الجزئية للمعالم عند مستوى معنوية 5%.	12-3
130	يمثل اختبار تجانس البواقي.	13-3
136	اختيار معادلة الانحدار الأفضل.	14-3
137	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية.	15-3
137	المتغيرات المقبولة إحصائيا واقتصاديا في النموذج والمتغيرات والمقصية .	16-3
138	نتائج نموذج الانحدار التدريجي وفق طريقة Stepwise	17-3
141	اختبار المعنوية الجزئية لنموذج الانحدار التدريجي Stepwise	18-3

الفهرس

قائمة الأشكال البيانية

قائمة الجداول

الفهرس

02 مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للطلب على النقود

8..... تمهيد:

9..... المبحث الأول: عموميات حول النقد.

9..... المطلب الأول: التطور التاريخي للنقود.

11 المطلب الثاني: ماهية النقد وأنواعه.

14 المطلب الثالث: وظائف النقد والنظم النقدية الحديثة.

19 المبحث الثاني: أهم النظريات التي تناولت الطلب على النقود.

19 المطلب الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية.

25 المطلب الثاني: النظرية الكيترية.

30 المطلب الثالث: النظرية النقدية الحديثة.

34 المبحث الثالث: الكتلة النقدية ومقابلاتها.

34 المطلب الأول: تعريف الكتلة النقدية.

35 المطلب الثاني: مكونات الكتلة النقدية.

38 المطلب الثالث: العناصر المقابلة للكتلة النقدية.

41 خلاصة الفصل الأول:

الفصل الثاني: السياسة النقدية والطلب على النقود

43 تمهيد:

44 المبحث الأول: المفاهيم النظرية للسياسة النقدية.

44 المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية.

45 المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية.

51 المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية.

56	المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية.
56	المطلب الأول: الأدوات العامة (الكمية).
59	المطلب الثاني: الأدوات الكيفية (المباشرة) للسياسة النقدية.
61	المطلب الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية.
64	المبحث الثالث: اثر السياسة النقدية على الطلب الكلي على النقود.
64	المطلب الأول: التوازن في سوق السلع والنقود.
65	المطلب الثاني: اثر السياسة النقدية على الطلب على النقود.
68	المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية على الطلب على النقود.
71	خلاصة الفصل الثاني:
الفصل الثالث: التحليل القياسي لدالة الطلب على النقود في الجزائر	
73	تمهيد
74	المبحث الأول: التطورات النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2014)
74	المطلب الأول: إدارة السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 2013/1990.
82	المطلب الثاني: التطورات النقدية في الجزائر منذ 1990 إلى الفترة الحالية.
85	المطلب الثالث: تطور المتغيرات الاقتصادية لدالة الطلب على النقود في الجزائر.
96	المبحث الثاني: عموميات حول الاقتصاد القياسي.
96	المطلب الأول: مدخل إلى الاقتصاد القياسي.
98	المطلب الثاني: الانحدار الخطي المتعدد.
103	المطلب الثالث: اختبارات تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد.
107	المبحث الثالث: بناء نموذج قياسي للطلب على النقود في الجزائر.
107	المطلب الأول: رصد متغيرات النموذج وتقدير معلماته.
110	المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.
122	المطلب الثالث: تقييم النموذج.
142	خلاصة الفصل:
146	خاتمة:
164	قائمة المصادر والمراجع.

مقدمة

مقدمة

يعتبر الطلب على النقود من بين أهم المتغيرات الاقتصادية التي تساعد على وضع السياسات الاقتصادية الملائمة، كما جاء على لسان احد الاقتصاديين قائلا 'أن قدر الإنسان يحكمه النقد'، إذ تسعى معظم الدول بغض النظر عن النظام الاقتصادي الذي تتبناه والفلسفة الاقتصادية التي تنتهجها إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعدلات نمو مرتفعة لهذا يواجه متخذي القرار دوما صعوبة في اختيار السياسة المثلى لمعالجة الاختلالات، أي عملية المفاضلة بين السياستين النقدية والمالية قصد خلق تناسب بين عرض النقود والطلب عليها، فالتتبع للأحداث الاقتصادية الماضية يجعل الباحث يقسم تطور تاريخ النقد والسياسة النقدية إلى مراحل، اكتسحتها أولا فروض النظرية الكلاسيكية على أساس الحيادية النقدية وربط دالة الطلب على النقود بمتغير الدخل ومتغير مستوى العام للأسعار لتعديلها النظرية النيوكلاسيكية بمعادلة سرعة دوران الدخل، تلتها الأفكار الكيترية التي مهدت الطريق للمسار النقدي الحديث من خلال الانتقادات التي طالت النظرية النقدية التقليدية مفسرة الطلب على النقود بالدوافع الثلاث (المبادلة-المضاربة-الاحتياط) وهو ما أطلق عليه لاحقا نظرية تفضيل السيولة، وبهذا أضاف كيتر متغير سعر الفائدة كمتغير مفسر في دالة الطلب على النقود لغرض المضاربة، كما جاءت نظرية المصيدة مكملة -حسب كيتر- إلى نظرية التفضيل النقدي.

بعد ظهور التيار النقدي الحديث بزعامة ميلتون فريدمان، لاقت نظرية المصيدة أو فخ السيولة انتقادات عديدة كونها تفرض ثبات سعر الفائدة عند أدنى مستوى لها وهذا يحدث نادرا وبصفة حصرية في أوقات الكساد . أضاف ميلتون فريدمان إلى دالة الطلب على النقود عدة متغيرات تمثلت أساسا في متغيرات معنوية خاصة بأذواق وفضليات حائزي الثروة ونسب أخرى.

لذلك فان تتبع دالة الطلب على النقود ومعرفة المتغيرات المتحركة فيها ودرجة معنوية كل متغير على حدى من أهم العوامل التي تساعد السلطات على اختبار فاعلية السياسة النقدية المتبعة، لهذا تسعى الجزائر كمعظم الدول النامية محاولة التأقلم مع الأوضاع العالمية الجديدة وذلك من خلال سعيها المتواصل إلى مسايرة الاقتصاد العالمي، فبعد الانتقال من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق، وبعد صدور قانون النقد والقرض الذي يعتبر المرحلة الفاصلة بين فترة الاستقلال والفترة الحالية، بات عليها حاليا إتباع سياسة نقدية فعالة من اجل تحليل سلوك الطلب على النقود محليا وتحديد أهم المتغيرات المؤثرة على هذا

مقدمة

السلوك، بهدف تمكين السلطات النقدية من استخدام أدوات السياسة النقدية لتحقيق هدف النمو الاقتصادي.

الإشكالية: على ضوء المقدمة تبرز معالم الإشكالية التالية: 'ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية المفسرة لدالة الطلب على النقود في الجزائر؟' ومن اجل توضيح الإشكالية قمنا بطرح التساؤلات التالية:

-فيما تتمثل دالة الطلب على النقود في الجزائر؟ وما هي أهم النظريات الاقتصادية المفسرة لهذه الدالة؟

-ما مفهوم السياسة النقدية؟ وما هي أهدافها؟ وفيما تتمثل أدواتها؟

-هل من الممكن بناء نموذج قياسي لدالة الطلب على النقود في الجزائر؟ وأي المتغيرات التفسيرية لها الدلالة الأكبر في تفسير الطلب على النقود في الجزائر؟

فرضيات البحث: من خلال ما سبق يمكن صياغة الفرضيات التالية:

-مرونة الدخل في دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة تقارب أو تفوق الواحد وله علاقة طردية ومعنوية إحصائية.

-نظرا لأهمية متغير سعر الفائدة يتوقع أن يكون له معنوية وتربطه إشارة سالبة بالطلب على النقود في الجزائر.

-العلاقة بين الطلب على النقود والتضخم في الجزائر يتوقع أن تكون علاقة طردية نظرا للارتفاع المستمر للأسعار.

أهداف البحث: تهدف من خلال هذه الدراسة إلى هدف رئيسي يتمثل في 'بناء نموذج اقتصادي

لدالة الطلب على النقود خلال فترة الدراسة' وجملة الأهداف التالية:

-دراسة مختلف النظريات الاقتصادية المفسرة للطلب على النقود.

-حصر لأهم العوامل المؤثرة في الطلب على النقود في الجزائر وذلك من خلال التطرق لأهم التطورات النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

-دراسة التطورات النقدية لأهم المتغيرات في دالة الطلب على النقود بالجزائر خلال فترة الدراسة -قياس مدى تأثير المتغيرات السابقة الذكر على سلوك الطلب على النقود.

أسباب اختيار الموضوع: تم اختيارنا لهذا الموضوع للأسباب التالية:

-نظرا لأهمية النقود في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الوقت الراهن.

-تأثر الجانب المالي والنقدي في الجزائر بمخلفات الأزمات الراهنة كأزمة 2008 وأزمة تدهور أسعار البترول في الوقت الحالي.

-نظرا للتطورات التي شهدتها إدارة السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض، وآثار البرامج الاقتصادية ضمن لجوئها إلى صندوق النقد الدولي.

-إضافة إلى رغبتني في هذا الموضوع واهتمامي بمحاولة الغوص في مجال الاقتصاد القياسي من خلال موضوع الدراسة القياسية، وتشجيع الأستاذ المشرف.

الدراسات السابقة: يوجد العديد من الباحثين الذين تطرقوا إلى موضوع الطلب على النقود

سواء من الناحية النظرية أو القياسية:

-بزواوية محمد -الطلب على النقود في الجزائر دراسة قياسية-أطروحة لنيل درجة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية-(غير منشورة)-جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان 2010/2009 ، هدفت دراسة

الباحث إلى بناء نموذج اقتصادي حيث قام بتحديد متغيرات الدراسة متمثلة في الناتج الداخلي الحقيقي، تغير أسعار الاستهلاك لمدينة الجزائر ومعدل إعادة الخصم وسعر صرف الدينار بالدولار الأمريكي ، أما

المتغير التابع فتم تمثيله بالأرصدة النقدية بالمفهوم الضيق M_1 ثم الأرصدة النقدية بالمفهوم الواسع

M_2 للفترة 1974/2006 ، فيما تم تحويل جميع قيم المتغيرات إلى اللوغاريتم الطبيعي، ومن خلال تقييم معادلة النموذج الأول باستخدام الأرصدة النقدية الحقيقية بالمفهوم الضيق، و أظهرت نتائج الدراسة

إشارات المتغيرات مطابقة لافتراضات النظرية الاقتصادية وان جميع المعاملات كانت معنوية، كما أن مرونة الطلب على النقود في الجزائر كانت موجبة ومعنوية واكبر من الواحد.

-Menaguer noureddine-la demande de monnaie en Algérie-**Thèse pour l'obtention de doctorat d'état Sciences Economiques**-Abou Bekr belkaid-Tlemcen-Faculté des Sciences Economiques, des Sciences de Gestion et des Sciences Commerciales-2009/2010

هدفت دراسة الباحث إلى تفسير سلوك دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة 2005/1970، واستهدفت الدراسة كمتغير تابع الأرصدة النقدية الحقيقية بالمفهوم الواسع، أما المتغيرات التفسيرية الأخرى تمثلت في الناتج الداخلي الحقيقي، أما تكلفة الفرصة الضائعة مثلها الباحث في العائد على الأصول، معدلات التضخم، سعر الصرف. حيث قام الباحث بتحويل قيم المتغيرات التفسيرية إلى اللوغاريتم الطبيعي ماعدا متغير معدلات التضخم، معدل إعادة الخصم، ومن نتائج الدراسة أن جميع المتغيرات كان لها معنوية إحصائية ووافقت النظريات الاقتصادية ماعدا متغير سعر إعادة الخصم حيث لم توافق إشارته منطق النظرية الاقتصادية.

-بشيكرك عابد-نمذجة قياسية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر 2008/1970-مذكرة ضمن متطلبات درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية-كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر 03-2010/2009 كان هدف الباحث من الدراسة تحديد أهم متغيرات دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة ، واستخدم لهذا الغرض الكتلة النقدية الحقيقية بالمفهوم الموسع كمتغير تابع ممثل للطلب على النقود، أما المتغيرات التفسيرية في الدخل القومي، سعر الصرف، الإنفاق الحكومي ، معدلات التضخم. وكانت نتائج الدراسة كالآتي: أن جميع متغيرات الدراسة وافقت إشاراتها فرضيات النظرية الاقتصادية وكانت لها معنوية إحصائية، فارتبط الدخل الحقيقي والإنفاق الحكومي وسعر الصرف بعلاقة طردية بالطلب على النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة، أما بالنسبة لمعامل التضخم و معدلات الفائدة فتحقق فرضية الدراسة التي تنص على العلاقة العكسية بين المتغيرات المذكورة والطلب على النقود.

-احمد السيد عبد اللطيف حسن-تقدير دالة الطلب على النقود في مصر خلال الفترة 1981-2011-بحوث اقتصادية وعربية-العددان 68/67 سنة 2014. كان هدف الباحث من الدراسة إلى تحليل سلوك الطلب على النقود في مصر بهدف تمكين السلطات النقدية من استخدام أدوات السياسة النقدية لتحقيقي هدف النمو الاقتصادي، واستخدم لهذا الغرض الكتلة النقدية الحقيقية بالمفهوم الضيق كمتغير تابع، أما المتغيرات التفسيرية في الدخل القومي، سعر الصرف، معدل دوران النقود، معدلات التضخم وسعر إعادة الخصم. بعدها قام الباحث بإدخال اللوغاريتم الطبيعي على متغيرات الدراسة وكانت نتائج الدراسة كالآتي: أن جميع متغيرات الدراسة وافقت إشاراتها فرضيات النظرية الاقتصادية وكانت لها معنوية إحصائية، فارتبط الدخل الحقيقي وسعر الصرف بعلاقة طردية بالطلب على النقود في مصر خلال فترة الدراسة، أما بالنسبة لمعامل التضخم وسرعة دوران النقود و معدلات الفائدة فتحققت فرضية الدراسة التي تنص على العلاقة العكسية بين المتغيرات المذكورة والطلب على النقود.

حدود الدراسة:قصد معالجة الإشكالية، تم تحديد إطارين مكاني وزماني :

-الإطار المكاني خص الجزائر وواقع السياسة النقدية خلال الفترة الحالية، خاصة الطلب على النقود في الجزائر.

-الإطار الزمني فتم الأخذ بسنة 1990 كمنطلق لبداية الدراسة لاعتبارها نقطة تحول في إدارة السياسة النقدية في الجزائر، إلى غاية 2013.

منهج البحث: من اجل إتمام الدراسة وبعية الحصول على إجابة للإشكالية المطروحة، واختبار صحة الفرضيات قمنا باعتماد المنهج الوصفي الذي طغى على الفصلين النظريين من اجل تفسير النظريات التي تناولت الطلب على النقود في الفصل الأول وإعطاء مفاهيم وأهداف وأدوات السياسة النقدية في الفصل الثاني، كما تم استخدام المنهج التحليلي الإحصائي في المبحث الأول والثاني من الفصل الثالث، واستخدام المنهج القياسي بالاعتماد على الاقتصاد القياسي والبرنامج الإحصائي SPSS V.20 لبناء نموذج للطلب على النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة.

صعوبات البحث: من أهم الصعوبات التي واجهتنا:

-التضارب في الإحصائيات واختلافها بتعدد مصادرها، والحصول عليها في سلسلة زمنية من 1990-2013 كان أهم ما اعترضنا، وذلك بعد لجوئنا إلى موقع البنك العالمي وموقع بنك الجزائر.
-كان من الصعب اختصار موضوع البحث في خطة البحث، نظرا لشساعة موضوع الطلب على النقود .

تقسيمات البحث: من اجل الإجابة على الإشكالية السابقة تم تقسيم البحث إلى:

في الفصل الأول: سنعرض فيه الإطار النظري للطلب على النقود، وذلك من خلال ثلاث مباحث وهي:

1-المبحث الأول: سنتطرق من خلاله إلى مفاهيم أساسية حول النقود عموما.

2-المبحث الثالث: سنخصصه إلى أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للطلب على النقود.

3-المبحث الثالث: سنتناول فيه الكتلة النقدية ومقابلاتها.

أما في الفصل الثاني: سنحاول من خلاله الربط بين السياسة النقدية والطلب على النقود تحت عنوان 'السياسة النقدية والطلب على النقود' وقسمناه إلى ثلاث مباحث:

1-المبحث الأول: المفاهيم النظرية للسياسة النقدية.

2-المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية.

3-المبحث الثالث: اثر السياسة النقدية على الطلب على النقود.

أما في الفصل الثالث: فسنحاول من خلاله بناء نموذج اقتصادي للطلب على النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال اعتماد دراسة قياسية لذلك في ثلاث مباحث:

1-المبحث الأول: التطورات النقدية لأهم المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

2-المبحث الثاني: مدخل إلى الاقتصاد القياسي ونموذج الانحدار الخطي المتعدد.

3-المبحث الثالث: بناء نموذج قياسي للطلب على النقود في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري للطلب على النقود

تمهيد:

اقترن ظهور النقود وتطور استخدامها بالتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، ولقد اختلفت توقيت ظهور النقود من مجتمع لآخر وفقا لما لاقاه من التقدم والتطور الحضاري المواكب، وبهذا فهي تحتل مركز الصدارة في جميع المعاملات الاقتصادية المعاصرة، وتعتبر الشريان الرئيسي وبدونها لا تستطيع الاقتصاديات العالمية أن تعمل وتتقدم نحو الأفضل، ويعتبر اكتشاف النقود من الخطوات الأساسية في تطور الحضارة الإنسانية، علما بان النقود لم تظهر بشكلها الحالي مرة واحدة، بل كانت نتيجة لتطور طويل استدعتها اتساع عمليات التبادل بين الأفراد في المجتمع وقصور نظام المبادلة عن مجاراة التطور الحضاري. كما عني موضوع الطلب على النقود باهتمام كبير من طرف عديد الاقتصاديين وبجتهم عن دوافع ومبررات ومحددات احتفاظ الأفراد من جهة والمؤسسات من جهة أخرى بالنقود في شكلها السائل.

وبما أن فهم السياسة النقدية لا يمكن أن يكتمل بشكل جيد إلا بإعطاء تقديم عن التطور التاريخي لنشأة النقود ثم تحديد تعريف للنقود والوظائف التي تقدمها في النشاط الاقتصادي، فبفضل تطور المجتمع وضغط الأحداث الاقتصادية تنوعت النقود ولهذا كان لزاما أن نعرف أنواع النقود التي رافقت تطور المجتمعات وأصبح يعرف مجموع هذه الأنواع من النقود بمصطلح الكتلة النقدية التي تضم مجموع ما يتداوله المجتمع من نقود وأن إصدار هذه النقود يتطلب مقابلات تغطي الكتلة النقدية وهو ما يعرف بالعناصر المقابلة للكتلة النقدية.

لذا قررنا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

1-المبحث الأول:عموميات حول النقود.

2-المبحث الثاني:الطلب على النقود في أهم النظريات الاقتصادية.

3-المبحث الثالث:الكتلة النقدية ومقابلها.

المبحث الأول: عموميات حول النقد.

إن النقود في العصر الحديث تمثل المحور الأساسي الذي تدور حوله كل النشاطات الاقتصادية من إنتاج وتسويق واستهلاك واستثمار وغير ذلك في كل اقتصاديات العالم، كما أنها تعتبر من العوامل التي يقاس بها مدى قوة وهيمنة اقتصاد دولة معينة مقارنة ببقية الدول.

المطلب الأول: التطور التاريخي للنقود.

لقد مرت النقود في تطورها عبر التاريخ بعدة مراحل، واعتبرت كأساس لتقسيم التطور التاريخي للمجتمعات، فبدأت هذه المراحل بانتهاء مرحلة الاكتفاء الذاتي وبداية مرحلة المقايضة، والتي كانت تنتشر في المجتمعات البدائية ثم تلتها مرحلة الاقتصاد النقدي والتي بدأت عندما اهتدى الإنسان إلى استعمال النقود الورقية والمعدنية، ثم مرحلة الاقتصاد الائتماني وهي مرحلة توافق استعمال النقود الائتمانية.

1/مرحلة الاكتفاء الذاتي: تميزت هذه المرحلة بان الفرد أو العائلة لا ينتجون إلا قدر استهلاكهم، حيث لم تكن الحاجة إلى التفكير بإيجاد حاجة للتبادل⁽¹⁾ لأن الحاجات الإنسانية كانت محدودة وبسيطة، ومن ثم عرفت هذه المرحلة بمرحلة الاكتفاء الذاتي.

2/مرحلة المقايضة: يعتبر نظام المقايضة مرحلة متطورة للإنسان، وللحياة الاقتصادية أيضا، بحيث أصبح الأفراد ينتجون سلعا تزيد عن حاجتهم إليها، فبدأت الحاجة تظهر إلى الفائض من السلع، وازدادت الرغبة في تبادل الفائض من الإنتاج حتى ظهر السوق في شكل مكان يعتاده كل من يمتلك فائضا من منتج معين. وفي حاجة إلى منتج آخر، والبحث عن من يبادل هذا الفائض عن حاجته بفائض آخر هو في حاجة إليه⁽²⁾، وبالتالي فإن المقايضة تعني مبادلة سلعة بسلعة أخرى أو خدمة بخدمة بصورة مباشرة بدون استخدام وسيط نقدي، وذلك مثل استبدال قمح بخروف أو خدمة زراعة مقابل خدمة سقي، أو خدمة حصاد لقاء جزء من هذا المحصول الذي تم حصاده.

1- ضياء مجيد-اقتصاديات النقود والبنوك-مؤسسة شباب الجامعة-مصر-2005 ص ص-13-14

2- محمود محمد نور-أسس ومبادئ النقود والبنوك- كلية التجارة، جامعة الأزهر، مصر، بدون تاريخ، ص 9

ففي مرحلة الاكتفاء الذاتي كان التوزيع للإنتاج تلقائياً وداخلياً حسب النظام الاجتماعي السائد في تلك العصور البدائية الأولى لكن احتياجات الأفراد لم تظل ثابتة ورغباتهم جامدة، ثم إن أساليب الإنتاج لم تبقى بدائية. إذ تغيرت الرغبات، وتطورت أساليب وفنون الإنتاج، فانتقل الإنسان إلى مرحلة الإنتاج المتخصص، لينتقل من اقتصاد اللامبادلة إلى اقتصاد المبادلة والمقايضة⁽¹⁾ لكن وسائل الإنتاج أخذت في التطور وزادت كمية الإنتاج وتنوعت المقايضة وأصبحت تعيق عملية وحجم المبادلات فتولدت عدة صعوبات يمكن إيجازها فيما يلي :

أ- صعوبة التوافق المزدوج في رغبات المتبادلين : لا تتوقف عملية التبادل في ظل نظام المقايضة على رغبة شخص واحد للحصول على سلعة أو خدمة، بل ينبغي أن يكون هناك شخص آخر يملك هذه السلعة ويرغب في مبادلتها، ولا يكفي هذا الشرط لكي تتم المبادلة، بل لا بد للشخص الذي تكون لديه هذه السلعة أن يكون مستعداً للتنازل عنها مقابل سلعة أخرى عند الشخص الأول⁽²⁾.

ب- صعوبة تحديد نسبة التبادل : وهذا يعني الافتقار إلى وحدة عامة يمكن بمقتضاها قياس وتحديد قيم السلع والخدمات، ففي نظام المقايضة تكون كل سلعة لا تتحدد قيمتها في السوق بشكل بسيط وسهل ككمية واحدة بل يجب أن تتحدد قيمتها في أشكال عديدة من السلع والخدمات الأخرى.

ج- صعوبة تجزئة السلع: بالإضافة إلى الصعوبات السابقة تضاف صعوبة تجزئة السلع في نظام المقايضة، عندما يملك أحد طرفي المقايضة سلعة كالحمص ويرغب في مبادلتها بقمح فإن المبادلة قد لا تطرح إي مشكلة لأن كلا من الحمص والقمح قابل للتجزئة، ولكن المشكلة تحدث عندما نكون أمام سلع أخرى غير قابلة للتجزئة لكبر حجمها وارتفاع قيمتها، فإذا كان الشخص يملك حديقة ويرغب في مبادلتها بحصان وخروف وسمك فإن نظام المقايضة يقف عاجزاً أمام حل هذه المشكلة وخاصة في توفير هذه السلع الثلاث (حصان وخروف وسمك) في آن واحد ومن طرف واحد، وإذا توفرت لدى

1- مصطفى رشدي شبيحة، أقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، 1985، ص 62

2 - د/محب خلة توفيق-الاقتصاد النقدي والمصرفي-دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات-دار الفكر الجامعي-مصر-2011-ص23

شخصين أو أكثر فكيف يمكن تجزئة الحديقة بين مجموعة أشخاص، وهكذا فإن صعوبة تجزئة بعض السلع غالباً ما تقف عائقاً أمام إتمام عمليات المقايضة⁽¹⁾.

د-عدم توافر وسيلة مناسبة لاختزان القيمة:ففي ظل نظام المقايضة لا يستطيع الفرد الاحتفاظ بالقوة الشرائية المتمثلة في السلعة التي يحوزها، إلا عن طريق احتزائها وحفظها لفترة معينة، ولما كانت معظم السلع تحتاج إلى شروط معينة يجب توافرها للتخزين، فضلاً عن أن بعض أنواع السلع تحتاج إلى شروط لا يمكن تخزينها أصلاً نظراً لان التخزين قد يعرضها للتلف أو ما شابه، فمثلاً إن أراد الشخص الاحتفاظ بثروة من قطيع أغنام، فإن الأمر يتطلب الإنفاق على تغذيتها مع احتمالية تعرضها للهلاك عند إصابتها بالأمراض⁽²⁾.

المطلب الثاني: ماهية النقد وأنواعه.

تبدأ دائرة تعريف النقود من حدود الوظائف التي تؤديها، وربما كان من الأفضل التعرف على تلك الوظائف إلا أنه من المتعارف عليه هو تقديم تعريف للشيء موضوع الدراسة، ثم بحث وظائفه فيما بعد. وفي هذا المطلب سنتعرض إلى أهم التعريفات التي جاء بها ابرز المفكرين حول النقد وأنواعه.

1-تعريف النقد:

أي شيء يؤدي وظيفة النقود ويحظى بالاهتمام والقبول العام، وهذا هو التعريف الوظيفي للنقود، أي تعريف النقود حسب وظائفها وحتى تؤدي النقود وظيفتها بشكل صحيح كأداة مقبولة للمبادلة، يجب أن تتمتع بالقبول العام، سهولة حملها، استحالة تلفها وتآكلها، قابليتها للتجزئة، تجانس وحداتها، ندرتها النسبية⁽³⁾.

والنقد اصطلاحاً يطلق على الشيء الذي يستعمل ثمناً (أي بدلاً) للأشياء، وفي ذكر ذلك

نذكر الآية التالية: 'وشروه بثمن بخس دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين' سورة يوسف الآية 20.

1-صالح مفتاح-النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر فترة(1990.2000)- مذكرة ضمن متطلبات دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر-2005-ص7

2-محب خلة توفيق-مرجع سبق ذكره-ص25

3- الدكتور ضياء مجيد موسوي-الإصلاح النقدي-الجزائر-دار الفكر-1993-ص17

أما إيرفينج فيشر فقد عرف النقود كآلاتي، هي كل حق ملكية من شأنه أن يحظى بالقبول العام في المبادلات يمكن أن نسميه نقدا⁽¹⁾ أو من خلال صفتها : كل ما يحظى بالقبول العام في الدفع مقابل السلع وتسديد الديون والإيراد من جميع الالتزامات المالية.

2-أنواع النقود:

يمكن تقسيم النقود على عدة أسس مختلفة، وأول هذه الأسس هو أننا يمكن تقسيم النقود على أساس المادة التي تصنع منها النقود كما انه يمكن تقسيم النقود على أساس الجهة التي تقوم بإصدار النقود سواء كانت الحكومة أو البنك المركزي والأساس والا هم هو تقسيم النقود على أساس العلاقة بين قيمة النقود كنقد وقيمة النقود كسلعة وهو الأساس الذي نستخدمه هنا في تفضيل أنواع النقود وبناء على هذه القاعدة فان النقود تنقسم إلى :

1-النقود السلعية: يعتبر النقد سلعة مثل السلع الأخرى وهذا يرجع إلى سببين :

✓ إن النقد تاريخيا مر بعدة تطورات، فبدا بسلعة إلى أن صنع من الذهب والفضة التي تستخدم في أشياء يستخدمها الإنسان.

✓ إن النقد يحتوي على منافع مثل بقية السلع فهو يؤدي خدمات للإنسان من خلال وظائفه وينتقد هذا النوع.

وللإشارة فان النقود السلعية، ذات القيمة الكاملة يوفر لهم الثقة باستمرار فهي نقود يمكن تحويلها إلى استعمالات أخرى غير النقد بدون خسارة أو تكلفة ولكن هذا التحليل يرد عليه بان قيمة المعدن تتحدد بالطلب الكلي عليه والعرض الكلي منه سواء كان للاستعمال النقدي أو غيره⁽²⁾ ومن أهم هذه المعادن 'الذهب والفضة' نظرا لما تتمتع به قبول لدى الجماهير وندرتهما النسبية⁽³⁾.

1-محمد الشريف المان-محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية-الجزء الثالث-ديوان المطبوعات الجامعية-2003-ص3

2-بشكير عابد-نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر-مذكرة ضمن متطلبات الماجستير-جامعة الجزائر 2010-ص 21

3-د/محمد عزت غزلان-اقتصاديات النقود والمصارف-الطبعة الأولى-دار النهضة العربية-لبنان-2002-ص30

2-نقود الودائع (الائتمانية): تسمى أيضا بالنقود الدفترية، وتمثل شكلا متطورا للنقود، وارتبط هذا النوع من النقود بمستوى التطور الاقتصادي والتجاري للدولة، ومصدرها ودائع البنك. ويتفق هذا مع تعريف FMI حيث تتكون نقود الودائع من الودائع الجارية أو الودائع تحت الطلب الموجودة لدى البنوك التجارية⁽¹⁾، وهذه الودائع يتم تداولها ونقل ملكيتها من شخص لآخر عن طريق أمر بالدفع أو التحويل لمصلحة حامله، بواسطة الشيكات⁽²⁾، وهذه الودائع هي التي تعتبر نقودا⁽³⁾. و أنواعها هي:

1/النقود الورقية (النائبة): وتسمى النقود الكتابية⁽⁴⁾ في الماضي كان التجار وغيرهم يودعون أموالهم الفائضة لدى الصاغة ولقاء حصولهم على هذه الودائع كان الصاغة يصدرن شهادات إيداع لإثبات حقوق المودعين، كما كانوا يحصلون على عمولة لقاء الاحتفاظ بهذه الودائع والمحافظة عليها، وبمرور الزمن تحولت شهادات الإيداع إلى نقود مصرفية، وأصبحت تحمل اسم الجهة المسئولة عن إصدار شهادة الإيداع وتعهده بدفع قيمتها نقدا عند الطلب⁽⁵⁾.

عيوب النقود الورقية :

* تكون النقود النائبة أحيانا سهلة التزوير إذا لم تكن مصنوعة بشكل دقيق وجيد يصعب على المزورين تقليدها.

* كما أن كثرة تداولها يجعلها قديمة ومهتلكة وتعرض للحرق والتلف، ولذلك يجب على السلطات النقدية أن تسحب في كل مرة النقود التي أصبحت غير صالحة للاستعمال⁽⁶⁾.

* قابلة للتلف بسرعة كالاحتراق.

* نتيجة التعامل بها تكون غير معمرة سريعة التلف.

1 -عبد القادر خليل-مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي-ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر-2012-ص31

2-إن الشيكات هي مجرد أداة تحول هذه النقود أو سلة لنقل مديونية البنك من شخص لآخر

3-سامي محمد مقداد-إصدار النقد الوطني والخيارات الممكنة لترتيبات نقدية-رسالة ماجستير في إدارة الأعمال-مكان النشر غير موحد-2007-ص23

4-د.محب خلة توفيق-الاقتصاد النقدي والمصرفي-دار الفكر الجامعي-الإسكندرية-مصر-2011-ص52

5 -الدكتور ضياء مجيد-اقتصاديات النقود والبنوك-مرجع سبق ذكره-ص26

6 د/صالح مفتاح-مرجع سبق ذكره-ص36 6

ب-نقود الودائع: تتكون من الأرصدة الدائمة لحسابات الأفراد لدى البنوك التجارية، سواء كانت حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب، والتي تنتقل ملكيتها من فرد لآخر عن طريق السحب عليها باستعمال الشيكات. فالوديعة هي التي تعتبر نقودا وليس الشيك، فهذا الأخير هو مجرد وسيلة لنقل مديونية البنك من شخص لآخر، ولا تتوافر فيه شروط القبول العام. كما أنه متقيد بتاريخ معين وينص على كمية محددة من النقود وينتهي عمله بعملية واحدة.

3/النقود المساعدة: وهي النقود التي تصنع من المعادن أو من الورق بهدف إتمام المعاملات ذات القيم الصغيرة، ومن الأمثلة على النقود على النقود المساعدة أوراق النقد أو القطع المعدنية ذات الفئات الصغيرة⁽¹⁾.

4/النقود الالكترونية: تعرف النقود الالكترونية بمجموعة من البروتوكولات والتوافق الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية، بعبارة أخرى فان النقود الالكترونية أو الرقمية هي المكافئ الالكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها⁽²⁾.

المطلب الثالث: وظائف النقد والنظم النقدية الحديثة.

ترتبط وظائف النقد بظهور التبادل السلعي ويؤدي النقد في إطار عمليات التبادل وظيفة مزدوجة، فهو مقياس للقيمة أو وحدة قياس من جهة ووسيط لإجراء التبادل من جهة أخرى، وقد باتت هذه الوظيفة المزدوجة الأساس في الحكم على النقد فمتى أصبح الشيء المعتمد كالنقد لا يصلح لأداء هذه الوظيفة نزعته منه صفة النقدية⁽³⁾.

ويمكن تقسيم وظائف النقود إلى 4 وظائف أساسية متمثلة في :

1د/السيد متولي عبد القادر-اقتصاديات النقود والبنوك- دار الفكر للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى-عمان-2010-ص25
2الشيخ احمد ولد الشيباني-فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي-مذكرة ماجستير-جامعة فرحات عباس-2012-ص9
3-الدكتور محمود حسين الوادي - زكريا احمد عزام-المالية العامة والنظام المالي في الإسلام-دار المسيرة للنشر- عمان 2000 -ص23

أ- النقود كوحدة لقياس القيمة: هي إحدى وظائف النقد إذ انه يعتبر أساس القيمة، أو وحدة للتحاسب أي انه يقيس لنا القيمة الفعلية للسلع والخدمات، هذا وتقوم كل دولة بتحديد سعر السلعة أو الخدمة بعدد من الوحدات النقدية المتعامل بها في هذه الدولة. ويقول ابن خلدون في كتابه الشهير 'المقدمة' ثم إن الله تعالى خلق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة، قيمة لكل متمول، وهما الذخيرة والقنية لأهل العالم في الغالب⁽¹⁾. ومنه فان النقود مقياس للقيم وأداة للادخار أو مستودع للقيم⁽²⁾.

ب- النقود كوسيط للتبادل: وتعني هذه الوظيفة أن الفرد يستطيع مبادلة السلع والخدمات في مقابل أداة عامة تحظى بالقبول العام من جميع الأفراد وهي النقود وهي بذلك تعطي الحق لحاملها للاختيار وتمكنه من شراء أو بيع أية سلعة أو خدمة يريدتها. وهذه الوظيفة الأساسية للنقود تمثل تطورا في مراحل تبادل السلع والخدمات⁽³⁾، إذ أنها جاءت في أعقاب التعامل بأسلوب المقايضة، إلا أن استخدام النقود أتاح إمكانية استبدال النقود بسلعة أخرى أي أصبح بالإمكان التنازل عن السلعة مقابل الحصول على ما يساوي قيمتها من نقود ثم الحصول على السلعة التالية المرغوب فيها لاحقا بما يساوي قيمتها من النقود أيضا.

ج- النقود كمستودع للقيمة وأداة للادخار: بمجرد أن استخدمت النقود كوسيلة للتبادل والتحاسب فلا شك أنها سوف تستخدم على نطاق واسع كمخزن للقيمة فحامل النقود في واقع الأمر إنما هو حامل لقوة شرائية⁽⁴⁾ يستطيع أن ينفقها عبر الزمن للحصول على السلع التي يرغب في شرائها في الوقت المناسب، وهو يعلم أنها ستكون مقبولة في أي وقت مقابل أي سلعة وخدمة يريدتها، لذلك فالنقد يعتبر مخزن جيد للقيمة والتي بواسطتها مواجهة حالات الاستعجال غير المتوقعة وهنا يجب مراعاة أن النقد يكون مخزن جيد للقيمة إذا بقيت القوة الشرائية له مستقرة وثابتة.

1- عبد الرحمن بن خلدون- المقدمة- مؤسسة الكتب الثقافية- الطبعة الثانية- الجزء الثاني- 1996-ص48

2- جمال بن دعاس- السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي دراسة مقارنة- دار الخلدونية للنشر- الطبعة الأولى- القبة القديمة- الجزائر- ص17

3- الدكتور محب خلة توفيق- مرجع سبق ذكره-ص29

4- يقصد بالقوة الشرائية للنقود كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من خلال مبادلتها بوحدة نقدية واحدة في فترة زمنية محددة، ولذلك فإنها تختلف من فترة لأخرى.

4- النقود كمعيار للمدفوعات الآجلة: من أهم سمات الحياة الاقتصادية المعاصرة هو ما يعرف بالائتمان ونقصه به وجود عملية تبادل أو اقتراض تتم في الحال ولكنها لا تسوى كلياً أو جزئياً إلا بعد فترة معينة في المستقبل وفي مثل هذه العمليات عادة ما تنص العقود المتعلقة بها على ضرورة سداد الدين وفوائده (إن وجدت) بوحدات نقدية في الأجل المحدد لذلك، كذلك هناك تعاقدات أخرى تمثل التزامات يتعين الوفاء بها نقداً في المستقبل مثل المعاشات والمرتبات والأجور⁽¹⁾.

فبمجرد أن أصبح النقد مقياساً للقيمة ووسيطاً للتبادل فإنه لا يمكن تجنب أن يصبح وسيلة المدفوعات الآجلة أو الدفع في المستقبل، فالنظام الاقتصادي الحديث يتطلب وجود قدر كبير من العقود التي يكون فيها الدفع مستقبلياً، ومعظمها عقود لدفع أقساط وديون يحدد فيها الدفع في المستقبل بعدد من الوحدات النقدية، هذا وتعتبر النقود وسيلة جيدة للدفع المؤجل طالما بقيت تحتفظ بقوتها الشرائية الخاصة بها.

2/النظم النقدية الحديثة

لقد عرف العالم عدد من الأنظمة النقدية المختلفة، ويؤخذ اسم النظام النقدي أو القاعدة النقدية من السلعة أو مجموع السلع التي تثبت وحدة النقد بدلالتها. فإذا تم تثبيت عملة الدولة بالنسبة إلى الذهب قيل أنها تتبع قاعدة الذهب، وإذا تم ربط العملة بالذهب والفضة في آن واحد أطلق عليه اسم نظام المعدنين، أما إذا لم يتم ربط عملة الدولة بأي معدن قيل أنها تتبع النظام النقدي الورقي أي النقود الإلزامية القانونية⁽²⁾.

1/تعريف النظام النقدي: يعني النظام النقدي جميع أنواع النقود الموجودة في بلد ما وجميع المؤسسات ذات السلطات والمسؤوليات المتعلقة بخلق النقود وإبطالها، وجميع القوانين والقواعد والإجراءات التي تحكم هذا الخلق وهذا الإبطال⁽³⁾.

1- الدكتور عبد المنعم مبارك-النقود والصرافة والنظرية النقدية-الدار الجامعية-الإسكندرية-مصر-1997-ص32

2- ضياء مجيد موسوي-أسس علم الاقتصاد-الجزء الثاني-ديوان المطبوعات الجامعية-بن عكنون-الجزائر-ص191

3- محمود حسين الوادي-النقود والمصارف-مرجع سبق ذكره-ص29

وتتباين الأنظمة النقدية من دولة إلى أخرى تبعا لطبيعة التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت فيها كل دولة من الدول والتي تشكل بموجبها نظامها النقدي.

ب/ صفات النظم النقدية الجيدة: يمكن حصر صفات النظم النقدية الجيدة في النواحي التالية⁽¹⁾:

- إمكانية إدارة الكمية المعروضة من النقد: أول شيء يجب أن يتصف به النظام النقدي هو أن الكمية المعروضة من النقود يكون من الممكن إدارتها بواسطة السلطات النقدية التي تتمثل في البنك المركزي على أنه المؤسسة التي تكون عليها المسؤولية الكبرى في إدارة التوسع والانكماش في كمية النقد المتداول وذلك بغرض تحقيق رفاهية المجتمع .

- مرونة الأنواع المتعددة للنقود: يجب أن ينص النظام النقدي الجيد بأن النقود المتعامل بها في الدولة، والتي تستخدم كوسيط في عمليات المبادلة وكمخزن للقوة الشرائية وكضمان لسداد الديون، يجب أن تكون على درجة عالية من المرونة بمعنى المقدرة على الانكماش أو التوسع، فإذا ما قامت السلطات النقدية بتحديد الكمية المعروضة من النقود، فإن الأفراد يكون لهم الحق فيحمل الكمية التي يرغبون فيها من النقود وفي أي صورة يشاءون، فإذا رغبوا في مبادلة النقود الورقية بعملة مساعدة يجب أن يكون متوفرا لهم القدر الكافي لتحقيق ذلك وإذا رغبوا في سحب ودائعهم (تحت الطلب) يجب أن تكون البنوك في وضع مالي يحقق لهم ذلك.

- المساواة في القوة الشرائية لجميع أنواع النقود: من خصائص أي نظام نقدي جيد هو تمكين الأفراد من تحويل أي نوع من النقود إلى نوع آخر بسهولة ودون خسائر تذكر، فمثلا لو أن الشخص لديه عملة مساعدة فيجب على هذا الشخص أن يكون قادرا على تحويل هذه العملة إلى عملة ورقية أو وديعة نقدية أو أي عملة أخرى بشرط أن القوة الشرائية لكل نوع من النقود يجب أن تكون معادلة للقوة الشرائية لنوع آخر من النقود.

1-رشاد العصار-النقود والبنوك-دار صفاء للنشر والتوزيع-عمان-2000-ص28

-الاستقرار في القيمة: إن استقرار قيمة النقود إحدى صفات النظام الاقتصادي الجيد ويجب هنا مراعاة استقرار الأسعار بالمقابل حتى تبقى القوة الشرائية للعملة ثابتة⁽¹⁾.

-القبول في الأسواق الخارجية: إن أي نظام نقدي جيد وامتزن يجب أن يكون لديه القدرة على تسويق نقوده في الأسواق الخارجية وذلك بشراء السلع والخدمات أو القيام باستثمارات خارجية أو في صورة شراء سندات أجنبية، وبعض الدول لديها قبول سهل لعمليتها في الأسواق الخارجية وذلك لأن عملات هذه الدول مقبولة بشكل واسع في البلاد الأجنبية ومن أمثلة ذلك الدولار الأمريكي \$ الذي يكاد يكون مقبولاً في أي مكان في العالم⁽²⁾.

1-عبد القادر خليل-مرجع سبق ذكره-ص169

2-بشيكور عابد-مرجع سبق ذكره-ص 19

المبحث الثاني: أهم النظريات التي تناولت الطلب على النقود.

تعتبر النظريات النقدية محاولة شرح الدور الذي يمكن أن تؤديه النقود في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي في بلد ما، وتحديدًا تبحث في أثر عرض النقود والطلب عليها وعلى الأسعار ومعدلات الفائدة والإنتاج والتشغيل، وقد أحدث دور النقود جدلاً واسعاً بين الاقتصاديين سواء من الناحية النظرية أو من الناحية العملية وفيما يلي سنتعرض لأهم النظريات التي تناولت الطلب على النقود⁽¹⁾.

المطلب الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية.

يقوم التحليل الكلاسيكي على الفصل التقليدي بين نظرية القيمة والنظرية النقدية، حيث تتعلق الأولى بالأسعار النسبية في حين تتعلق الثانية بالمستوى العام للأسعار أو بقيمة النقود نفسها. وبالنسبة لهذا التحليل فإن الأسعار النسبية تحددها عوامل العرض والطلب الحقيقية لكل سلعة، في حين أن المستوى العام للأسعار تحدده كمية النقود وسرعة تداولها. ويستند الكلاسيكيون في تحليلهم هذا إلى قانون ساي القائل بأن 'العرض يخلق الطلب المساوي له' حيث تكون كل وحدة طلب هي نفسها وحدة للعرض أيضاً⁽²⁾.

أولاً: فرضيات التحليل الكلاسيكي.

قامت النظرية الكمية الكلاسيكية للنقود على الفرضيات التالية والتي على أساسها تم بناء معادلة التبادل ل Fisher ومعادلة الأرصد النقدية المعروفة بمعادلة Cambridge:

1- ثبات حجم المعاملات: أي أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية، وان النقود ليس لها تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي، فهي وسيط للمبادلة فقط ودورها محايد في الاقتصاد⁽³⁾.

1- الدكتور محمد ضيف الله القطابري- دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية- دار غيدا للنشر والتوزيع- الأردن- 2011- ص 37

2- ضياء مجيد موسوي- النظرية الاقتصادية- مرجع سبق ذكره- ص 57

3- بلعروز بن علي- محاضرات في النظريات والسياسات النقدية- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- 2004- ص 10

ب- كمية النقود هي التي تحدد قيمتها: تعتبر كمية النقود العامل الفعال في تحديد قيمتها (قوتها الشرائية) فمثلا الزيادة في كمية النقود إلى الضعف تؤدي إلى انخفاض قوتها الشرائية إلى النصف، وبمعنى آخر هي العامل الهام والفعال في التأثير على حركة الأسعار.

ج- الاقتصاد يتوازن عند مستوى التشغيل الكامل⁽¹⁾.

د- وجود علاقة سببية بين التغير في المستوى العام للأسعار كمتغير تابع والتغير في كمية النقود كمتغير مستقل.

هـ- ثبات سرعة دوران النقود⁽²⁾ على الأقل في المدى القصير: لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود (منها درجة كثافة السكان، تطور العادات في التعاملات المصرفية وغيرها).

ولقد كانت هناك محاولات كثيرة لشرح وتفسير النظرية الكمية، من أشهرها معادلة التبادل ليفيشر ومحاولة مارشال التي استندت إلى فكرة التفضيل النقدي.

2/ معادلة التبادل ليفيشر:

تستند هذه الصيغة لنظرية كمية النقود إلى المعادلة الشهيرة باسم معادلة المبادلة، التي وضع صياغتها الأصلية الاقتصادي الأمريكي ايرفنج فيشر عام 1911 في كتابه المعروف عن 'القوة الشرائية للنقود' وهي في حقيقتها ليست سوى بديهية وتعتبر صحيحة تحت كل الظروف⁽³⁾، لذلك يطلق عليها متطابقة وليست معادلة، ومفادها أن النقود كوسيلة للتبادل تحقق التساوي بين القيم المدفوعة والقيم المقبوضة وتكتب كالأتي:

$$M \times V = P \times Q$$

1- احمد عبد الفتوح علي ناقة- نظرية النقود والأسواق المالية- مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية- مصر- 2011- ص 257

2- يقصد بسرعة دوران النقود معدل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقود من يد إلى يد أخرى في تسوية المبادلات التجارية في فترة زمنية محددة.

3- الدكتور محب خلة توفيق- مرجع سبق ذكره- ص 85

حيث: M هي كمية النقود المعروضة.

V هي سرعة دورانها.

Q كمية السلع.

P سعر السلعة⁽¹⁾. وقد طور فيشر هذه العلاقة وصاغها بالشكل التالي:

$$M \times V = P \times T$$

حيث:

T تمثل حجم المبادلات التي تحققت في فترة القياس.

p تمثل المستوى العام للأسعار ويقصد به المتوسط العام للأسعار خلال فترة القياس. ويمكن من

هذه البديهية استنتاج العلاقة التالية:

✓ - إن مجموع النقود المدفوعة تساوي في القيمة السلع والخدمات المتبادلة ومن ثم يكون طرفي

المعادلة (MV) نقدي ويساوي كمية النقود مضروبة في سرعة دورانها، و (PT) عيني ويعبر عن قيم السلع والخدمات أي كمية السلع والخدمات مضروبة في أثمانها.

✓ - إن الطلب النقدي يتساوى مع العرض النقدي عند مستوى التوازن S=D حيث D هو

الطلب النقدي و S هو العرض النقدي.

-صيغة سرعة دوران الدخل: نتيجة للتطور الحاصل في احتساب الدخل القومي فقد خلقت

الضرورة للتركيز على حجم الإنتاج الجاري⁽²⁾ بدلا من حجم المعاملات وبذلك حل الدخل القومي y

محل المعاملات، وهكذا تم تعديل صيغة فيشر لتأخذ الشكل التالي: $M \times V = P \times Y$ من

الملاحظات الواردة حول المعادلة⁽³⁾، هو انه لم يطرأ أي تغيير على تعريف M، إلا أن V أصبح يعبر عن

عدد مرات تداول الرصيد النقدي سنويا لشراء الناتج السنوي من السلع والخدمات، وبذلك أصبحت

1-الدكتور بريش السعيد-الاقتصاد الكلي-دار العلوم للنشر والتوزيع-عناية-2007الجزائر--ص92

2-الإنتاج الجاري هو المشتريات النهائية التي يتضمنها الإنفاق القومي بدلا من النظر إلى كافة المبادلات.

3-الدكتور ضياء مجيد-اقتصاديات النقود والبنوك-مرجع سبق ذكره-ص84

تعبير عن سرعة دوران الدخل أي سرعة تداول الوحدة النقدية كجزء من الدخل وليس سرعة تداول النقود لأداء المعاملات.

وحتى يتحقق التوازن في سوق النقد لا بد أن تتساوى الكمية المعروضة من النقود مع الكمية

$$M = \frac{1}{V} \times PY$$

المطلوبة منها وعلى ذلك يمكن التعبير عن الطلب على النقود كما يلي:

$$m = \frac{1}{V} \times Y$$

وبقسمة طرفي المعادلة على P نحصل على:

حيث m الكمية الحقيقية للنقود. وهذه هي معادلة الدخل لفيشر.

الانتقادات الموجهة لمعادلة التبادل ومعادلة الدخل: من بين الانتقادات التي وجهت لمعادلة التبادل

أنها تضم جميع المبادلات دون تمييز بين عمليات الإنتاج وعمليات الأسواق المالية أو تبادل الأصول الحقيقية، وكذلك أن p هو متوسط عام للأسعار لا يصلح كأداة للتحليل الاقتصادي. ومن ثم جاءت نظرية التفضيل النقدي أو الأرصدة النقدية التي جاءت بالتعديلات التي نادى بها الفريد مارشال من مدرسة كامبريدج. وتجلت المشكلة في صيغة الدخل هو أنها لا تتضمن جميع المبادلات، إضافة إلى أن المعادلة $MV = PT$ تبرز دور النقود في عملية المبادلة، إلا أن $MV = PY$ ⁽¹⁾ تبرز دور النقود في إنتاج الدخل القومي.

3/ معادلة الأرصدة النقدية (مدرسة كامبريدج):

وهي الصورة الثانية التي عبرت فيها النظرية النقدية الكلاسيكية عن نفسها، قدمها الفريد مارشال وتبعه بييجو وهي التي تبني عليها معادلة كامبريدج وتعرف بمعادلة الأرصدة النقدية، وترتكز هذه الصيغة في دراسة الطلب على النقود باعتباره طلبا على الرصيد النقدي أكثر مما تركز على حركتها حيث يعتقد مارشال أن ارتفاع ميل الأفراد إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية كنسبة من دخلهم النقدي مع ثبات كمية

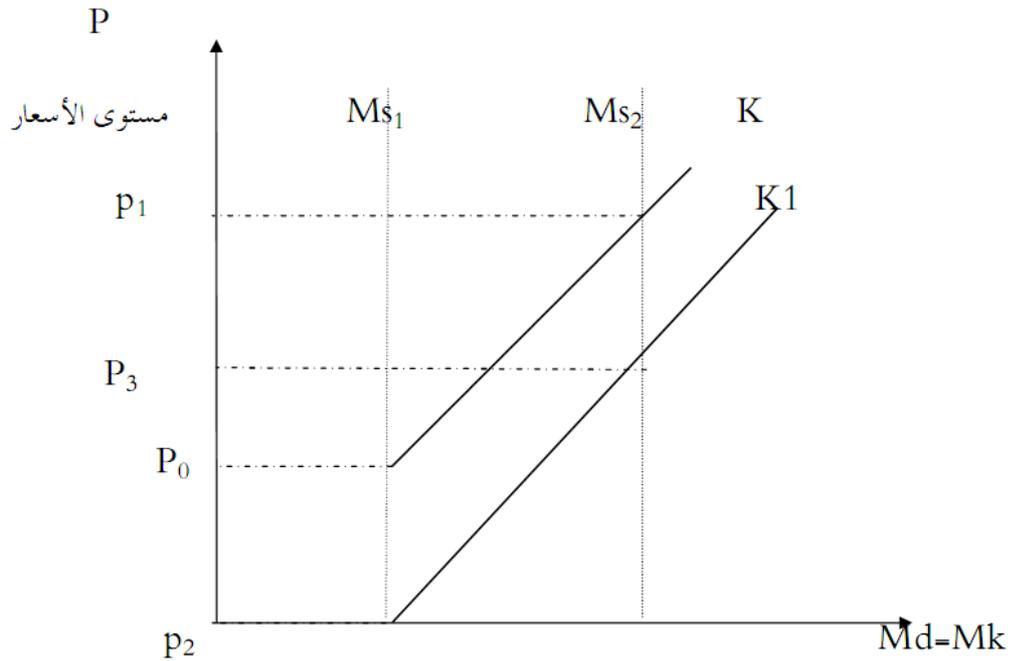
1-Menaguer noureddine-la demande de monnaie en Algérie-Thèse pour l'obtention de doctorat d'état Sciences Economiques-Faculté des Sciences Economiques, des Sciences de Gestion et des Sciences Commerciales-2009/2010-p67

النقد يؤدي إلى انخفاض الدخل النقدي والعكس صحيح⁽¹⁾. كما ارتكز تحليل مارشال وبيجو على العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة، والمتمثلة في سعر الفائدة، مقدار ثروة الفرد، وسائل تسهيلات الشراء.

والصيغة الرياضية لمعادلة كامبريدج هي كالآتي: $MV = K \times PY$ ⁽²⁾ حيث أن K ما يرغب الأفراد في الاحتفاظ به من نقود ويسمى معامل التناسب كونه نسبة و PY هي مدة قيمة مبادلاتهم⁽³⁾.

حيث أن: $K = \frac{M}{PY}$ و $K = \frac{1}{V}$. ويمكن توضيح تحليل مارشال في الشكل التالي:

الشكل (1-1): عرض النقود والطلب عليها في التحليل الكلاسيكي.



المصدر: الدكتور ناظم الشورى-النقود والمصارف والنظرية النقدية-ص395

1-الدكتور محب خلة توفيق-مرجع سبق ذكره-ص94

2-الدكتور بريش السعيد-مرجع سبق ذكره-ص96

3-الدكتور ناظم نوري أَلشمري-النقود والمصارف-والنظرية النقدية-دار زهران للنشر والتوزيع-الأردن-2010-ص359

- تشير الحالة الأولى إلى ثبات M متمثلاً في الخط العمودي MS_1 مع زيادة K متمثلاً في انتقال منحني الطلب على الأرصدة النقدية الحاضرة إلى K_2 ، وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار من P_0 إلى P_2

- تشير الحالة الثانية إلى ثبات K متمثلاً في المنحني K مع زيادة M متمثلاً في عرض النقود إلى MS_2 وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار من P_0 إلى P_1 .

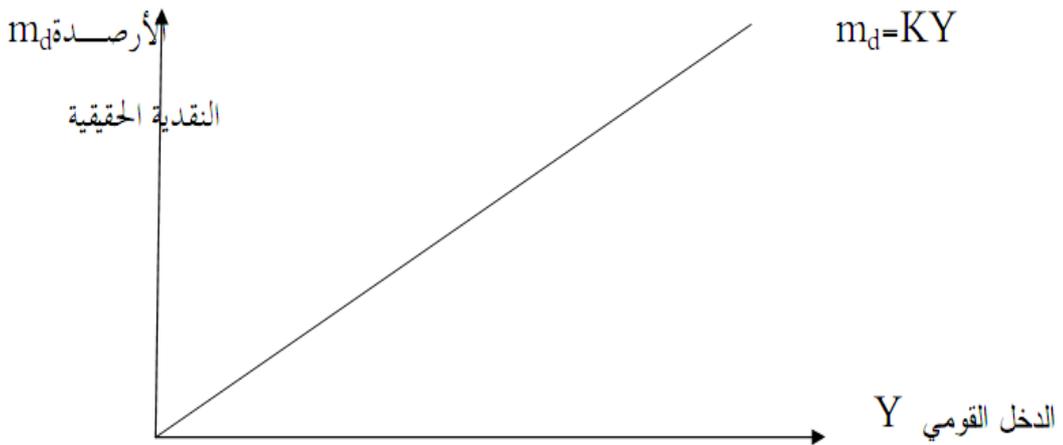
- تشير الحالة الثالثة إلى تغير كل من M و K وانتقال المنحنيين إلى MS_2 و K_1 وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار من P_0 إلى P_3 أي نسبة الزيادة في M اكبر من نسبة الزيادة في K .

$$4/ \text{معادلة بيجو: بالعودة إلى المعادلة } Md = KY \text{ ومعادلة } M = K \times PY$$

وبقسمة طرفي المعادلة على P نحصل على: $md = \frac{M}{P} = KY$ معادلة الأرصدة النقدية

الحقيقية. وهي تتطابق مع صيغة فيشر رياضياً لسرعة دوران الدخل⁽¹⁾ حيث $\frac{1}{V}$ هو مقلوب سرعة التداول الداخلية، وبالرغم من التشابه الرياضي بين المعادلتين إلا أن النظريتين غير متطابقتين نظرياً، فمعادلة فيشر تعتمد على المبادلات أما معادلة بيجو تعتمد على تحليل كامبريدج للأرصدة النقدية⁽²⁾.

الشكل (1-2): معادلة كامبريدج للأرصدة النقدية.



المصدر: الدكتور ضياء مجيد- النظرية الاقتصادية- ص 64

1- د/ناظم نوري الشوري- مرجع سابق- ص 398

2- الدكتور مجيد ضياء- مرجع سبق ذكره- ص 94

المطلب الثاني: النظرية الكيترية.

على الرغم من محاولات الاقتصاديين النيوكلاسيك تقديم تفسيرات تركز على نظام السوق أي ما يسمى بحصيلة النيوكلاسيك، إلا أن أفكار كيتر الجديدة كانت أكثر استقطابا، كونها تركز على مبادئ وأسس مختلفة في جوهرها عن تلك الأفكار والقوانين التي اعتمدها تحاليل الكلاسيك⁽¹⁾. يعتبر الاحتفاظ بالنقود تصرف غير عقلاي لان مثل هذا السلوك قد يفوت على صاحبه إمكانية الاستفادة من هذه النقود عن طريق الاستثمار المباشر وبالتالي الحصول على عائد أو فائدة أي أن الاحتفاظ بالنقود يتضمن تكلفة الفرصة البديلة. حسب كيتر فان الطلب على النقود أو تفصيل السيولة وإتباع مثل هذا السلوك اللاعقلاي يكون لأسباب ودوافع ومن أهم المفاهيم التي ركز عليها كيتر الطلب الفعال وسعر الفائدة النقدي⁽²⁾.

الطلب على النقد: هو ذلك السلوك الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالنقد ولكن هذا الاحتفاظ مؤقت، لان النقد المعني سوف يستعمل في المستقبل، فمثلا احتفاظ رب الأسرة برصيد نقدي في بداية الشهر من اجل تمويل مختلف المعاملات أو الأحداث الطارئة خلال الشهر.

الرصيد النقدي المرغوب فيه: هو ذلك السلوك الذي يهدف إلى الاحتفاظ برصيد نقدي وليس إلى استعماله لأداء الصفقات، وذلك على الأقل في المرحلة الأولى، ويتكون الرصيد النقدي حسب الدوافع التي ينبثق منها الطلب، فمثلا يتكون الرصيد النقدي لدافع المعاملات من النقد القانوني والودائع تحت الطلب، أي من المجمع M_1 . بينما دافع المضاربة والى حد اقل دافع الاحتياط يتكون من المجمع M_2 أو M_3 ⁽³⁾.

مفهوم الطلب الفعال: يعرف على انه مجموع ما يوجهه المجتمع من إنفاق قومي على السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، ويلاحظ أن كلمة فعال تميز هذا الطلب عن كونه مجرد رغبة في

1- عبد اللطيف بن واشنهو-مدخل إلى الاقتصاد السياسي-ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر-2000-ص422

2- عيشاوي علي- بحث ماجستير دراسة مقارنة بين النظرية النقدية الكيترية ونظرية الأرصد النقدية فريدمان- جامعة محمد خيضر بسكرة-2006/2005-ص3

3- الدكتور محمد الشريف المان-محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية-ديوان المطبوعات الجامعية-الجزء الثالث-جامعة الجزائر-2010-

الشراء لا تدعمها القدرة، كما أن كلمة كلي تعني أن المقصود إنفاق الوحدات الاقتصادية في مجموعها، وفي ذلك تمييز له عن الطلب الفردي الخاص بإنفاق وحدة اقتصادية واحدة⁽¹⁾.

أولاً: فرضيات التحليل الكيتري.

- ✓ رفض قانون سلي للأسواق، و ما ينجم عنه من رفض سيادة التوازن الدائم والمستمر عند مستوى العمالة الكاملة. رفض تعادل الادخار والاستثمار باستمرار.
- ✓ تعتبر النقود سلعة كبقية السلع تطلب لذاتها.
- ✓ عرض النقود متغير خارجي تحدده السلطات النقدية.
- ✓ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لمعالجة الاختلالات.
- ✓ عدم الإيمان بالتشغيل التام، فالإقتصاد يمكن أن يعرف حالة أقل أو أكثر من التشغيل الكامل.
- ✓ يتوقف الادخار والاستثمار على الدخل و ليس على معدل الفائدة.
- ✓ يرى أن من الصعب الفصل بين الجانب النقدي و الجانب العيني في الإقتصاد .
- ✓ يعتبر تحليل كيتر تحليلاً كلياً⁽²⁾.

ثانياً: الطلب على النقود (تفضيل السيولة) كما يراها كيتر.

يقصد كيتر بتفضيل السيولة الدوافع التي تحمل الفرد أو المؤسسة على الاحتفاظ بالنقود ويعبر عنها بالدوافع النفسية للسيولة، وهي أن رغبة الأفراد في حيازة أرصدة نقدية يرجع إلى كون النقود بمثابة الأصل الأكثر سيولة نظراً لأنها تمثل الأصل الأكثر تحويلاً إلى أي أصل آخر في اقصر مدة وبدون خسارة⁽³⁾. كما يتفق كيتر مع اقتصاديي نظرية كمية في أن الطلب على النقود ناشئ من الحاجة لها لشراء السلع والخدمات أي دافع المعاملات ولكنه يختلف معهم في انه بالإضافة إلى هذا الدافع هناك دافعان آخران هما دافع المضاربة والاحتياط.

1- الدكتور محب خلة توفيق-مرجع سبق ذكره-ص103

2- بشيكر عابد-نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر-ص27

3-من خلال كتابه النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود 1936 المعارض للنظرية الكلاسيكية.

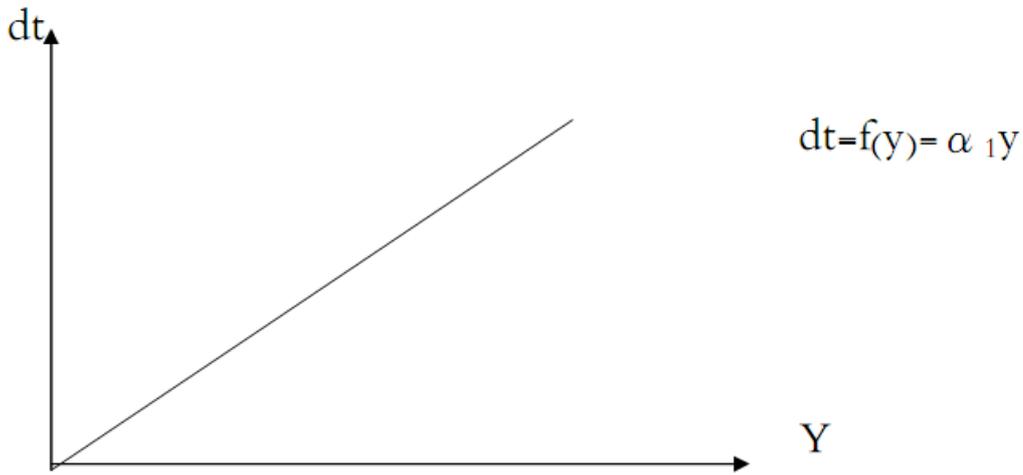
1/دافع المعاملات: ينتج هذا الدافع من وظيفة النقود كوسيط للتبادل وهو يقتصر على السلع والخدمات الداخلة في حسابات الناتج القومي⁽¹⁾ ويعتبر هذا الدافع من أكثر الدوافع الثلاثة للطلب على النقود شيوعاً حيث يحتفظ الأفراد والمؤسسات بقدر من النقود في شكل سيولة جاهزة لتسديد طلباتهم اليومية. أما العوامل التي تحدد كمية الأرصدة النقدية التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض المعاملات في الظروف العادية هي المستوى العام للأسعار ومستوى العمالة، فالدخل هو العامل الأساسي الذي يحدد الطلب على النقود، ودالة الطلب على النقود لدافع المعاملات هي دالة تابعة للدخل⁽²⁾ وهي كالتالي:

$$dt = f(y) = \alpha_1 y$$

حيث: dt الطلب على النقود لدافع المعاملات.

α_1 النسبة من الدخل التي يحتفظ بها المجتمع بشكل أرصدة نقدية.

الشكل (1-3): الطلب على النقد بدافع المعاملات.



المصدر: ضياء مجيد موسوي-النظرية الاقتصادية-ص244.

ب/دافع الاحتياط: بالإضافة إلى ما يحتفظ به الأفراد من أرصدة نقدية لمواجهة مصروفاتهم اليومية يفترض كثير أن الأفراد يحتفظون بجزء من الاحتياطيات لمواجهة الإنفاق الطارئ، وكما كان الحال

1-حنان جعشم-نقود وسياسات نقدية-الفصل الأول-مكان النشر غير موجود-2007-ص9

2-عمر صخري-التحليل الاقتصادي الكلي-ديوان المطبوعات الجامعية-الطبعة الخامسة-الجزائر-2005-ص224

بالنسبة لدافع المعاملات يرتبط هذا الدافع ارتباطاً طردياً بالدخل ولا علاقة له بسعر الفائدة⁽¹⁾. هذا يعني أن الطلب على النقود يعتمد على متغير واحد هو الدخل ولا علاقة له بنفقة الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة أي سعر الفائدة ويمكن التعبير عن العلاقة الرياضية:

$$dt = f(y) = \alpha_2 y \quad (2)$$

ج/دافع المضاربة: لقد أعطى كيتز هذا الدافع أهمية خاصة بالمقارنة مع الدوافع الأخرى، كونه يخضع إلى المضاربة⁽³⁾ ولقد أكد كيتز على عنصر المخاطرة وحالة عدم التأكد في التوقعات المستقبلية لأسعار السندات كسبب رئيسي للعلاقة العكسية بين سعر الفائدة والطلب النقدي لأغراض المضاربة، فتتحول الموجودات لدى الفرد أو المؤسسة من نقود إلى سندات أو بالعكس، فعندما ترتفع أسعار السندات أي تنخفض الفائدة، أو عندما تنخفض أسعار السندات أي ترتفع معدل الفائدة فتنتقل الموجودات من نقود إلى سندات، أي أن كيتز يعتبر أن سعر الفائدة هو المحدد الأساسي لكمية النقود المحتفظ بها من أجل المضاربة، لذلك يعتبر الطلب على النقود لأجل المضاربة دالة في أسعار الفائدة⁽⁴⁾ نخلص من ذلك أن دالة الطلب بدافع المضاربة هي: $Md_3 = f(i)$

- مجموع العوامل الثلاث المذكورة سمحت لكيتز بكتابة دالة الطلب على النقود هي:

$$Md = L_1(Y) + L_2(i) \quad (5)$$

حيث: $L_1(Y)$ يمثل الطلب على النقود بدوافع المبادلات والاحتياط والذي له علاقة فقط بالنتائج الكلية.

$L_2(i)$ هو الطلب على النقود من أجل المضاربة وله علاقة فقط بمعدل الفائدة.

1- بلعزوز بن علي - مرجع سبق ذكره. -ص19

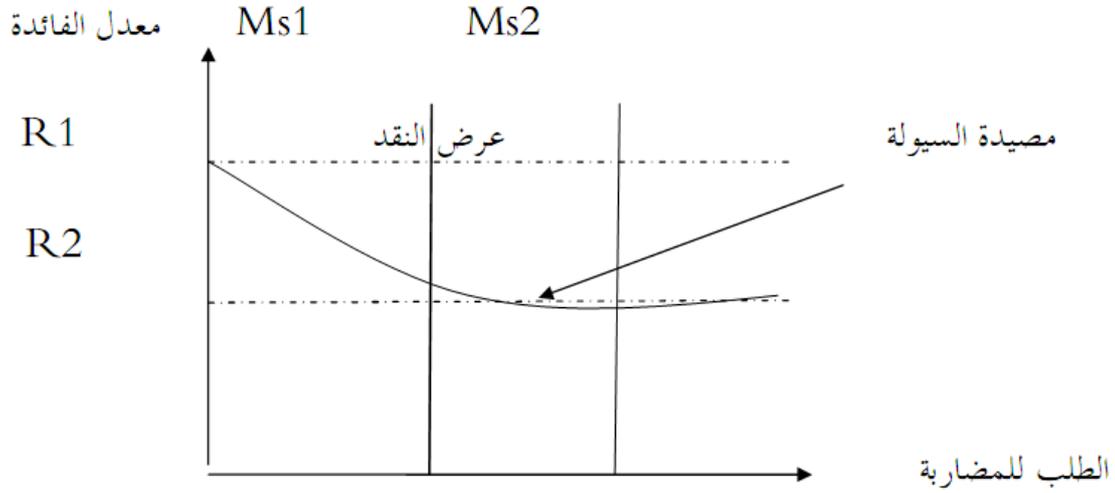
1- أحمد السيد عبد اللطيف حسن - تقدير دالة الطلب على النقود في مصر خلال الفترة (1981-2011) - أكاديمية المستقبل - بحوث اقتصادية - مأخوذ عن موقع www.caus.org.lb وقت التصفح - 2015/03/24 - ساعة 16:44 - مصر - الص15

3- تعني المضاربة التعامل في السوق المالية من خلال شراء الأوراق المالية التي يتوقع ارتفاع أسعارها مستقبلاً من أجل بيعها بغية الحصول على ربح.

4- أحمد السيد عبد اللطيف حسن - مرجع سبق ذكره -ص15

5- مجد بوخاري - الاقتصاد الكلي المعمق - الجزء الأول - دار هومة للطباعة والنشر - الجزائر 2014 -ص90.

الشكل (1-4): منحنى التناسب العكسي بين النقود للمضاربة وأسعار الفائدة.



المصدر: ناظم محمد نوري أشمري-ص328

ثالثاً: فخ السيولة (المصييدة): يعتبر فخ السيولة الذي تحدث عنه كيتز حالة خاصة في الطلب على النقود ولا يحصل ذلك إلا في الظروف غير الاعتيادية كزمن الكساد العظيم 1929. حيث يرى "كيتز" أن تفضيل السيولة هي دالة لمتغير سعر الفائدة والدخل⁽¹⁾، إلا أنه وقع في خطأ حين افترض ثبات مستوى الدخل. وأن هناك حداً أدنى لسعر الفائدة لا يمكن أن ينخفض إلى مستوى أدنى منه، وعند هذا المستوى يصبح الطلب على النقود لغرض المضاربة لانهائي، لان المضاربين يفضلون النقد السائل على الأصول المالية الأخرى، والسبب في ذلك هو انه عندما يصل معدل الفائدة إلى هذا الحد يكون هناك توقع عام لدى المضاربين بارتفاع سعر الفائدة في المستقبل، وان شراء الأوراق المالية عند هذا الحد سيكلفهم خسائر اكبر من عائد هذه الأوراق، لان سعرها سينخفض مستقبلاً ولنفادي هذه الخسارة، يفضل الاحتفاظ بالنقود السائلة، وذلك بتخلصهم مما لديهم من سندات، بل أكثر من ذلك فان أي زيادة في الثروة سيتم الاحتفاظ بها في شكل نقود سائلة، حتى لو لم ينخفض سعر الفائدة، بحيث يكون الطلب على النقود في هذه الحالة لا نهائي المرونة، وهو ما أسماه بمصييدة السيولة⁽²⁾.

1- احمد السيد عبد اللطيف حسن-مرجع سبق ذكره-ص15.

2-د/خلفي عيسى-التغيرات في قيمة النقود- الطبعة الأولى-دار النفائس للنشر والتوزيع-الأردن-ص108

المطلب الثالث: النظرية النقدية الحديثة.

ظهرت هذه المدرسة كإحياء للنظرية الكمية التقليدية ولكن بتحليل جديد، قدم تبريراً لأبرز الانتقادات التي وجهت للنظرية الكلاسيكية من قبل كيتز حول فرض ثبات سرعة الدوران للنقود، وقد أكدت النظرية الحديثة على أهمية النقود واعتبرت أنها مسيطرة على بقية الأصول والأدوات المالية لذلك يطلق البعض على أصحاب هذه المدرسة بالنقديين الجدد، بعكس الكيتريين الذين يرون بأهمية السياسة المالية كونها تلعب دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي أكثر من السياسة النقدية⁽¹⁾.

أولاً: أهم فرضيات النظرية النقدية الحديثة.

ارتكز المنظور الكلاسيكي الجديد على مجموعة من الفرضيات الأساسية تمثلت فيما يلي⁽²⁾:

- إن الاقتصاد الخاص أساس مستقر بسبب مرونة الأجور والأسعار.

- يؤكد فريدمان أنه من أجل المحافظة على تحقيق التوظيف الكامل دون التضخم يتطلب أن ينمو الناتج القومي الصافي بمقدار الزيادة في المعروض النقدي أي تبعاً لمعدل النمو الاقتصادي والذي بدوره يحقق استقراراً نقدياً، وهذا هو دور السياسة النقدية⁽³⁾.

- وطبقاً لفريدمان فإن النقود يمكن اعتبارها أصل كباقي الأصول الأخرى سواء كانت أوراق مالية أو أصول حقيقة أو سلع استهلاكية... الخ. وبذلك فإن الطلب على النقود شأنه في ذلك شأن الطلب على أي سلعة من السلع يتوقف على القيود التي تفرضها الميزانية وعلى سعر النقود بالنسبة لقيود الميزانية (مستوى الدخل).

- يعتبر فريدمان أن النظرية الكمية الحديثة هي أولاً وقبل كل شيء نظرية للطلب على النقد وليست نظرية للمنتج أو الدخل النقدي أو المستوى العام للأسعار كما يفهم ذلك من النظرية الكمية.

1- محمد ضيف الله القطايري- دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية- دار غيداء للنشر والتوزيع- الأردن- 2011- ص 62

2- سامي خليل- نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة- الكتاب الثاني- مطابع الأهرام- القاهرة- 1994- ص 103

3- عباس كاظم ألدغمي- السياسات النقدية والمالية- دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان- الطبعة الأولى- 2010- ص 40

جدول (1-1): العوامل التي تؤدي إلى زيادة أو نقص الطلب على الأرصد النقدية.

عوامل تزيد من الطلب على النقد	عوامل تخفض من الطلب على النقد
1 - ارتفاع مستوى الأسعار.	1 - انخفاض مستوى الأسعار.
2 - نمو الدخل الحقيقي.	2 - انخفاض الدخل الحقيقي.
3 - انخفاض أسعار الفائدة.	3 - ارتفاع أسعار الفائدة.
4 - توقع انخفاض الأسعار.	4 - توقع ارتفاع الأسعار.
5 - العوامل التنظيمية التي تقلل من قدرة الأفراد على تحقيق التوافق بين دخولهم ونفقاتهم.	5 - العوامل التنظيمية التي تزيد من قدرة الناس على تحقيق التوافق بين الدخل والإنفاق.

المصدر: حسين رحيم - وظائف النقد في الفكر الاقتصادي ووظائف النقد في الفكر الاقتصادي (دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر - رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية - جامعة الجزائر - 2001 - الفصل الثالث - ص 8).

ثانيا/ محددات الطلب على النقود عند فريدمان: يتحدد الطلب على النقود عند فريدمان وهو احد رواد المدرسة النقدية الحديثة على العوامل الآتية⁽¹⁾:

1- تكلفة الاحتفاظ بالنقود لأصل بديل للأشكال الأخرى للثروة: حيث أن مفهوم الثروة الكلية عند فريدمان هي أنها تشتمل على الأشكال التالية⁽²⁾:

- النقود باعتبارها المحدد الأول لهذه الثروة باعتبارها أصل نقدي.
- الأصول المالية (أسهم - سندات).
- الأصول الحقيقية (العقارات - الأراضي - وغيرها).
- رأس المال البشري (التمثل في الطاقة على العمل والتي تترجم في الدخول المتحققة من العمل).

1- سهير محمد معتوق - النظريات والسياسات النقدية - الدار المصرية اللبنانية - القاهرة - 1989 - ص 63

2- احمد فريد مصطفى - سهير محمد السيد حسن - السياسة النقدية والبعد الدولي لليورو - مؤسسة شباب الجامعة - مصر - 2000 - ص 147

وتقاس هذه الثروة بما يفقده المحتفظون بها من عائدات مضحى بها في صورة عائد مضحى به في صورة فائدة على السندات (R_b)، أو ربح مضحى به في صورة عائد على الأسهم (R_s) وما يمكن أن يفقده المحتفظون بثروهم في شكل انخفاض في قوتها الشرائية نتيجة للتضخم ويقاس بمعدل التضخم المتوقع أو معدل الارتفاع المتوقع في الأسعار خلال فترة من الزمن ويعبر عنه بالرمز: $\left(\frac{dp}{dt} \times \frac{1}{p}\right)$

ب/الثروة الكلية (v): النقود ليست إلا شكلا من أشكال الاحتفاظ بالثروة، أما الأشكال الأخرى تتكون من السندات، الأسهم، السلع، ورأس المال البشري، الثروة الكلية مأخوذة بعين الاعتبار في معادلة الطلب على النقود عن طريق الدخل الذي تخلقه⁽¹⁾ والذي نرمز لها بالرمز v.

ج/ائتمان وعوائد ومكونات الثروة والبدائل الأخرى للاحتفاظ بالثروة: يقوم الفرد بتوزيع ثروته على الأصول المختلفة وفقا للمنفعة التي يحصل عليها، فالعائد بالنسبة للنقود يتمثل في سيولتها حيث توفر لحائزها الأمان وهو عائد غير نقدي إضافة إلى عائدها النقدي المتمثل في سعر الفائدة⁽²⁾.

د/النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية: ويرمز لها بالرمز: (H)، وتمثل بالإنسان نفسه كثروة بشرية، فالتعليم مثلا يشكل استثمارا موجه لزيادة الثروة البشرية وهذا يؤدي إلى زيادة العائد المتوقع من هذه الثروة بينما يعتبر امتلاك الأصول الطبيعية ثروة غير بشرية، ويمكن أن يؤدي تغير النسبة بين هذين لنسبة يمكن أن تؤثر على مستوى الدخل الدائم والمتوقع في المدى أو الأجل الطويل، وكلما زادت النسبة (H) كلما زاد الطلب الحقيقي على النقود.

ه/العوامل التي يمكن أن تؤثر في الأذواق وترتيب الافضليات لدى حائزي الثروة: وهو ما يسميه فريدمان بترتيب الافضليات. وهو اعتبار نفسي بالدرجة الأولى، ويجب اعتباره عند دراسة أي دالة في الطلب⁽³⁾. وهو متغير يرمز له بالرمز: (U)، حيث أن التغيرات في أذواق الأفراد ومدى

1-د/محمد بوزيان-وبن عمر عبد الحق-العلاقات السببية وعلاقات التزامن بين النقود والأسعار في الجزائر وتونس-أبحاث اقتصادية وإدارية العدد الأول-جوان 2007-ص 31

2-ناظم محمد نوري أشمري-مرجع سبق ذكره-ص 367

3-حسين رحيم-وظائف النقد في الفكر الاقتصادي(دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر)-رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية-جامعة الجزائر-2001-ص 86

تفضيلهم الاحتفاظ بالنقود نتيجة للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على العوامل والشروط الاقتصادية وغير الاقتصادية مثل درجة التأكد والتحركات الجغرافية حيث يمكن أن تؤدي إلى زيادة تفضيل الأفراد للنقود السائلة وعليه فدالة الطلب على النقود عند فريدمان تأخذ الصيغة التالية:

$$\frac{M}{P} = f(R_b, R_s, \frac{dp}{dt} \times \frac{1}{P}, Y_p, H, U)$$

حيث: $\frac{M}{P}$: دالة الطلب على النقود عند فريدمان.

R_b : عائد على السندات.

R_s : عائد على الأسهم.

$\frac{dp}{dt} \times \frac{1}{P}$: معدل التضخم (أو معدل الارتفاع المتوقع في الأسعار).

Y_p : الدخل الدائم أو المستمر.

H : النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية.

U : العوامل المؤثرة في أذواق وتفضيلات الأفراد.

إن المحددات الخمسة عدى (Y_p) في الدالة المذكورة تدخل بشكل أو بآخر في تحديد مستوى

الدخل الدائم والمتوقع (Y_p)، لذلك فإنه ليس من المستغرب أن يطلق على نظرية فريدمان نظرية الدخل الدائم.

المبحث الثالث: الكتلة النقدية ومقابلاتها.

نظرا لدور النقود في التأثير على الحياة الاقتصادية لكل بلد، لذا تحاول هذه البلدان قياس كمية النقود المتداولة في إطار نشاطها الداخلي بتكوين ما يسمى بالمجموعات النقدية⁽¹⁾ و يتكون الرصيد النقدي من مجموعة أدوات الدفع السائلة والمتداولة ونقصد بالمتداولة تلك التي في حيازة الأشخاص الاقتصادية، الأفراد، المشروعات، الدولة، المؤسسات المصرفية، والتي تستخدم في المعاملات، وهذه الصكوك تعبر عن حقوق لحائزها (قوة شرائية) تمنحهم الحق في الحصول على السلع والخدمات أو الاحتفاظ بها كثررة، وسنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف كل من الكتلة النقدية ومكوناتها وكذلك العناصر المقابلة لها.

المطلب الأول: تعريف الكتلة النقدية.

أولا: تعريف الكتلة النقدية.

نقصد بالكتلة النقدية (الرصيد النقدي) مجموعة الوحدات النقدية أو الوحدات القائمة بوظائف النقود والتي هي في حيازة الأشخاص الاقتصادية المختلفة أفراد وجماعات خاصة وعمامة، وهي تكون أدوات الدفع المتاحة لاقتصاد قومي معين لأجل تأمين نشاطه واحتياجاته من هذه الوسائل كما أنها تمثل أيضا السيولة النقدية الأولى في الاقتصاد⁽¹⁾ و الكتلة النقدية بعبارة أخرى ما هي إلا مجموع وسائل الدفع في اقتصاد بلد معين وفي فترة زمنية، فهي من جهة تمثل وسائل الدفع الصادرة عن النظام المصرفي، ومن جهة أخرى فهي تمثل الأرصدة النقدية المتواجدة لدى الأفراد والمؤسسات.

ثانيا: أشكال الكتلة النقدية.

1/المتاحات النقدية: هي مجموع وسائل الدفع السائلة التي توضع تحت تصرف الأفراد وتعد كوسائل نقدية والتي تتكون من النقود الائتمانية ونقود الودائع⁽²⁾.

1-مصطفى رشدي شبيحة- الاقتصاد النقدي والمصرفي-طبعة الدار الجامعية -بيروت-1985-ص149

2-مبحث حول الكتلة النقدية-جامعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير -الجزائر-مأخوذ عن موقع www.donya-dz.com تاريخ

التصفح 2015/02/29 وقت التصفح-11.49

2/ المتاحات شبه النقدية: تشمل وسائل الدفع غير السائلة فهي الودائع التي لا يمكن استعمالها مباشرة (ودايع لأجل) وحسابات الآجلة لدى البنوك مثل : حسابات الادخار، وهناك السندات الحكومية قصيرة الأجل (قرض سعر الفائدة) والتي يمكن اعتبارها من أشباه النقود لأنها وأن كانت (لا تستخدم كوسيلة دفع لأنها تستخدم كمستودع للقيمة، إلى جانب تأثير في المستوى العام للأسعار والتضخم فهي تعتبر من أشباه النقود تتمتع وسائل الدفع هذه ببعض الخصائص التي تميزها عن الأموال النقدية الجاهزة.

المطلب الثاني: مكونات الكتلة النقدية

يمكن حصر العناصر المكونة للرصيد النقدي والتي تمثل درجة من السيولة المرتفعة، وتعتبر أصولا لحائزها وخصوصا على الاقتصاد القومي يمثلها الجهاز المصرفي في شكل المجمعات النقدية، إن المجمعات النقدية الأكثر شيوعا والأكثر استخداما في التحليل الاقتصادي هي تلك التي تصدرها السلطة النقدية وتمثل عادة في:

1/ **مجمع القاعدة النقدية M_0** : وتضم كل من النقود الورقية التي يصدرها البنك المركزي⁽¹⁾ والنقود المساعدة التي تصدرها الخزينة أو البنك المركزي والنقود المتداولة⁽²⁾، ويتميز هذا المجمع كذلك بان البنك المركزي يستطيع تحديد ومراقبة حجمه وانه لا يوجد تأثير للوحدات الاقتصادية في ذلك ويجب الإشارة إلى انه عند حساب باقي المجمعات النقدية يتم احتساب فقط تلك النسبة من القاعدة النقدية التي تكون بحوزة الجمهور.

2/ **مجمع المتاحات النقدية M_1** : وهو أضيق مجمع نقدي من بين السيولات التي بحوزة الأعوان غير الماليين (مقيمين-غير مقيمين) والتي تظهر في خصوم المؤسسات المالية نجد المتاحات النقدية والمتمثلة في وسائل الدفع المستعملة أنيا في سوق السلع والخدمات وهذا الاستعمال يتم عن طريق التعامل اليدوي أو

1- تنص المادة 6 من قانون النقد والقرض على أن البنك المركزي الجزائري يتمتع بمفرده بحق إصدار النقود القانونية وذلك بتفويض من الدولة.

بالدفع الكتابي وهذا دون إشعار أو تحويل مسبق إلى شكل آخر من النقود⁽¹⁾. وتشمل المتاحات النقدية ما يلي :

✓ -الأوراق النقدية المتداولة الصادرة من البنك المركزي.

✓ -النقود المساعدة المتداولة.

✓ -الودائع تحت الطلب وتسمى النقود الكتابية وهي تكون موزعة حسب المؤسسات التي يتعامل معها وهي:

• ودائع تحت الطلب لدى المصارف وباقي مؤسسات الإقراض وهي تمثل نسبة عالية من مجموع الودائع تحت الطلب، بالإضافة إلى حسابات الشيكات التي تدخل ضمن الودائع تحت الطلب لدى البنوك.

• ودائع لدى الخزينة(لدى مراكز الصكوك البريدية في بعض الدول مثل الجزائر،فرنسا) والحسابات الجارية للأفراد والمؤسسات⁽²⁾.

• حسابات الأفراد والمؤسسات لدى البنك المركزي.

• الودائع الأخرى في حسابات الشيكات لدى صناديق الادخار.

3/مجمع الكتلة النقدية M_2 : إن المتاحات النقدية وشبه النقدية تسمى الكتلة النقدية ' M_2 ' ولها مفهوم واسع فبالإضافة إلى المتاحات النقدية ' M_1 ' تشتمل على الودائع لأجل كما تضم عدد معين من التوظيفات النقدية على المدى القصير التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات المالية البنكية و خزينة الدولة وهي تشكل المتاحات شبه النقدية (M_1-M_2) والتي تتكون أساسا من :

-الودائع لأجل.

-اذونات الصندوق.

1-خالد عبد الرحمن بسام -تأثير التطور المالي وأزمة الخليج الثانية على الطلب على النقود (دراسة قياسية)-قسم الاقتصاد-جامعة الملك عبد العزيز-ص17

2-عبد الرزاق الزيتون -أنواع النقود وتحليل الكتلة النقدية والعناصر المكونة لها-معهد الدعوة الجامعي الدراسات الإسلامية-قسم الدراسات العليا-مأخوذ عن موقع www.kantakji.com -تاريخ النصف 03/03/2015-وقت النصف 17:20-ص11

-دفاتر الادخار والتي لا تعطي لأصحابها حق الحصول على دفتر شيكات.

4/مجموع السيولات النقدية M_3 : يضم هذا المجموع بالإضافة إلى مكونات المجموع M_2 الودائع لأجل المحتفظ بها لدى المؤسسات المالية غير المصرفية التي لا تخضع لرقابة البنك المركزي مثل: سندات الخزينة المكتتبة من قبل القطاع المصرفي. كما عرف Classen سنة 1974 المجموع M_3 بمجموع وسائل تخزين القيم ويمثل السيولة الكلية للاقتصاد.

جدول(1-2):المجمعات النقدية و التوظيفات المالية غير النقدية حسب Classen.

الأوراق النقدية +الودائع تحت الطلب في الحسابات الجارية وحسابات الشيكات البريدية.
$M1 =$ حسابات الادخار على الدفاتر+حسابات من اجل التنمية الصناعية+حسابات الادخار السكاني.
$M2 =$ الحسابات لأجل والسندات غير القابلة للتداول +شهادات الإيداع وما شبهها الصادرة عن المصارف والمتداولة في سوق نقدي +إجمالي التوظيفات النقدية (ودائع تحت الطلب، حسابات لأجل، شهادات الإيداع)بالعملات الأجنبية للمقيمين.
$M3 =$ أوراق الخزينة عن المشروعات +سندات الخزينة للتداول الصادرة من الدولة $M4 =$.

المصدر:د/صالح مفتاح-النقود والسياسة النقدية-مرجع سبق ذكره-ص43

في الجزائر ونظرا لعدم تطور النظام النقدي ولصغر حجم الكتلة النقدية المتداولة تبدو عناصر المجمعات النقدية الأساسية في غاية البساطة بالمقارنة مع المجمعات النقدية للدول المتقدمة، فبالنظر إلى الجدول السابق يتضح أن القاعدة النقدية تتكون من النقد المتداول متمثلة في النقد القانوني + نقد البنك المركزي أما الكتلة النقدية بالمفهوم الضيق M_1 تتكون من M_0 +الودائع تحت الطلب بالدينار الجزائري. أما المجموع النقدي الثاني M_2 فهو يضم إضافة إلى M_1 الودائع الأخرى (لأجل) بالعملة المحلية. أما M_3 فهو يضم إضافة إلى M_2 الودائع بالعملات الأجنبية سواء كانت تحت الطلب أو لأجل، أما

المجمع الأخير M4 فهو يشمل بالإضافة إلى M3 باقي سندات الخزينة المعروضة للاكتتاب الموجهة للجمهور والمؤسسات⁽¹⁾.

المطلب الثالث: العناصر المقابلة للكتلة النقدية.

أولاً: مفهوم العناصر المقابلة للكتلة النقدية.

الرصيد النقدي يتكون من مجموعة أدوات الدفع السائلة والمتداولة ونقصد بالمتداولة تلك التي في حوزة الأشخاص الاقتصادية (الأفراد - المشروعات - الدولة - المؤسسات المصرفية) والتي تستخدم في المعاملات، وهذه الصكوك تعبر عن حقوق لحائزيها (قوة شرائية) تمنحهم الحق في الحصول على السلع والخدمات أو الاحتفاظ بها كثروة، وهي من جهة أخرى تعبر عن التزام من قبل البنك المركزي ممثلاً للاقتصاد الوطني، فكل (حق يقابله التزام سابق أو لاحق ملازم له)⁽²⁾.

لا يعني وجود عناصر مقابلة للعملة أن إصدار العملة يعتمد عليها طبقاً لمبدأ التداول، كان في الماضي حقيقة يعتمد إصدار العملة على كمية الأصول الذهبية الموجودة في البنك، أما اليوم عندما يحصل مثلاً تاجر على قرض من البنك بدفع مقابله سنداً، فلا يكون هذا السند ضمان لقيمة النقود التي خرجت من البنك وإنما الضمان الوحيد هو حصيلة النشاط الاقتصادي لهذا التاجر، أما إذا أفلس هذا الأخير فإن النقود أحدثت دون مقابل آني أو آتي.

ثانياً: مكونات العناصر المقابلة للرصيد النقدي.

لذا فالمقابل لعملية إصدار النقود هو ذلك النشاط أي ما يضمنه من إنتاج سلع وخدمات، وكلما مول البنك نشاط يظهر دين من البنك على الاقتصاد. لذا يمكن تحديد العناصر المقابلة للرصيد النقدي في ثلاث عناصر⁽³⁾:

1- صالح مفتاح-مرجع سبق ذكره-ص 46

2- د/مصطفى رشدي شبيحة-مرجع سبق ذكره-ص 56

3- بن نافلة نصيرة-أثر السيولة وحيادية النقود دراسة قياسية لكل من دولة الجزائر والمغرب-مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية-جامعة أبو بكر بلقايد-2010/2011-ص 36

-القروض المقدمة للاقتصاد

-ذمم على الخزينة العمومية

-الذمم على الخارج

أ/القروض المقدمة للاقتصاد: والمقصود به هو الائتمان المقدم من طرف البنوك التجارية لتمويل العمليات الاقتصادية من استثمار وإنتاج وتسويق واستهلاك ويقدم هذا الائتمان إلى الأفراد والمؤسسات سواء في صورة قروض مباشرة أو خصم كمبيالات أو فتح حسابات وفي جميع هذه الحالات تكون هناك عملية خلق نقود ودائع مقابل تقديم الائتمان، مما يؤدي إلى زيادة حجم الكتلة النقدية وإضافة إلى ذلك يمكن أن تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي عندما تكون بحاجة إلى سيولة من أجل إعادة خصم بعض الأوراق التجارية أو الاقتراض منه مباشرة، فيصدر البنك المركزي نقوداً قانونية جديدة لتلبية احتياجاتها وفي كلتا الحالتين يتغير حجم الكتلة النقدية بالزيادة⁽¹⁾.

والائتمان المقدم للاقتصاد قصير الأجل أكثر تأثيراً على الكتلة النقدية لأنه عادة ما يغطي بالودائع الجارية (تحت الطلب) أما الائتمان المتوسط وطويل الأجل فيرتبطان بالودائع لأجل والودائع الاختيارية على التوالي.

ب/القروض المقدمة للخزينة العمومية: نعلم أن الخزينة العمومية هي التي تدير مال الدولة فهي التي تقوم بتحصيل إيرادات الدولة وتمويل نفقاتها و لكن غالباً ما لا تتوصل إلى تغطية هذه النفقات بالإيرادات العادية(الضرائب ذلك خاصة مع توسع نشاط الدولة لذلك فإن الخزينة العمومية تلجأ إلى البنك المركزي كما تتوجه للبنوك التجارية وإلى الوحدات الاقتصادية (عائلات مشروعات) لتزويدها بالموارد النقدية التي تحتاج إليها لسد العجز في ميزانية الدولة وتشمل القروض المقدمة للخزينة العمومية على ما يلي:

1- كنيده زوليخة-الكتلة النقدية والبطاقات النقدية-بحث سنة أولى ماجستير تحت إشراف الدكتور صالح مفتاح-جامعة محمد خيضر بسكرة-2006/2005-ص6

•التسيقات المقدمة من كرف البنك المركزي.

•السندات التي تكتب فيها المؤسسات المصرفية والمالية.

•السندات التي يكتب فيها الجمهور (عائلات، مشروعات)⁽¹⁾.

د/الذهب والعملات الأجنبية: إن التبادل التجاري بين دول العالم ينتج من عمليات استيراد وتصدير السلع والخدمات المحلية إلى العالم الخارجي، وتتم المدفوعات الدولية إما بالذهب أو رصيد العملات الأجنبية المقبولة في التداول الدولي.

أما في حالة قيام الدولة بعمليات تصدير أو اجتذاب أموال خارجية إما للاستثمار أو للتوظيف فإنها تحصل على عملات أجنبية التي يحصل عليها البنك المركزي مقابل تقديم السلع المصدرة أو السندات أو الديون المترتبة، وبما أن العملات الأجنبية لا يمكن تداولها محليا، فإن البنك المركزي يتكفل بحفظها وإصدار ما قيمة ذلك بالعملة الوطنية، ومن ثم نلاحظ أن الصادرات تكون سببا في إصدار عملة وطنية جديدة⁽²⁾.

أما في حالة حدوث العكس فإنه إذا قام البلد بعملية استيراد سلع وخدمات أو تم خروج أموال خارج الوطن، فإنه يجب على المستورد أن يدفع ديونه بواسطة عملة أجنبية، فيقوم بتقديم مقابل ذلك مبالغ نقدية بالعملة الوطنية إلى البنك المركزي الذي يعطي مقابل ذلك عملة أجنبية لتسديد قيمة الواردات، وهكذا نلاحظ أن احتياطي العملات الأجنبية ينخفض لدى البنك المركزي وتنخفض معها كمية النقود المحلية المتداولة في الداخل⁽³⁾.

1-محمد الشريف ألمان، مرجع سابق ص:69-70.

2-مصطفى رشدي شبيحة-مرجع سبق ذكره-ص-ص-148/149

3 -د/صالح مفتاح-مرجع سبق ذكره-الفصل الثالث-ص52

خلاصة الفصل الأول:

دفعت الصعوبات التي واجهت وأعاقت النشاط الاقتصادي إلى ضرورة البحث عن الوسائل الممكنة التي من شأنها التغلب على هذه الصعوبات ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التطور التاريخي لأشكال النقود من عملية المقايضة في الاقتصاد البدائي إلى أن أصبحت الاقتصاديات الحديثة اقتصاديات نقدية، أي مبادلة سلعة أو خدمة بالنقود وهي اقتصاديات يمكن من خلالها توقع المستقبل بتنبؤات ثابتة والملاحظ أن النقود في كل مرحلة من مراحل التطور التاريخي الذي مرت به أخذت عدة أنواع إلى أن أصبحت ائتمانية أكثر منها سلعية، حيث أدى هذا التنوع إلى ظهور نوع جديد من النقود نتيجة التطور العلمي السريع الذي سهل حل المعاملات المالية وخاصة البنكية والتي أصبحت تتميز بصفة خاصة عن باقي أنواع النقود أطلق عليها النقود الالكترونية.

ومن خلال التطرق إلى النظريات المفسرة للطلب على النقود، تمكننا من حصر المتغيرات المؤثرة في الطلب على النقود، وهي الكتلة النقدية، المستوى العام للأسعار، الدخل، الفائدة، وسرعة دوران النقود. فالكلاسيكيون حاولوا تفسير الطلب على النقود من منظور حيادية النقد وفسروا التغير في الطلب بالمستوى العام للأسعار وسرعة تبادل النقود، أما كيتز فقد برر أن الطلب على النقود يكون للدوافع الثلاث (المعاملات، الاحتياط، المضاربة) بحيث أن الدافعين الأوليين لهما علاقة بالدخل، فيما يتحدد الدافع الثالث بسعر الفائدة. أما فريدمان فقد انتقد النظرية الكيترية بشدة مؤكدا أن سعر الفائدة يجب أن لا يؤثر كثيرا في الطلب على النقود مقارنة بمتغيرات أخرى كالثروة.

الفصل الثاني

السياسة النقدية والطلب على النقود

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية إحدى الأجزاء المهمة في السياسة الاقتصادية الكلية، حيث ظهرت بظهور البنوك المركزية وتطورت من خلال مختلف النظريات التي اهتمت بدراسة النقود باعتبارها محور عمل السياسة النقدية، فالنظرية النقدية هي محاولة شرح الدور الذي يمكن أن تؤديه النقود في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي في بلد ما، وتحديدًا تبحث في أثر عرض النقود والطلب عليها في الأسعار ومعدلات الفائدة والإنتاج والتشغيل وقد أحدث دور النقود جدلاً واسعاً بين الاقتصاديين سواء من الناحية النظرية أو العملية.

- ونظراً لأهمية السياسة النقدية في مساهمتها الكبيرة في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية فهذا يعني أن هناك رباط وثيق بين النشاط النقدي والنشاط الاقتصادي ويظهر ذلك بوضوح من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية مثل البطالة وارتفاع المستوى العام للأسعار، فعند توافر الظروف الملائمة للسياسة النقدية، تتدخل بإجراءاتها وأدواتها لتكيف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي لتفادي حدوث الأزمات النقدية والاقتصادية .

لذا ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي :

-المبحث الأول: المفاهيم النظرية للسياسة النقدية.

-المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية.

-المبحث الثالث: اثر السياسة النقدية على الطلب على النقود.

المبحث الأول: المفاهيم النظرية للسياسة النقدية.

تعتبر السياسة النقدية احد أهم مكونات السياسة الاقتصادية تتبعها السلطات النقدية للبلد للتحكم في عرض النقود في الاقتصاد وذلك باستخدام أدوات مختلفة بغرض التأثير على النمو الاقتصادي ومستوى التشغيل ، وسنتعرض في هذا المبحث إلى تعريف السياسة النقدية وأهدافها وأدواتها. بدأ الاهتمام بالسياسة النقدية في السبعينات من القرن الماضي مع ظهور المدرسة النقدية بزعامة ميلتون فريدمان⁽¹⁾ والذي أكد على أهمية المتغيرات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية.

أولاً: تعريف السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية على أنها تلك السياسة التي لها قدرة التأثير على الاقتصاد بواسطة النقود والتي تستعمل العلاقة (نقود-دخل)⁽²⁾

—عرفت السياسة النقدية بأنها الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود وتحقيق أهداف اقتصادية معينة، أو هي مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق هدف اقتصادي معين كالاستخدام الكامل، في حين عرفها Shaw بأنها أي عمل واع تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد أو التأثير في كلفة الحصول عليه⁽³⁾.

—إن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي انزينغ einzing.

1- زكريا الدوري-يسري السامرائي-البنوك المركزية والسياسات النقدية -دار البازور بالعلمية للنشر والتوزيع-الاردن2006-ص 185

2- صالح مفتاح -النقود والسياسة النقدية-دار الفجر للنشر والتوزيع-مصر2005-ص53

3 -د/أكرم حداد-د/مشهور هذلول -النقود والمصارف -الطبعة الأولى-دار وائل للنشر-عمان-2005-ص183

ثانياً: أنواع السياسة النقدية.

إنَّ تعدّد السياسة التّقديّة إلى عدّة أنواع من انكماشية إلى توسعية يتوقّف على نوع وطبيعة المشكلة التي يراد حلها، وعليه فإنّ السياسة النقدية هي:

أ/ **السياسة التّقديّة التوسعية**: بموجب هذه السياسة يقوم البنك بزيادة عرض التّقود، وذلك عن طريق تشجيع الائتمان، وزيادة حجم وسائل الدّفع أكبر من الكمية المعروضة من السّلع؛ هذا يؤدّي إلى رفع حجم الاستثمارات الذي يترتّب عند زيادة الإنتاج؛ وبالتالي تقليص نسبة البطالة في الاقتصاد.

ب/ **السياسة التّقديّة الانكماشية**: على خلاف النوع الأول، فإنّ هذه السياسة تستوجب من البنك المركزي تقليص كمية التّقود المتداولة في الاقتصاد؛ لذلك فإنّه يلجأ إلى رفع معدل الفائدة بهدف تقييد الائتمان؛ وبالتالي كبح التضخم.

ج/ **السياسة النقدية ذات الاتجاه المختلط**: هذه السياسة تناسب الدول النامية بصفة خاصة، والتي يعتمد اقتصادها في الغالب على الزراعة الموسمية أو على التصدير المواد الأولية على الخارج، وعلى أثر هذه الخصائص فان البنك المركزي يقوم بزيادة وسائل الدفع، عند بداية الزراعة بهدف تمويل المحصول، ويقلل من حجمها عند مرحلة بيع المحصول، من خلال ذلك يحصر آثار التضخم.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

إن السياسة الاقتصادية هي كل متكامل يشتمل احد أجزائه على السياسة النقدية و باعتبارها كجزء من كل، واخذ بعين الاعتبار التأثيرات النقدية على باقي مجتمعات (عناصر) الاقتصاد، فان السياسة النقدية تسهم في تحقيق أهداف مجمل السياسة الاقتصادية التي تعرف بالأهداف النهائية وهذه الأخيرة يمكن أن تتحدد في الأجل القصير أو الأجل الطويل، ومن اجل تسهيل بلوغ الأهداف النهائية لابد أن تربط السياسة النقدية بأهداف وسيطة، وهذه الأخيرة يمكن أن تعتبر كشروط تحديدا نقدية من اجل تحقيق أهداف أكثر عمومية .

1/ الأهداف النهائية للسياسة النقدية: إن الأهداف النهائية للسياسة النقدية ليست محل اتفاق

من حيث عددها، ذلك إن التشريعات النقدية تتباين من حيث التوسع والتصنيف في هذه الأهداف

فمثلا ينص القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض في الجزائر على (تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف على توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليه بإتناء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد ولهذا العرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بجميع الوسائل الملائمة لتوزيع القرض ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية اتجاه الخارج واستقرار سوق الصرف وتتجلى هذه الأهداف في مايلي⁽¹⁾:

-تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي.

-ضمان قابلية الصرف والمحافظة على قيمة العملة.

-تشجيع النمو الاقتصادي والمساهمة في إيجاد سوق نقدية ومالية متطورة.

-دعم السياسة الاقتصادية للدولة.

-الاستقرار في أسعار للفائدة.

أشار بعض الاقتصاديين إن أهداف السياسة النقدية تختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية⁽²⁾ (الأهداف التي سبق ذكرها) أما الأهداف السياسية النقدية في الدول المتقدمة فتتمثل في:

1-تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار: يبرز هدف السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بوضوح هدف استقرار الأسعار، فعدم الاستقرار في الأسعار يعرض البنيان الاقتصادي لهزات أو أزمات كبيرة بسبب تقلبات الرواج والكساد، فتتعرض العملة لتدهور قيمتها في حالة التضخم، كما تحدث البطالة في حالة الكساد، كما يخلف أضرارا وخيمة على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا .

-أن معالجة استقرار الأسعار لم يتم حتى في الدول الرأسمالية إلا عن طريق تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وذلك بإصدار القوانين والتشريعات التي كونت سياسات عديدة منها السياسة النقدية، كما ثبت أن التضخم ظاهرة نقدية. فالنقديون يرون أن العلاقة بين الأسعار وعرض النقود هي

1 -عمروش شريف -السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات -مذكرة ماجستير -جامعة سعد دحلب -البليدة-2005 ص63

2 -جوري كريم -كمال رضوان -السياسة النقدية في الدول العربية -معهد السياسات الاقتصادية . أبو ظبي 1996 ص33

علاقة خطية وطرديّة تماماً، ذلك أن زيادة كمية النقود تظهر في ارتفاع الأسعار بنفس النسبة، بينما شبه كيتز عمل السياسة النقدية خلال الخمسينيات بعمل الخيط، إذ يمكن للسياسة النقدية أن تشد الاقتصاد (تقيده) ومن ثم تسيطر على التضخم⁽¹⁾.

ب- تحقيق العمالة الكاملة: تهدف معظم دول العالم المتقدم والنامي إلى الوصول إلى العمالة الكاملة، ويعرف الاقتصاديون العمالة بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل، وتتحقق العمالة الكاملة عندما يكون لكل شخص لديه مهارة ويرغب بالعمل وظيفة. ومحاربة البطالة وتحقيق هدف العمالة الكاملة يجب أن تلمس إجراءات السياسة النقدية تنشيط الحياة الاقتصادية، لزيادة الاستثمار أي خلق مناصب عمل وبالتالي زيادة العمالة.

ج- تحقيق معدل عالي من النمو وتوازن ميزان المدفوعات: إن تشجيع النمو الاقتصادي هو هدف تسعى إليه جميع الحكومات في الدول النامية والصناعية ويراد به تحقيق زيادة مستمرة وملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وفعالية السياسة النقدية في تشجيع النمو الاقتصادي تتم من خلال تأثيرها على الاستثمار كواحد من أهم محدداته. ولكن إذا نظرنا إلى دور السياسة النقدية في تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي وتوازن ميزان المدفوعات عن طريق إتباع سياسة نقدية انكماشية والعمل على تخفيض المعروض النقدي.

وقد لا يمكن تحقيق هذه الأهداف في أن واحد نظراً لوجود التعارض بينها فرغم أن الكثير من هذه الأهداف متناسقة مع بعضها البعض مثل هدف العمالة المرتفعة مع النمو الاقتصادي واستقرار أسعار الفائدة مع استقرار الأسواق المالية ولكن هذا التناسق لا يتحقق دائماً، فهدف استقرار المستوى العام للأسعار مثلاً قد يتعارض مع استقرار أسعار الفائدة ومستوى العمالة المرتفعة في الأجل القصير⁽²⁾.

1 - د/صالح مفتاح - مرجع سبق ذكره - ص 124

2 - بن عزوز بن علي - مرجع سبق ذكره - ص 116

2/ الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية : يمكن تعريف الأهداف الوسيطة إنها عبارة عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية، و يشترط في الهدف الوسيط مايلي⁽¹⁾:

-يعرف تطوره ضمن زمن معروف أي شرط توفر الإحصائيات.

-يرتبط تطوره بمتغير حقيقي «الهدف النهائي» كالسعر مثلا.

-يكون تطوره مراقبا من طرف السلطات النقدية المتوفرة على الوسائل اللازمة لذلك. وتمثل هذه

الأهداف الوسيطة في :

1/ مستوى معدل الفائدة كهدف لسياسة النقدية: تصب النظرية النقدية حول تثبيت سعر الفائدة

في أدنى مستوى ممكن(مصيدة السيولة)،و يهتمون أكثر بكمية النقود(الدخل) ،و يقولون انه في حالة الاهتمام بمعدل الفائدة يجب ربطه بمستواه الحقيقي الذي يعتبر صعب التحديد.

ويتعلق تحديد معدلات الفائدة بنمو الكتلة النقدية، كما يعتبر من أهم محددات سلوك العائلات والمستثمرين فيما يخص الادخار والاستثمار لذا يجب على السلطات العامة الاهتمام بتقلبات معدلات الفائدة⁽²⁾.

والمشكل في اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية ،هو أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية ،مما يفقدها أهميتها كمؤشر ،كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا يعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها. وإنما أيضا عوامل السوق (الوضعية التي يمر الاقتصاد)،إن التوجه لاستخدام معدل الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية قد أثار موجة من الانتقادات خاصة من النقاد النقديين ،و كانت حججهم في ذلك أن اتجاه المتغير في معدل الفائدة يتماشى مع اتجاه التغير في الدورة التجارية ،وهذا يعني أن معدل الفائدة يميل إلى الارتفاع

1 -قويدر عياش -إصلاح السياسة النقدية في الجزائر-رسالة ماجستير -كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر -1999

2 -بناني فتيحة- السياسة النقدية والنمو الاقتصادي-مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية-جامعة احمد بوقرة -بومرداس-2009/2008-

في أوقات الرواج الاقتصادي، في حين انه يميل إلى الانخفاض في أوقات الكساد، وبالتالي فانه من الصعب على البنك المركزي أن يحدد بدقة الآثار المترتبة عن سياسة النقدية من خلال مراقبة معدلات الفائدة لوحدها⁽¹⁾.

ب/ سعر الصرف كهدف وسيط: يستخدم سعر الصرف كهدف وسيط-للسلطة النقدية ذلك إن انخفاض أسعار سعر الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات ، كما أن استقرار هذا المعدل (سعر الصرف) يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل ، وحرص على استقرار صرف عملاتها مقابل تلك العملات ، إلا أن التقلبات التي تحدث في سوق الصرف تكون نتيجة المضاربة الشديدة على العملات مما يؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة والتحكم في الهدف وهكذا نلاحظ أن تقلبات أسعار الصرف تدفع بالسلطات النقدية إلى التدخل في التأثير عليه واستعمال ما لديها من احتياطات في محاولة منها للمحافظة على قيمة عملتها اتجاه العملات الأخرى التي ترتبط بها دون ضمان النجاح ، وهذه تكلفة مقابل اختيار هدف استقرار سعر الصرف⁽²⁾.

ج/ المجمعات النقدية كهدف وسيط للسياسة النقدية: هي عبارة عن مؤشرات لكمية النقود المتداولة والتي تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق وبالنسبة للنقديين فان تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الإنتاج يعتبر الهدف الرئيسي للسياسة النقدية وذلك لعدة مزايا أهمها:⁽³⁾

- تفادي حدوث عدم استقرار من جانب عرض النقود.
- التقليل من الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى غير العرض النقدي.
- ضمان الثبات النسبي لمستوى الأسعار على المدى الطويل.

1 -بن لدغم فتحي-ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائرية -أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه -جامعة أبي بكر بلقايد جامعة تلمسان -2011/2012ص90

2 -عبد المجيد قدي-مرجع سبق ذكره ص64

3 -صالح مفتاح -مرجع سبق ذكره-ص129

يرتبط عدد المجمعات النقدية بطبيعة الاقتصاد وكذا تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية وتعتبر هذه المجمعات كمصدر معلومات عن وتيرة نمو مختلف السيولات⁽¹⁾

وتتكون المجمعات النقدية كما ذكرنا في الفصل الأول من M_4, M_3, M_2, M_1 ⁽²⁾ حيث تعطي هذه المجمعات معلومات للسلطة النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات، ويهدف المسح النقدي إلى المساعدة على تحليل المتغيرات النقدية الكلية التي تتأثر بتدخلات السلطات النقدية.

3/ الأهداف الأولية للسياسة النقدية: تعتبر الأهداف الأولية كحلقة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، فمثلاً عندما يقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتفق مع إجمالي النقود في الأجل الطويل، ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة⁽³⁾ حيث أنه من خلال الأهداف الأولية ترسل السلطة النقدية إشارات سريعة وواضحة ومحددة للمتعاملين وللسوق حول مضمون السياسة النقدية وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات الأولى وهي مجموعة الاحتياطات وتتضمن القاعدة النقدية، ومجموع احتياطات البنوك واحتياطات البنوك والودائع الخاصة والاحتياطات غير المفترضة وهذا ما سنتعرض له في الفرع الأول أما المجموعة الثانية فهي تتعلق بظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصد وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد وهذا ما سنبينه في الفرع الثاني.

1/ مجمعات الاحتياطات النقدية: تتضمن هذه المجمعات القاعدة النقدية احتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المفترضة حيث تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور، هذه الأخيرة التي تحوي الأوراق النقدية، النقود المساعدة ونقود الودائع، كما تتكون القاعدة النقدية من الاحتياطات المصرفية التي تتضمن ودائع البنوك لدى البنك المركزي، الاحتياطات الإجبارية والإضافية وكذا النقود

1 - عبد الحميد قدي - مرجع سبق ذكره - ص 64

2 - غالب عوض الرفاعي - عبد الحفيظ بلعربي - اقتصاديات النقود والبنوك - دار وائل للنشر - الأردن - 2002 - ص 79

3 - أبو علي محمد سلطان - اقتصاديات البنوك - كلية التجارة - جامعة الرقازيق - مصر - 1991 ص 48

الموجودة في خزائن البنوك. أما احتياطات الودائع الخاصة فهي تشمل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية لدى البنك المركزي والودائع في البنوك الأخرى، أما الاحتياطات غير المفترضة فتساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المفترضة⁽¹⁾، و فيما يخص المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة فيبقى الجدل قائما نظرا لان هذه الفعالية تتعلق بالتجربة وليس بالتنظير فقط وكذا بمدى تحكم السلطات النقدية في المجمع المذكورة سابقا.

ب/ ظروف سوق النقد: تتكون هذه المجموعة من الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية، ونعني بظروف سوق النقد عموما قدرة المقترضين وموافقهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع وانخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى⁽²⁾.

-فما يخص الاحتياطات الحرة فإنها تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض وتكون سالبة في حالة العكس⁽³⁾. وقد استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذون الخزينة والأوراق التجارية، معدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على العملاء الممتازين ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.

المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية.

هناك تكاملا هاما بين السياسة المالية والسياسة النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام والاستقرار الاقتصادي بوجه خاص، ومن خلا التعريف الذي تطرقنا إليه في المطلب الأول والثاني نجد أن السياسة النقدية تستهدف تحقيق أهداف متعددة ولكنها لا تستطيع لوحدها التكفل بذلك فهي تحتاج إلى مساعدة عدة سياسات منها السياسة المالية، ومن هنا تتولد العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب:

1 -صالح مفتاح -مرجع سبق ذكره-ص124

2 -احمد أبو الفتوح علي الناقة -مرجع سابق-ص134

3 -صالح مفتاح-مرجع سبق ذكره-ص125

أولاً/تعريف السياسة المالية: يقصد بالسياسة المالية مجموعة الإجراءات والتدابير المالية التي تتخذها الدولة انطلاقاً من مبادئ المذهب الاقتصادي المتبع، ومجموعة القرارات التي تتخذها الدولة من أجل اختيار الحاجات العامة وتحديد الموارد اللازمة لإشباعها، فهي صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق تنظيم الإيرادات العامة والنفقات العامة من خلال الموازنة العامة للدولة⁽¹⁾

واشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية fix وتعني حافظة النقود أو الخزانة، كما يعرفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العملة، الادخار والاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القومي ومستوى العملة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية⁽²⁾.

ثانياً/كيفية التمييز بين السياسة النقدية والسياسة المالية: أصبح من المعتاد تمييز السياسة النقدية عن السياسة المالية بشمول الأولى على الأدوات التي تصمم للتأثير على عرض النقود سواء تعلق الأمر بتكلفة وتوفير النقود للقيام بدوره في النشاط الاقتصادي وشمول الثانية على الإيرادات التي تضم الضرائب والرسوم وإدارة الدين العام والنفقات العامة، وبعض أنواع الضوابط النقدية لها علاقة وطيدة بالسياسة المالية ولكن بعضها الآخر مستقل نسبياً ويمكن التمييز بينهما وفقاً لثلاث معايير وهي:

أ/معيار جهة اتخاذ القرار: فالقرارات التي يتخذها البنك المركزي تندرج في السياسة النقدية، أما القرارات التي تتخذ بواسطة وزارة المالية تندرج تحت السياسة المالية.

ب/معيار حقوقي: فالسياسة المالية تحدد حجم الدين الحكومي في حين تحدد السياسة النقدية مكونات هذا الدين (قرض بنكي أو اقتراض من الجمهور على شكل سندات).

1 - جمال بن دعاس - مرجع سبق ذكره - ص 95
2 - محمود حسين الوادي - مرجع سبق ذكره - ص 182

3: نقاط الالتقاء بين السياستين النقدية والمالية :

بالرغم من وجود تأثيرات متبادلة بين السياستين النقدية والمالية إلا انه توجد نقاط التقاء بينهما وهي⁽¹⁾:

النقطة الأولى: وتتعلق بالقرض العام: إن عقد القرض يتضمن حجمه وتوقيته وصرف حصيلته ويعتبر موردا من الموارد المالية في ميزانية الدولة، وكل هذه الاعتبارات تحدها السياسة المالية أما شكل القرض، أي شكل سندات، من حيث الأجل القصير أم الطويل، وسعر الفائدة وفئاته، فتتعلق بالسياسة النقدية.

النقطة الثانية : فهي تمويل عجز الميزانية عن طريق الإصدار النقدي، واللجوء إلى هذا الإصدار من حيث حجمه وتوقيته وكيفية التصرف في حصيلته يتقرر في مجال السياسة المالية، لأنها تعتبر تمويل تضخمي ولكنه مورد مالي من الموارد العامة للدولة، أما الطريقة الفنية التي تتعلق بالإصدار النقدي ومقابلة وحجمه وطريقة سداده فهذه الاعتبارات تتعلق بالسياسة النقدية.

3/ طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والمالية :

هل ينبغي استخدام السياسة النقدية أم السياسة المالية؟ هذا السؤال أحدث نقاشا طويلا بين أنصار السياسة النقدية بزعماء ملتون فريدمان وأنصار السياسة المالية بزعماء والتر هيلر (Walter Heller) ولكن هذه المناقشة قد تجاوزتها الأحداث وتقرر أن السياسة المالية والسياسة النقدية لكل منهما أهدافها، إلا أن المناقشة الحديثة هي هل يجب أن تمارس السياستان تأثيرات واحدة لتحقيق نفس الهدف أم ينبغي أن تكون إحداها موازنة وأداة علاجية للأخرى؟

إن التوازن الاقتصادي (عدم وجود انكماش أو تضخم) يمكن أن يتم بسياسة نقدية مضادة أو محايدة للسياسة المالية، فيمكن للحكومة إذا رغبت في التوسع في الائتمان أن يقوم البنك المركزي بتخفيض معدل إعادة الخصم، وبالعكس أيضا إذا أرادت تقييد الائتمان فيمكن أن يرفع معدل إعادة الخصم، إلا أن سياسة الميزانية بطيئة وثقيلة فهي تنتظر التصويت عليها لمدة طويلة، ومن الأفضل أن

1 - أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، 1973، ص ص، 471، 473

تكون السياسة النقدية تسير في نفس اتجاه السياسة المالية وتكملها وتدعمها ولا تعوقها والأسباب التي تدعو لذلك هي: (1)

1- يوجه الانتقاد إلى البنوك عندما تبالغ في تمويل نفقات القطاع العام عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي، كما يوجه اللوم إلى الحكومة عندما تلجأ إلى تمويل نفقاتها من خلال النظام الضريبي، وهذا يعني أنه تم توجيه اللوم إلى السياسة النقدية في الحالة الأولى وإلى السياسة المالية في الحالة الثانية وهو ما يتطلب عدم التركيز على سياسة دون أخرى .

2- يجب استخدام السياسة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية المتداولة، ولكنها غير كافية لتحقيق ذلك إذ لا بد أن يتم استخدام السياسة المالية وسياسة الأجور والأسعار والدخل طالما أنه يشترط لفعالية السياسة النقدية في إيجاد الموارد المالية الضرورية للاستثمارات عن طريق الاقتراض، أن يكون الأفراد على استعداد لقبول مستويات أسعار الفائدة المختلفة ودرجة منافسة الاستثمار الخاص، ونفس الملاحظة عندما تستخدم السياسة المالية وحدها لتنشيط الاستثمار الخاص بتخفيض الإنفاق الحكومي أو العام ويمكن أن يؤدي هذا إلى انخفاض هذا النوع من الاستثمار عوضاً من محاولة زيادته خاصة في الدول النامية التي تعاني من تبعية لاقتصاديات الدول الصناعية، وهذا يعني وجوب الاعتماد على السياسة النقدية لتشجيع الاستثمار والتحكم في معدل الصرف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

3- عندما لا يكون العمل للسياستين واحداً وفي نفس الاتجاه فإن النتيجة هي حدوث انقسامات واضطرابات اقتصادية إذا ما قامت السياسة المالية على حدى وسلكت السياسة النقدية طريقاً مخالفاً ومستقلاً، وهذا يحدث عندما تتعاقب حكومات متعددة في دولة واحدة وتتضاد كل حكومة بسياسة مخالفة لحكومة أخرى.

1 - محمد عبد العظيم، السياسات النقدية والمالية ومقارنة إسلامية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1976، ص 225، 226.

4- لا يمكن للسياسة النقدية بمفردها أن تتحمل الأضرار والصدمات في مكافحة التضخم ولا بد من تكامل وتكافل السياسة المالية في هذه الأمور إذ يتطلب الأمر استخدام أدوات للتأثير على جانب الطلب، ويصلح لهذه المهمة السياسة المالية⁽¹⁾.

إن التنسيق بين السياستين من حيث الاتجاه والتوقيت يصبح من الأمور الضرورية ولا يمكن للدولة أن تهمل ذلك، لأن التغاضي عن ذلك يعني تفويت الفرصة على تلك الدولة لتحقيق ما تنشده من أهداف

1- صالح مفتاح-مرجع سبق ذكره-ص98

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية.

للوصول إلى الأهداف السابقة الذكر ومن اجل الوصول إلى التناسق بين السياستين المالية والنقدية، وتطبيق السياسة النقدية بفعالية يجب استعمال عدة أدوات لذلك، حيث تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بطريقة غير مباشرة من خلال السياسة النقدية التي تتبعها، ويعتبر التأثير على حجم وسائل الدفع في المجتمع من أهم جوانب السياسة النقدية، وذلك بامتصاص الفائض من الكتلة النقدية وتوفير أرصدة نقدية جديدة فالبنك المركزي يجب أن يقوم بدور أكبر في التحكم في الرصيد النقدي والرقابة على التمويل وبالتالي الرقابة على البنوك⁽¹⁾ ومن اجل ذلك يستعمل البنك هذه الأدوات والتي تنقسم إلى مجموعتين هما:

المطلب الأول: الأدوات العامة (الكمية).

يوجد ثلاث أدوات عامة رئيسية يستخدمها البنك المركزي للتأثير على عرض النقود ويطلق عليها صفة التقليدية لأنها نمت مع نمو البنوك المركزية وتمثل هذه الأدوات في: سعر إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي القانوني، وعمليات السوق المفتوحة.

1/ سياسة إعادة الخصم: يمثل سعر إعادة الخصم الفائدة أو السعر الذي يخصم بها البنك المركزي الأوراق التجارية التي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها⁽²⁾.

ويعرف سعر إعادة الخصم بأنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية والتي سبق وان خصمتها للغير⁽³⁾ وفي حالة قيام البنك المركزي برفع السعر تقوم البنوك برفع أسعار الفائدة المدينة مما يؤدي إلى كبح إرادة القطاع

1 - ابرير محمد-السياسة النقدية في ظل استقلالية السلطة النقدية-حالة الجزائر-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علوم اقتصادية-جامعة ابوبكر بلقايد-تلمسان-2008-ص42

2 - زكريا الدوري-مرجع سبق ذكره-ص193

3 - أكن لونيس- السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2009/2000-مذكرة لنيل شهادة الماجستير-جامعة الجزائر-2010/2011-ص72

الخاص غير البنكي على الاقتراض ومن ثم انخفاض حجم النقود أما في حالة قيامه بخفض السعر فان البنوك تقوم بخفض سعر الفائدة المدينة مما يؤدي إلى تشجيع الاقتراض وبالتالي زيادة حجم النقود إن فعالية سياسة معدل إعادة الخصم تتوقف على عدة عوامل منها: مدى اتساع سوق النقد بصفة عامة وسوق الخصم بصفة خاصة، ومدى لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي في كل فترة ومستوى النشاط الاقتصادي الموجود داخل الدولة.

وقد عرف الاقتصاد الجزائري استخدام معدل إعادة الخصم ابتداء من 1972/01/01 حيث استقر معدل إعادة الخصم عند 2.75 % إلى غاية أكتوبر 1986 حيث أصبح سعر إعادة الخصم 5% وقد تزامن هذا التغيير مع صدور القانون المتعلق بنظام البنوك والقروض الصادر في 19 أوت 1986 حيث ترجم هذا القانون رغبة الجزائر في الخروج بقانون خاص من النظام المصرفي⁽¹⁾.

ب/ سياسة السوق المفتوحة: وهي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية للتأثير على حجم الائتمان وتكون عن طريق قيام البنك المركزي ببيع الأسهم والأوراق المالية المستثمرة من السوق المالية، اذونات الخزينة والسندات والأوراق التجارية في السوق النقدية عامة والسندات الحكومية خاصة، مع حرية التصرف في التعامل دون أن تكون هناك قيود على دخول هذه السوق أو الخروج منها⁽²⁾، من اجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة في الدول المتقدمة فقد اعتبرها 'فريدمان' من أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي، وظهرت أهمية هذه الأداة سنة 1930 بعد اكتشاف محدودية أداة معدل إعادة الخصم وبمرور الوقت أصبح استخدام هذه الأداة الطريقة الرئيسية للسيطرة على الائتمان.

1- صالح مفتاح-النقود والسياسة النقدية مع الإشارة لحالة الجزائر(1990-2000)-مرجع سبق ذكره-ص230

2 -جمال بن دعاس-السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي دراسة مقارنة-دار الخلدونية للنشر والتوزيع-القبة القديمة-الجزائر-الطبعة الأولى-2007-ص139

وهناك ثلاث شروط أساسية لضمان فاعلية عمليات السوق المفتوحة وهي:⁽¹⁾

1- مدى توفر سوق نقدية نشطة لتداول هذه الأوراق.

2- مدى توفر السندات الحكومية (كما ونوعاً).

3- مدى استجابة البنوك التجارية لرغبات البنك المركزي.

ومن أهم مزايا هذه الأداة أنها تتم بمبادرة من البنك المركزي الذي يقوم بالرقابة الكاملة على حجم عمليات السوق المفتوحة، كما أنها تتميز بالمرونة، فيمكن أن تمارس بأي درجة سواء كان الحجم المطلوب إحداثه لتغيير الاحتياطيات أو القاعدة النقدية كبيراً أو صغيراً، كما يمكن عكس عمليات السوق المفتوحة، بسرعة في حالة حدوث خطأ في ممارستها وتتميز بإحداث الأثر المطلوب بسرعة. ومن عيوب هذه الأداة أنها لا تصلح للدول النامية لأنها لا تملك أسواقاً مالية متطورة فهي تصلح فقط للدول المتقدمة التي لها أسواق مالية نشطة، كما أنها لا تكون فعالة في حال توفر احتياطيات فائضة عند البنوك التجارية.

ج/نسبة الاحتياطي القانوني:

تتوقف مقدرة البنك التجاري في خلق الائتمان ومنح القروض على حجم الودائع النقدية التي يستقبلها من عملائه التي تحقق له نوعاً من السيولة لمواجهة التزاماته والتي لا تجمد في خزائنها بل تقوم باستغلالها في أشكال متعددة كإقراضها أو شراء الأوراق المالية والتجارية، وحتى لا تقع البنوك في أزمة سيولة يجب أن تحتفظ بنسبة معينة لدى البنك المركزي لمواجهة طلبات السحب المتوقعة من أصحاب الودائع⁽²⁾، وتحدد من طرف البنك المركزي، وان تغيير نسبة الاحتياطي القانوني أي نسبة السيولة في البنوك التجارية، سيؤثر على عرض النقود بتأثيره على حجم احتياط البنوك التجارية⁽³⁾.

أما في أوقات الركود والكساد يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاحتياطيات المتوفرة لدى البنوك التجارية وبالتالي تزيد قدرتها على منح الائتمان، مما

1 -بناي فتيحة-مرجع سبق ذكره-ص113

2 -مصطفى رشدي شىحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سبق ذكره-ص252

3 -عمر صخري-مرجع سبق ذكره-ص218

يؤدي إلى تشجيع الطلب، أما إذا كانت هناك بوادر ضغوط تضخمية في النشاط الاقتصادي نتيجة الإفراط في خلق الائتمان، فإن البنك المركزي يلجأ إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني لخفض احتياطات البنوك التجارية وبالتالي كبح قدرتها على منح الائتمان مما يؤدي إلى خفض حجم الاستثمار ومعدل التوظيف ويقلل الطلب ومن ثم تنخفض الأسعار.

وتعتبر الولايات المتحدة أول دولة في العالم تطبق هذه الأداة منذ سنة 1933، لينتشر بعد ذلك استخدامها في باقي دول العالم، ففرنسا لم تعتمد هذه الأداة إلا سنة 1967، أما في الجزائر فلم يعد ذلك ممكنا إلا بعد ظهور القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض⁽¹⁾، ولقد بدأ البنك المركزي الجزائري في فرض احتياطي إجباري على البنوك التجارية بـ 2% على مجموع الودائع لأول مرة⁽²⁾.

وتحتسب نسبة الاحتياطي القانوني وفقا للمعادلة:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي}}{\text{الالتزامات الأخرى + إجمالي الودائع لدى البنك}}$$

وتشمل الالتزامات الأخرى البنود التي تقترب من صفة الودائع حيث يتعين على البنك الوفاء بها أما حالا أو في وقت قريب، وهي عبارة عن شيكات، حوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع- الأرصدة المستحقة للبنوك- مبالغ مقرضة من البنك المركزي⁽³⁾.

المطلب الثاني: الأدوات الكيفية (المباشرة) للسياسة النقدية.

تهدف الوسائل الكمية للسياسة النقدية التي تعرضنا إليها في المطلب السابق إلى التأثير على حجم الائتمان الكلي في جميع القطاعات الاقتصادية ويكون هذا التأثير عاما دون تمييز، إلا أن هذا مضر ببعض الأنشطة الاقتصادية التي تريد الدولة تشجيعها أو الحد منها أيضا، ولذلك فإن البنك المركزي يستخدم

1 - عبد المجيد قدي-مرجع سبق ذكره-ص84

2 - وكان ذلك بموجب التعليمات 94-73 لبنك الجزائر والمتعلقة بنظام الاحتياطي الإجمالي الصادر في 28 نوفمبر 1994.

3 - ضياء مجيد-مرجع سبق ذكره-ص296

أدوات كيفية أو نوعية للتأثير على اتجاه الائتمان إلى المجالات المرغوبة وليس على حجمه الكلي⁽¹⁾، وهذه الأدوات تتمثل في: سياسة تأطير القرض، والسياسة الانتقائية للقرض.

1- سياسة تأطير القرض: وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال السنة، مثل أن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات، تتباين من دولة إلى أخرى، واعتماد هذا الأسلوب ينبغي من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات التي تعتبر أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة⁽²⁾.

ولقد كانت الأداة المباشرة والمتمثلة في أداة تأطير القرض هي الأداة الرئيسية التي كان بنك الجزائر يستعملها في إدارته للسياسة النقدية، ولكن بعد الإصلاحات التي باشرتها السلطات مع بداية سنة 1990 خاص بصدور قانون النقد والقرض (90-10) انتقلت السلطات إلى استعمال الوسائل غير المباشرة في إدارتها لهذه السياسة.

يقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية، ففي أوقات التضخم مثلا يقيد الائتمان للقطاعات التي هي السبب في ذلك والعكس على القطاعات الأخرى، كما يمكن أن تتعلق بمعايير اجل القرض، أما في حالات التضخم الجامح تكون سياسة تأطير القروض إجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى للقروض الممنوحة أو تحديد معدل نمو القروض، واستخدم هذا الأسلوب في فرنسا لأول مرة سنة 1948، كما تصاحب هذه السياسة إجراءات تهدف إلى تخفيض الكتلة النقدية كالتقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخار وإصدار السندات، وما لوحظ أن نظام تأطير القروض لم يحقق في البلدان التي طبقته الضبط المطلوب للقروض⁽³⁾.

1 -د/صالح مفتاح-مرجع سبق ذكره-الفصل السابع-ص11

2 -عبد المجيد قدي-مرجع سبق ذكره-ص80

3 -اكن لونيس-مرجع سبق ذكره-ص79

2- سياسة توجيه القروض (السياسة الانتقائية للقروض).

تسعى السلطات من خلال هذه الأداة توجيه الموارد إلى مجموعة محددة من المقترضين دون غيرهم، وذلك من اجل توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية والاستخدامات المراد النهوض بها أو تحفيزها، كما تهتم هذه السياسة بتحديد فترة الاستحقاق والمبالغ القصوى للقروض، كما تحدد أنواع القروض الممنوع منحها، فمثلا يمكن للبنوك أن تتلقى تعليمات من السلطات النقدية بتقديم الائتمان أي بمنح القروض دون أي قيود أي تقديم التسهيلات، لعملاء معينين في قطاعات معينة على غرار عملاء آخرين، ولجعل التوجيهات أكثر فعالية يمكن للسلطات فرض عقوبات على المؤسسة التي تخالف هذه القوانين.

المطلب الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية.

1- الإقناع الأدبي.

2- تحديد هامش الضمان.

3- الحد الأقصى لسعر الفائدة على الودائع.

4- الرقابة على شروط البيع بالتقسيط.

5- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية.

ويستخدم البنك المركزي هذه الأدوات إلى جانب الأدوات الكمية والتي تؤثر في حجم الائتمان من اجل التأثير في كيفية الائتمان واتجاهاته، حيث أنها تستطيع التمييز بين الأنشطة المختلفة من حيث رفع حجم الائتمان لنشاط معين وخفضه لآخر وبمعنى آخر تهدف الأدوات الكيفية إلى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان وذلك عن طريق توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة وحبسه من المجالات الأخرى.

1/ الإقناع الأدبي: يلجأ البنك المركزي إلى وسيلة الإقناع الأدبي بغرض توجيه أنشطة البنوك

التجارية وفقا للأهداف التي يرغب البنك المركزي في تحقيقها، حيث أن زيادة حجم الائتمان عن مستواه الطبيعي، يجعل تدخل البنك المركزي أمرا ضروريا من خلال محاولة إقناعها بضرورة تخفيض حجم

الائتمان، وعادة ما تلتزم البنوك التجارية بتعليمات البنك المركزي باعتباره بنك البنوك⁽¹⁾ وكثيرا ما تلجأ إليه البنوك التجارية لتوفير احتياجاتها من السيولة النقدية.

ب/تحديد هامش الضمان: يقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا، يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في القرض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي⁽²⁾.

ج/الحد الأقصى لسعر الفائدة على الودائع: عادة ما يلجأ البنك المركزي إلى استخدام هذه الوسيلة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان والتحكم في حجم السيولة في الاقتصاد وذلك لان قيام البنوك التجارية بمنح فوائد على الودائع الآجلة، وتقديم امتيازات أخرى كإمكانية السحب منها قبل انتهاء فترات آجالها يساهم في زيادة الودائع لديها وارتفاع أسعار الفائدة في السوق وبالتالي زيادة أرباحها وزيادة مقدرتها على منح الائتمان، ولذلك يتدخل البنك المركزي بهدف التحكم في حجم السيولة في الاقتصاد من خلال وضع حد أعلى لأسعار الفائدة على الودائع الجارية لا يمكن للبنوك التجارية تجاوزها⁽³⁾.

د/الرقابة على شروط البيع بالتقسيط: في اقتصاديات البلدان النامية توجد ظاهرة زيادة حجم الإنفاق الاستهلاكي، وخاصة عند زيادة عمليات البيع بالتقسيط والتي تتم من خلال قيام المشتري بدفع مبلغ مقدم من ثمن السلع وسداد بقية القيمة بالتقسيط وفي ظل تزايد عملية البيع بالتقسيط بتدخل البنك المركزي من خلال رقابته على الإنفاق الاستهلاكي، بهدف الحد من تنامي الطلب على تلك السلع من

1 - مجيد ضياء-مرجع سبق ذكره-ص 270

2 - د. عادل احمد حشيش-أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي-دار الجامعة الجديدة-2004-ص278

3 - عناية غازي حسين-التضخم المالي-مؤسسة شباب الجامعة-الاسكندرية1985-ص147

خلال رفع قيمة المبلغ المقدم من ثمن السلعة وتخفيض مدة التقسيط وذلك بدافع تخفيض حجم الطلب عليها⁽¹⁾.

ذ/قيام البنك المركزي العمليات المصرفية: إذ تستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية، بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية، كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تمتنع أو تعجز عن ذلك البنوك التجارية⁽²⁾.

1 - مجيد ضياء-مرجع سبق ذكره-ص82

2 - عبد المجيد قدي-مرجع سبق ذكره-ص82

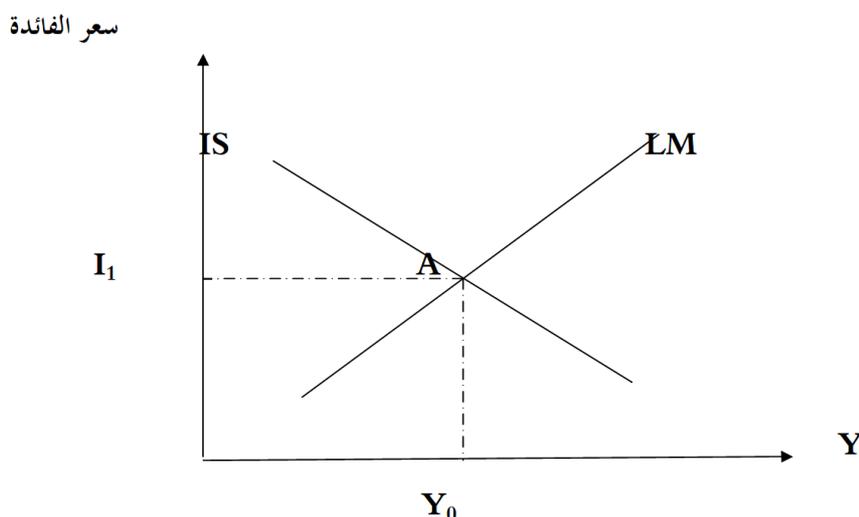
المبحث الثالث: اثر السياسة النقدية على الطلب الكلي على النقود.

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية، والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها، وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، على معدلات الفائدة وعلى شروط القروض.

المطلب الأول: التوازن في سوق السلع والنقود.

ينتج منحنى الطلب الكلي عن طريق عملية الجمع بين سوق النقود LM وسوق السلعة IS، ويفترض كينز أن التوازن في السوق النقدي يفترض بين عرض النقود والطلب عليها $(M=L)$ ⁽¹⁾ ويعبر عن هذا التوازن بمنحنى LM حيث يشير الحرف L إلى الطلب على النقود، ويشير الحرف M إلى عرض النقود. فالطلب على النقود الحقيقية هو دالة متمثلة في الدخل بإشارة موجبة وسعر الفائدة بإشارة سالبة⁽²⁾.

الشكل 1-2 منحنى التوازن في سوق السلع والنقود.



المصدر: بن نافلة نصيرة-اثر السيولة وحيادية النقود -دراسة قياسية لكل من دولة الجزائر والمغرب-مرجع سبق ذكره-ص126.

1 -د/بريش السعيد-مرجع سبق ذكره-ص216

2 Michael Burda-Charles Wyplosz-Macroéconomie une perspective européenne-traduction de la 5eme édition anglaise par Stanislas Standaert préface de Charles Wyplosz-Bruxelles-p279-

يمثل IS-LM نموذج يستخدم لمعرفة اثر السياسات الاقتصادية المتبعة، تم وضعه من قبل John Hicks سنة 1936. تمثل نقطة التقاطع A سعر الفائدة I_0 والدخل التوازني Y_0 اللذان يحققان التوازن الكلي العام في القطاع الحقيقي والقطاع النقدي، ومن المتغيرات المؤثرة على منحنى IS الإنفاق الحكومي فإن ارتفاع الإنفاق الحكومي سينقل منحنى IS إلى اليمين، وترتفع من جراء هذا الانتقال معدلات الفائدة والدخل، ومن جهة أخرى فالزيادة في عرض النقود M تؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليمين، ودرجة انحدار منحنى LM هي التي تحدد مقدار التغير في معدلات الفائدة والدخل نتيجة لزيادة العرض النقدي. وكلما كان الانحدار اكبر لمنحنى LM فان الزيادة في الدخل تكون قليلة، بينما الانخفاض في سعر الفائدة يكون اكبر.

المطلب الثاني: اثر السياسة النقدية على الطلب على النقود.

يقصد بالسياسة النقدية تلك السياسات التي ينفذها البنك المركزي، ومن تأثيرات السياسة النقدية حجم النقود المعروضة في المجتمع عن طريق الأدوات التقليدية والمتمثلة في أسعار الفائدة واحتياطات الجهاز المصرفي وسعر الخصم، بالإضافة إلى السياسات الائتمانية.

1/ إذا افترضنا زيادة الطلب على النقود عن المعروض النقدي فان الطلب على السلع والخدمات والأصول المالية (أجنبية-محلية)، سوف يتجه إلى الانخفاض بما يؤدي إلى زيادة التدفقات الداخلة عن التدفقات الخارجة في ميزان المدفوعات، وهو ما يؤدي إلى تحقيق فائض خارجي وهذا الأخير يعكس تدفق الاحتياطات للداخل، بما يرفع المكون الأجنبي للقاعدة النقدية -وبفرض ثبات معدل الصرف- وبالتالي يزداد المعروض النقدي ليتوازن مع الطلب على النقود⁽¹⁾.

2/ أما في حالة زيادة عرض النقود عن الطلب عليها سوف يزداد الإنفاق الكلي، والية التعديل

لاختلال سوق النقود هي:

1 -د/نشأت الوكيل-التوازن النقدي ومعدل الصرف -دراسة تحليلية مقارنة- لسوق النقود وسعر الصرف-شركة ناس للطباعة-عابدين القاهرة- 2006-ص189

✓ ارتفاع المستوى العام للأسعار بما يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للمعروض النقدي، وبالتالي التوازن مع الطلب.

✓ إحلال العملة الأجنبية محل العملة المحلية لتمويل واردات السلع والخدمات الأجنبية، بما يؤدي إلى انخفاض عرض النقود ومن ثم توازنه مع الطلب على النقود.

3- فمثلا في حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم ليحدد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في الائتمان بغية مجابهة الأوضاع التضخمية، ثم يلجأ البنك المركزي إلى سياسة الحد من الائتمان لدى البنوك التجارية، فيقوم برفع تكلفة الائتمان المتمثلة في معدل الفائدة فترتفع تكلفة التمويل مما يدفع المستثمرين إلى الامتناع عن الاقتراض، وقد يلجئون إلى استثمار أموالهم في السوق المالية بشرائهم أسهم وسندات وهكذا تخرج الأموال من فح السيولة فيتقلص حجم الكتلة النقدية وينكمش⁽¹⁾.

أما عند الحديث عن أثر السياسة النقدية على الطلب على النقود هناك حالتين متطرفتين وهما:

ثانيا: السياسة النقدية والحالة الكيترية.

عملت المدرسة الكيترية على تطوير النظرية العامة لكيتر، وكانت لها أفكارها في العديد من الأنشطة، وقد ادعى جانب كبير منهم التقليل من فعالية السياسة النقدية وتفضيل السياسة المالية عليها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتنظر النظرية الكيترية إلى التغيرات في المكونات المختلفة للطلب الكلي على أساس أنها ذات تأثير هام على مستوى النشاط الاقتصادي، ويتجهون إلى تفضيل السياسة المالية على حساب السياسة النقدية.

وتسمى هذه الحالة بمصيدة السيولة والتي اشرنا إليها في الفصل الأول في النظرية الكيترية وهي الوضعية التي يكون فيها الأفراد مستعدين، عند مستوى سعر فائدة معطى لحمل كمية من النقود المعروضة. ويستلزم ذلك أن يكون منحنى LM أفقيا، وان تغيرات كمية النقود لا تنقل منحنى LM. في

1- بلعروز بن علي-مرجع سبق ذكره-ص 123

هذه الحالة تكون السياسة النقدية ليس لها أي اثر، سواء على سعر الفائدة أو على مستوى الدخل، أي أنهما غير فعالة في هذه الحالة.

فمن فرضيات النظرية الكيترية عدم حيادية السياسة النقدية كما هو الحال عند التقليديين، رغم أنهم يضعونها في مرتبة ثانية بعد السياسة المالية من حيث الفعالية⁽¹⁾ ويعتقد الكيترين بأن زيادة كمية النقود سوف تؤثر على القطاع الحقيقي للنشاط الاقتصادي⁽²⁾ بطريقة غير مباشرة، بحيث أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى خفض سعر الفائدة.

ومنه وفق النظرية الكيترية أي تفضيل السيولة، فإن دالة منحني LM تصبح تامة المرونة بالنسبة لسعر الفائدة وهذا مجال مصيدة السيولة، حيث يكون هناك حد أدنى معين للفائدة مما يشجع الأفراد على الاحتفاظ بالنقود بدلا من الاحتفاظ بالسندات، أما الطلب على النقود فيقترب إلى ما لانهاية عند هذا الحد الأدنى من الفائدة(انظر الشكل).

ثالثا: السياسة النقدية والحالة الكلاسيكية⁽³⁾.

وهي الحالة المعاكسة لمصيدة السيولة أي أن تكون السياسة النقدية لا تؤثر على مستوى الدخل ويكون LM عمودي، أي لما يكون الطلب غير متجاوب مع سعر الفائدة. أي أن الناتج الداخلي الخام PIB الاسمي يعتمد فقط على كمية النقود والتي تعبر عن نظرية كمية النقود عند الكلاسيك، أي أن الدخل الاسمي يحدد فقط بواسطة كمية النقود المعروضة. وفي هذه الحالة عندما يكون LM عموديا، فإن التغيير في النقود له الأثر الأعظم على مستوى الدخل، أي أن السياسة النقدية ذات فعالية عالية.

أما بالنسبة للفائدة تصبح مقتربة من الصفر فيندم بذلك الطلب على النقود لأجل المضاربة، وبالتالي تستخدم كل النقود لدافع المبادلات والاحتياط أما في المجال فان المنحنى LM يظهر مرونة موجبة

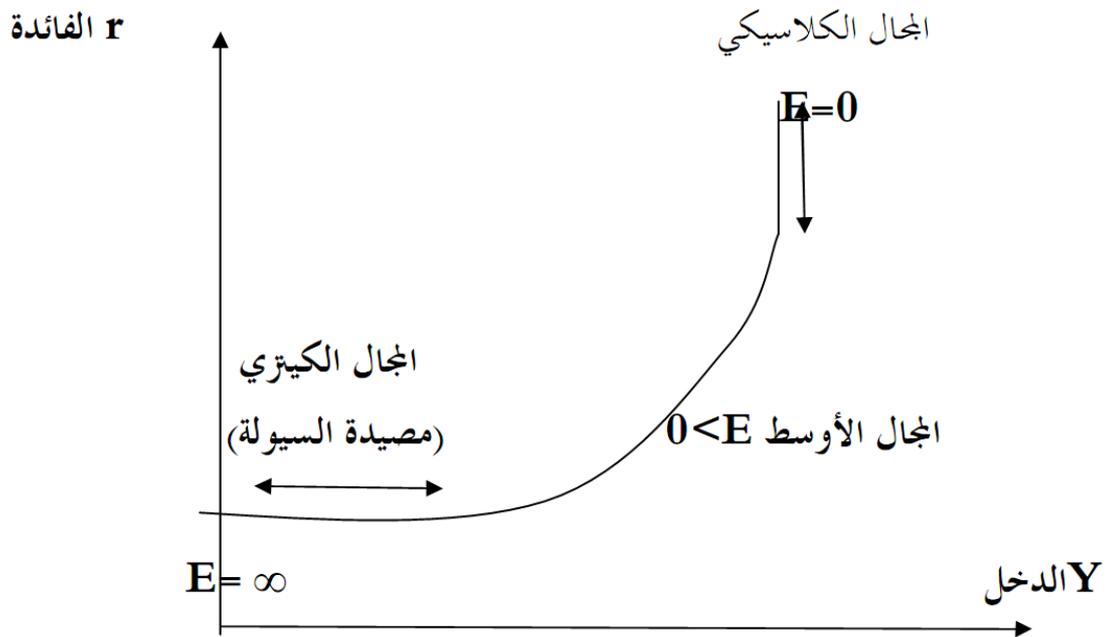
1 - د/ معيزي قويدر-الأستاذة دماذ نوال -فعالية السياسة النقدية وأثارها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية- مجلة الاقتصاد الجديد/العدد 02-2011 ص33 جانفي

Jean-Pierre Fougère, la monnaie et la politique monétaire, édition seuil, paris -1999-P072

3 -د.تومي صالح-مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي-دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع-جامعة الجزائر-ص ص 202-203

كما يتميز هذا المجال بوجود الطلب على النقود لأجل المضاربة والمبادلات والاحتياط وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (2-2): اثر السياسة النقدية على الطلب على النقود.



المصدر: عمر صخري-التحليل الاقتصادي الكلي-ص262

المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية على الطلب على النقود.

ونميز من الشكل الآتي 3 مجالات وهي:

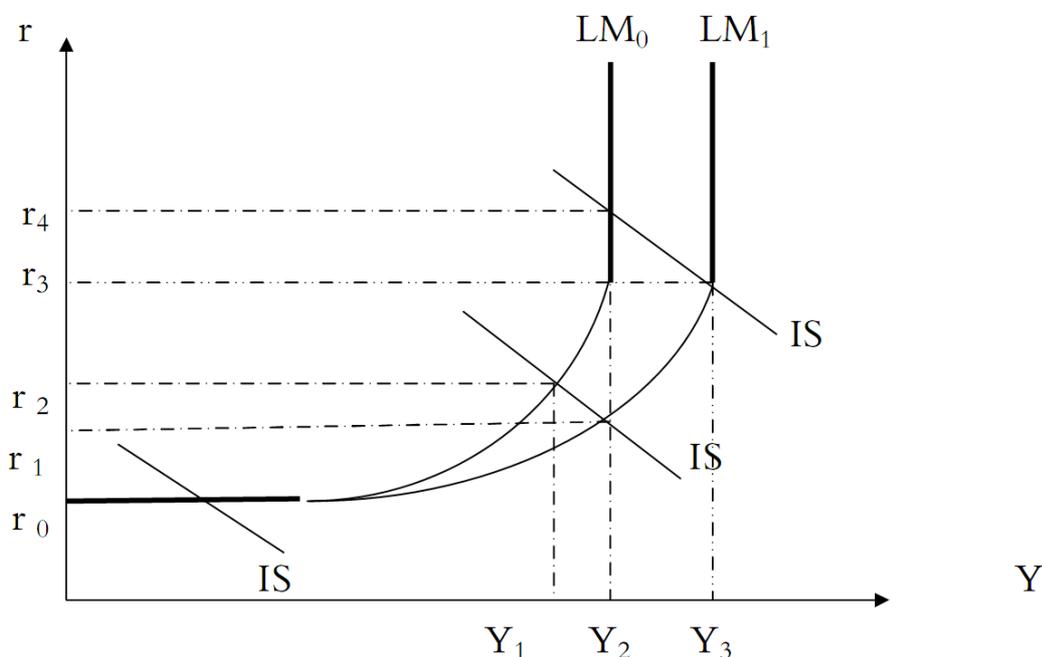
-المجال الكيترني: حين يكون منحنى LM خطاً أفقياً (انعدام فعالية السياسة النقدية)

-المجال الكلاسيكي: حين يكون LM عمودياً (الفعالية التامة للسياسة النقدية)

-المجال الأوسط: وهو المنحنى الأوسط (فعالية السياسة النقدية تكون ممثلة في زيادة مستوى

الدخل)

الشكل (2-3): يمثل مجالات فعالية السياسة النقدية.



المصدر: عمر صخري-التحليل الاقتصادي الكلي - ص 264.

ونلاحظ من الشكل أن السياسة النقدية في المجال الكلاسيكي تصبح فعالة تماما في تغيير مستوى الدخل وفعاليتها هنا تكون أكبر مما كانت عليه في المجال الأوسط، فمن خلال الشكل نرى أن زيادة عرض النقود أدت إلى نقل منحنى LM من LM_0 إلى LM_1 فانتقل بذلك مستوى الدخل من Y_2 إلى Y_3 . ومما تجدر الإشارة إليه هو أنه لا يوجد طلب على النقود لأجل المضاربة في المجال الكلاسيكي وبالتالي فإن زيادة عرض النقود سوف تؤدي إلى زيادة عرض النقود ستؤدي إلى زيادة الإنفاق ويترتب على ذلك ارتفاع مستوى الدخل إلى $Y_4^{(1)}$.

والأسباب التي دفعت الكلاسيكيين إلى الاعتقاد بفعالية السياسة النقدية:

-الاستثمار يتأثر بدرجة كبيرة بالتغير في سعر الفائدة.

-الطلب على النقود لا يتأثر بتغيرات سعر الفائدة.

1 -عمر صخري-مرجع سبق ذكره-ص264.

أما في المجال الكيترى لا تكون فعالة في تغيير مستوى الدخل، حيث مادام الاقتصاد الوطني في مصيدة السيولة، فإن الزيادة في عرض النقود ستكون كلها في شكل أرصدة نقدية عاطلة بسبب توقع ارتفاع الفائدة، وبالتالي فإن عرض النقود لا يغير من مستوى الدخل.

يبرر الكيترين عدم بان السياسة النقدية غير فعالة نتيجة الافتراضات التالية⁽¹⁾:

-الاستثمار لا يتأثر بدرجة كبيرة بالتغيرات في عر الفائدة.

-الطلب على النقود يتأثر بدرجة عالية بتغيرات سعر الفائدة.

أما في المجال الأوسط فتكون السياسة النقدية فعالة في زيادة مستوى الدخل، أي أن زيادة عرض النقود يؤدي إلى انتقال منحنى LM من LM_0 إلى LM_1 وترتب عن ذلك تغير في مستوى الدخل من Y_1 إلى Y_2 ومن اجل زيادة مستوى الدخل كنتيجة لزيادة عرض النقود، على عرض النقود أن يؤثر في الاستثمار من خلال تخفيضه لمعدل الفائدة.

1 -بن نافلة نصيرة -مرجع سبق ذكره-ص122

خلاصة الفصل الثاني:

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يتم بطريقة مباشرة من خلال السياسة النقدية التي يتم تنظيمها والتخطيط لها في البنك المركزي بهدف إدارة النقود والائتمان وتنظيم السيولة، يسعى البنك المركزي إلى تفعيل السياسة النقدية من خلال التحكم في العرض النقدي ومراقبة السيولة وتنظيم الائتمان، وهذا من خلال مجموع أدوات السياسة النقدية من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المسطرة كما ذكرنا من الأهداف النهائية للسياسة النقدية، تحقيق نمو اقتصادي وتحقيق الاستقرار النقدي إضافة إلى العمالة الكاملة وتختلف نتائج هذه الأهداف من دولة إلى أخرى وتباين من حيث تطبيقها حسب درجة التطور المالي والنقدي للبلد.

من خلال دراستنا لأثر وفعالية السياسة النقدية، نلاحظ أن الكلاسيكيون يقرون بالفعالية الكبيرة للسياسة النقدية، من خلال التأثير القوي للتغيرات في العرض النقدي أي الدخل على الطلب على النقود، أما كيتز فقد قلل من فعالية السياسة النقدية في التأثير على منحني الطلب على النقود، ويرى أهمية تغيرات أسعار الفائدة، فقد بنى نظرية مصيدة السيولة، على انخفاض أسعار الفائدة إلى أدنى مستوى لها، وعلى هذا الأساس برر عدم فعالية السياسة النقدية، بان الطلب على النقود له ارتباط قوي بمعدلات الفائدة، وان الاستثمار لا يرتبط بشكل مباشر بأسعار الفائدة.

وكخطوة هامة ومسبقة على السلطات النقدية تنفيذها، قبل استهداف هذه الأخيرة إلى توجيه كمية النقود في التداول سواء بالتوسع أو الانكماش بقصد تحقيق أهداف السياسة النقدية، يتطلب معرفة مدى استجابة الطلب على النقود للتغيرات في العوامل المؤثرة والموجهة من قبل السلطات النقدية. بمعنى آخر يجب معرفة درجة تأثير المتغيرات المحددة للطلب على النقود ومعرفة درجة معنوية كل متغير على حدى وهذا ما سنسعى إلى دراسته في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

التحليل القياسي لدالة الطلب على النقود في الجزائر

تمهيد

بعد عرض مختلف النظريات المفسرة للطلب على النقود من خلال الفصل الأول، و تطرقنا إلى السياسة النقدية مع الإشارة إلى مختلف أدواتها وأثرها على دالة الطلب على النقود في الفصل الثاني، ارتأينا في هذا الفصل دراسة العلاقة بين السياسة النقدية ودالة الطلب على النقود من خلال المتغيرات الاقتصادية، ومن اجل تحديد هذه العلاقة سنقوم بدراسة قياسية. وذلك لان الاقتصاد القياسي يحتل مكانة هامة في مختلف الدراسات الاقتصادية وترجع هذه الأهمية إلى استعماله في المجال التحليلي والتنبؤي وفي اتخاذ القرارات لبناء سياسات اقتصادية ملائمة على أساس المتطلبات في كل المجالات الاقتصادية بحيث يستند الاقتصاد القياسي إلى الأساليب الإحصائية لتقدير العلاقات الاقتصادية، واختبار النظريات الاقتصادية والتطبيق الأكثر شيوعاً للاقتصاد القياسي هو تقدير المتغيرات الاقتصادية الكلية المهمة مثل أسعار الفائدة ومعدلات التضخم، والنتائج المحلي الإجمالي وهذه من أهم المتغيرات التي سنعتمد عليها في تحليلنا القياسي لدالة الطلب على النقود في الجزائر.

من اجل ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: التطورات النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة 2013/1990.

المبحث الثاني: حول القياس الاقتصادي والانحدار المتعدد.

المبحث الثالث: بناء نموذج قياسي لدالة الطلب على النقود في الجزائر.

المبحث الأول: التطورات النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-)

(2014).

يمكن القول أن قانون النقد والقرض هو المرحلة الفاصلة التي فرقت بين مرحلتين مر بهما الاقتصاد الجزائري، وكان نقطة الانطلاق¹ نحو اقتصاد يعتمد على أدوات الاقتصاد الحر، والتخلي عن أساليب الاقتصاد المركزي، ولعل ابرز ما جاء به القانون هو استقلالية السلطة النقدية وفك التداخل بين القطاعين النقدي والحقيقي، وهذا سبب انطلاق دراستنا من سنة 1990 أي بعد صدور قانون النقد والقرض وسنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف المراحل التي مست السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض والتي أدت بدورها إلى تطورات في المتغيرات الاقتصادية المكونة لدالة الطلب على النقود. ففي المطلب الأول اشرنا إلى إدارة السياسة النقدية من 1990 إلى يومنا هذا، أما في المطلب الثاني تطرقنا إلى تطور الكتلة النقدية ومكوناتها وكذا تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال فترة الدراسة، أما المطلب الثالث فاشرنا فيه إلى تطور المتغيرات الاقتصادية المكونة لدالة الطلب على النقود في الجزائر.

المطلب الأول: إدارة السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 2013/1990.

يعد قانون النقد والقرض لعام 1990 نقطة تحول جوهرية في إصلاح النظام المصرفي الجزائري، ومن أهم ما جاء به القانون:

-منح استقلالية اكبر للبنك المركزي⁽²⁾.

1- أي كان مكملا لقانون رقم 86-12 الصادر في أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض وذلك كنتيجة لازمة انخفاض أسعار النفط ونظرا لنقص هذا القانون تم إصدار قانون استقلالية البنوك رقم 86-12 سنة 1988 والذي نص بصفة حصرية على منح الاستقلالية للبنوك ودعم دور البنك المركزي ضبط وتسيير السياسة النقدية.

2 -البنك المركزي في مفهوم السلطة النقدية هو بنك البنوك لأنه يتحكم في عرض النقود ونشاطه الرئيسي ليس الأرباح وإنما خدمة المصلحة العامة في الميدان النقدي، كما يقوم بإعطاء القرارات والتي تعمل على استقرار الاقتصاد بفضل تطورات الكتلة النقدية تم إنشاؤه سنة 1963.

- كما بين هذا القانون علاقة البنك المركزي بالخزينة العمومية⁽¹⁾ ووضع قيودا زمنية وكمية على التسيقات الممنوحة لها من البنك المركزي، وهكذا تم الفصل بين الدائرة النقدية والحقيقية عن طريق وضع نهاية لطريقة إعادة التمويل للبنوك بالنقود القانونية ونتيجة لذلك استرجع البنك المركزي ميزته كمؤسسة إصدار.

- إرجاع ديون الخزينة المتراكمة تجاه البنك المركزي، وفق جدول مدته 15 سنة انطلاقا من 1990 وهذا في إطار الفصل بين الدائرة النقدية والمالية.

- الفصل بين الميزانية ودائرة الائتمان عن طريق إبعاد الخزينة عن منح القروض بل اقتصر على تمويل الاستثمارات المخطط لها من قبل الدولة⁽²⁾. وقد أسس هذا القانون (10/90) سلطة نقدية تتمتع بالاستقلالية التامة في إعداد السياسة النقدية⁽³⁾، ويمكن القول أن قانون النقد والقرض يعتبر بداية لعمل السياسة النقدية لتحقيق الأهداف العامة.

1/ الفترة ما بين 1990-1993: عندما لم تجد الحكومة مخرجا من الأزمة الاقتصادية -نتيجة انخفاض أسعار النفط- إلا باللجوء إلى المؤسسات الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي فتم الاتفاق بين الجزائر وصندوق النقد الدولي على برنامج الاستعداد الائتماني الأول في 31/05/1989 إلى 30/05/1990. ومن أهم إجراءاته⁽⁴⁾:

- تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات وذلك برفع الدعم التدريجي عن المواد المدعمة.
- إجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية بعد صدور قانون النقد والقرض الذي يهدف إلى الحد من التوسع الائتماني وفتح الفضاء الجزائري إلى اعتماد المؤسسات المالية الأجنبية.
- السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية.

1 - تميزت الفترة السابقة بالتدخل المباشر للخزينة في تمويل القطاع الفلاحي، كما أنها قامت بتمويل القطاع الصناعي ومع تطور المنظومة المصرفية حل البنك الوطني الجزائري محل البنك المركزي سنة 1964 في تمويل القطاع الفلاحي، وبقيت بذلك الخزينة تلعب الدور الأساسي في تمويل الاقتصاد الوطني بواسطة القروض المتوسطة والطويلة الأجل، واقتصر دور الجهاز البنكي على التمويل بواسطة القروض قصيرة الأجل.

2 - بلعزوز بن علي-مرجع سبق ذكره-ص 188

3 - مبروك حسين-المدونة البنكية الجزائرية-دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع-الجزائر-ص 6-10

4 - الدكتور مديني بن شهرة-الإصلاح الاقتصادي وساسة التشغيل(التجربة الجزائرية)-دار الحامد للنشر والتوزيع-الأردن-2008-ص 131

- إنشاء مجلس النقد والقرض الذي كان بمثابة السلطة النقدية المستقلة عن صياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسات النقدية.
- تطبيق قواعد تتسم بالشفافية وتحكم العلاقة بين الخزينة والنظام المالي.
- إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي وأسعار الفائدة⁽¹⁾.

أما البرنامج الثاني 1991/06/03 إلى 1992/03/30 والذي يهدف إلى:

- إعادة الاعتبار للدينار الجزائري.
- -تشجيع أنواع الادخار وتخفيض الاستهلاك.
- -تحرير التجارة الخارجية وكذلك الداخلية والعمل على رفع صادرات النفط.
- -إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي.

• وتميزت السياسة النقدية في هذه المرحلة بما يلي:

- -الأداء غير الفعال للسياسة النقدية خاصة خلال الفترة 1993/1990.
- -السعي لتحسين أدوات السياسة النقدية؛ إذ تم إدخال أداة نظام الاحتياطي الإجباري منذ سنة

1994

- -التحول نحو الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية من خلال سياسة السوق المفتوح.
- -من جراء مشروطة صندوق النقد الدولي أصبحت السياسة النقدية وسيلة هامة لإدارة الطلب النقدي.

ب/ المرحلة من 1994-1998: أمام استمرار انخفاض أسعار النفط والذي أدى إلى انخفاض مداخيل الجزائر واضطرت إلى المديونية الخارجية، فتضخم حجم الديون الخارجية خلال فترة 1986،

1 /لحول عبد القادر- اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2006-ملتقى علمي-ملتقى بجامعة سعيدة-بدون تاريخ نشر-ص 16.

كما زادت معدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80%⁽¹⁾، لم تجد الجزائر حلا سوى الخوض في برنامج إصلاح اقتصادي شامل والذي لقي موافقة صندوق النقد الدولي واشتمل على مرحلة التثبيت الاقتصادي الأول من افريل 1994 إلى 21 مارس 1995، متبوعا باتفاق القرض الموسع لمدة ثلاثة سنوات من 22 مايو 1995 إلى 21 مايو 1998. واستهدف برنامج التثبيت الاقتصادي الأول في نهاية البرنامج على ما يلي:

• توسيع مجال تحرير التجارة الخارجية.

• تحقيق معدل نمو للنتائج الداخلي بين 3 إلى 6 % وتقليص التضخم وتوفير مناصب الشغل

والعمل

• الحد من التوسع النقدي (أي ضبط والتحكم في الزيادة المتسارعة لنمو الكتلة النقدية) وذلك برفع

سعر الفائدة على الادخار، وفي نفس الوقت رفع أسعار الفائدة على القروض.

أما عن أهم النتائج التي تم تحقيقها في هذا البرنامج⁽²⁾:

• تراجع معدل سيولة الاقتصاد من 49% سنة 1993 إلى 39% سنة 1995.

• انخفاض معدل التضخم من 29% سنة 1993 إلى 18% سنة 1994.

• إتباع سياسة نقدية صارمة منذ سنة 1995. بمعدلات فائدة حقيقية بهدف تحفيز الادخار المحلي.

• انخفاض نسبة خدمات الدين نتيجة اتفاقية إعادة الجدولة مع نادي باريس ولندن.

• ارتفاع سعر الصرف الأجنبي من 23.36 دينار للدولار سنة 1993 إلى 35.09 دينار

للدولار سنة 1994.

برنامج التعديل الهيكلي من 1995 إلى 1998: وافق صندوق النقد الدولي على تقديم قرض

للجزائر يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض ليمتد إلى ثلاث سنوات (22 ماي 1995-21

ماي 1998) وسميت هذه المرحلة ببرنامج التعديل الهيكلي وقد حدد مبلغ الاتفاق بـ 1169.28

1 د/ مدني بن شهرة-مرجع سبق ذكره-ص136

2 -بلوافي محمد -اثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970/2011-أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه-جامعة

أبو بكر بلقايد-2012-ص221

مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي 127.9% من حصة الجزائر، ومن بين البنود التي استهدفها الاتفاق

▪ التأكيد على سياسة الضبط المالي للتخفيف من حدة التضخم⁽¹⁾؛

▪ السعي لإرساء نظام الصرف واستقراره وكذا إنشاء سوق ما بين البنوك للعمليات الصعبة؛

▪ دعم تحرير التجارة الخارجية وذلك بالتخفيف من الإجراءات خاصة الجمركية؛

▪ السعي لتحسين أدوات السياسة النقدية خاصة، وترقية النظام المصرفي، إذ تم اعتماد نظام الاحتياطي القانوني سنة 1994، لتنمية إمكانيات مراقبة السيولة النقدية؛ تشجيع إنشاء البنوك والهيئات المالية التجارية الخاصة بتنشيط المنافسة في النظام المصرفي ونمو فعالية إجراءات الوساطة المالية. عرفت هذه الفترة عودة ملحوظة إلى السياسة النقدية باعتبارها وسيلة ضبط اقتصادي وسياسة لإدارة الطلب.

وبفضل تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي 1995 تم برنامج التعديل الهيكلي والإجراءات التي تبعتها تم التحكم في معدل التضخم حتى وصل إلى 2,64 % في 1999 حيث بلغت الكتلة النقدية 1468 مليار دج في نهاية 1999 مقابل 1287 مليار دج في نهاية 1998 أي ما يمثل نسبة نمو قدرها 14 % أقل من النسبة المحلية في 1998 والتي تقدر ب 19,1 % وسنة 1997 (18,2)، ويؤكد هذا التراجع في النمو النقدي الرجوع إلى حالة الاستقرار الكلي بما فيها استقرار الأسعار، وبفضل زيادة مداخيل البترول ثم تعزيز قيمة العملة الوطنية، وتقليل اللجوء إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر ارتفع عرض الأموال القابلة للإقراض في السوق النقدية البنينة في للبنوك 127 مليار دج في نهاية 2000 مقابل 86 مليار جزائري في نهاية ديسمبر 1999، وهذا كله أدى على الانخفاض الكبير في التضخم الذي قدر في سنة 2000 ب 0.34 %⁽²⁾.

1- الدكتور مصيطفى -الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع-مجلة الباحث-العدد 06-2008 ص2.

2 -د/صالح مفتاح -مرجع سبق ذكره-ص256

ج: واقع السياسة النقدية في الجزائر بعد 1998.

يواصل الاقتصاد الوطني تأثره بالتبعية القوية للصادرات من المحروقات وما تتميز به أسعار البترول من تقلبات حادة، ما يؤثر بعمق على الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية. حيث تميز تطور الاقتصاد الكلي خلال عام 2001:

- التحسن الملحوظ في سيولة البنوك المدعومة بتحسين معتبر في السيولة العمومية، تحسن شروط تمويل الاقتصاد، لاسيما الاستثمارات المنتجة، في وضعية تتسم بتضخم متحكم فيه؛
- تعزيز الوضعية المالية العمومية، لاسيما مع تراكم الادخار المالي، من طرف الخزينة الذي سمح في منتصف عام 2000 بانطلاق برنامج إنعاش اقتصادي 2001-2004 من خلال تحفيز النمو وتفعيل هدف الاستقرار النقدي كهدف نهائي للسياسة النقدية.
- دعم سير السياسة النقدية بتقوية الإشراف على البنوك من طرف بنك الجزائر واللجنة المصرفية، وهذا وفقا للمعايير الدولية، ويتكفل البنك المركزي حسب الأمر رقم 03-11⁽¹⁾، المتعلق بالنقد والقرض تحديد الإطار القانوني للسياسة النقدية، وتحديد سلطة مجلس النقد والنقد كسلطة نقدية، ومسؤولية بنك الجزائر في إدارة وتوجيه السياسة النقدية. ويخول مجلس النقد والقرض حسب المادة 62 إصدار النقد ويحدد مقاييس وشروط عمليات بنك الجزائر.

▪ تعتبر الفترة من 2000 إلى 2011 من الفترات التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري العديد من التحولات والتغيرات خاصة على المستوى الخارجي حيث كانت هناك العديد من الأحداث الدولية التي دفعت أسعار البترول إلى الارتفاع منذ سنة 2000 ووصلت أقصاها سنة 2008 ثم انخفضت سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية⁽²⁾.

لذا اتبعت السلطات النقدية الإجراءات التالية كحل لهذه الأزمة:

1- الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 26 اوت 2003

2- د/محمد لكصافي -الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر-صندوق النقد الدولي-أبو ظبي 2004-ص6

- طبع كميات هائلة من النقود من اجل تغطية النقص الحاد في السيولة وهذا سيزيد من حجم الكتلة النقدية المتداولة دون أن يقابلها زيادة حقيقية في السلع والخدمات.

- إجراء إلزامية استخدام الشيك أو التحويل البنكي وكل وسيلة دفع كتابية أخرى، وهذا في كل المعاملات التجارية والمالية التي تتجاوز قيمتها 500 ألف دج، وهو إجراء اتخذته الحكومة قبل اندلاع الأزمة لكن سرعان ما تراجعته السلطات المعنية عن تطبيقه، وتأجيله إلى فترة لاحقة⁽¹⁾.

د/السياسة النقدية في الفترة الحالية: أما حالياً ومع أزمة انخفاض البترول الحادة التي عاشتها الجزائر خلال السنة الماضية والتذبذبات التي تعرفها حالياً إزاء تراجع الطلب على المحروقات وتدهور أسعارها، يرى الدكتور والمتخصص في الاستشراف، بشير مصيطفي، أنه في ظل الوضع الراهن المتسم بتراجع حاد لأسعار النفط، وتراجع مداخيل البلاد والتحذيرات التي أطلقها محافظ بنك الجزائر ورئيس الكناس وبرز بوادر سياسة تقشفية للحكومة، فإن الجزائر صارت أمام ثلاثة سيناريوهات أو مشاهد رئيسية⁽²⁾.

أولاً: مشهد الترقب لاتجاه الأسواق على أمل التعافي والعودة مرة ثانية لوضعية 80 دولاراً للبرميل، يبقى مستبعداً في المدى القصير، أي في أقل من سنة على حد تعبيره، موضحاً أنه وخلال هذه الفترة ستعتمد الحكومة إلى اقتراح قانون مالية تكميلي يوصف بالتقشف في الإنفاق الحكومي "خارج المخطط الخماسي"، والضغط على الواردات مع المحافظة على مداخيل العائلات ووضعية الجباية دون الاستخدام الواسع لاحتياطي الصرف وصندوق ضبط الإيرادات.

المشهد الثاني: وهو مشهد التدخل العاجل في حال استمرار التراجع، حيث ستلجأ الحكومة لتوظيف صندوق ضبط الإيرادات واحتياطي الصرف، دون المساس بوضعية الجباية والبرنامج الخماسي للنمو 2015-2019 - مع استخدام الحل المناسب للمشهد الأول.

1 - عن مجلة الباحث-العدد9/2011-مطبعة جامعة قاصدي مرباح - د/ناصر سليمان-اليوم الدراسي حول أزمة السيولة النقدية في الجزائر- 13 افريل 2011-جامعة ورقلة-ص269
2 -الدكتور مصيطفي-تغطية وهيبة سليمان للشروق اليومي-تقلبات سوق النفط تهدد الجزائر بصدمات اقتصادية.

المشهد الثالث: الذي هو مشهد التدخل الاستراتيجي، المبني على العودة لمفهوم الاستشراف والتخطيط للمدى البعيد، حيث يقوم على أساس تصميم ورقة الطريق المؤدية في المدى المتوسط إلى بداية تنويع الاقتصاد وفك الارتباط الحالي بسعر المحروقات، وتحقيق مستوى نمو بين 5 و7 بالمائة، وتحسين القدرة الشرائية للعائلات من خلال التحكم في أسعار المواد واسعة الاستهلاك، وإطلاق نظام وطني للحكومة الاقتصادية من شأنه متابعة الاستثمار ووصف الحلول الذكية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي.

كما قدم الخبير الاقتصادي عبد الرحمن مبتول⁽¹⁾، 20 مقترحا للحكومة لانتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية لسنة 1986، معتبرا أن عمليات التصحيح الاقتصادي ستكون أكثر شدة وألما إذا لم تحقق الجزائر انتقالا اقتصاديا في آفاق 2020. وأكد في مقترحاته العشرين للحكومة، إنشاء خلية أزمة تجمع ممثلين عن كل الوزارات وخبراء محايدين تحت وصاية الوزير الأول.

من المقترحات:

- إعلان تخفيض رواتب موظفي الرئاسة وأعضاء الحكومة، والتي لها مدلول اقتصادي أكثر منه مادي حسبه، ومن أجل تناسق اقتصادي أكثر.

- وزارة ضخمة وموسعة للاقتصاد ويرى مبتول أنه قد حان الوقت لإعادة النظر في عمل الدبلوماسية الجزائرية.

- العمل أكثر على تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، التي وصل نشاطها إلى نقطة الحياد، وتسيير حذر لاحتياطات الصرف بالعملة الصعبة في الخارج.

- فإنه من الضروري جدا إعادة النظر في طريقة استثمار سوناطراك، والتي لا يجب أن تبقى من تمويلها الذاتي فقط، معتبرا أن أي قرار استراتيجي يخص الطاقة يجب أن لا يتخذ من طرف سوناطراك ووزارة الطاقة وحدهما، بل برعاية من المجلس الوطني الأعلى للطاقة.

1 - حسان حويشة-خبراء واقتصاديون ينصحون ويحذرون الحكومة هذه الحلول المتاحة أمام الجزائر لمواجهة انهيار أسعار البترول-2014/12/21

- من غير المعقول أن تستمر الجزائر في سياسة الدعم دون أي هدف مركز وواضح، لأنه حاليا الدعم والتحويلات الاجتماعية تمثل 60 مليار دولار من الناتج الداخلي، موضحا أنه قدم عملا في هذا المجال للحكومة من أجل تقديم خطوات عملية لتقليص الدعم الخاص بالكهرباء والوقود، واقتصاد استهلاك الطاقة التوجه نحو الطاقات النظيفة والمتجددة.

-ومن أجل إعادة تنشيط القطاع الاقتصادي، على الحكومة العودة إلى ديناميكية حوصصة الشركات، ومراجعة المنظومة المصرفية وتسيير ونشاط الموانئ، وتمكين تجار الترابانديو من سجلات تجارية بتسعيرة ضرائب جزافية، والحرص كل الحرص على أن يكون القرض الاستهلاكي فقط للمنتجات التي تتوفر على نسبة اندماج ما بين 40 و50 بالمائة. و شد الحزام أكثر لترشيد النفقات.

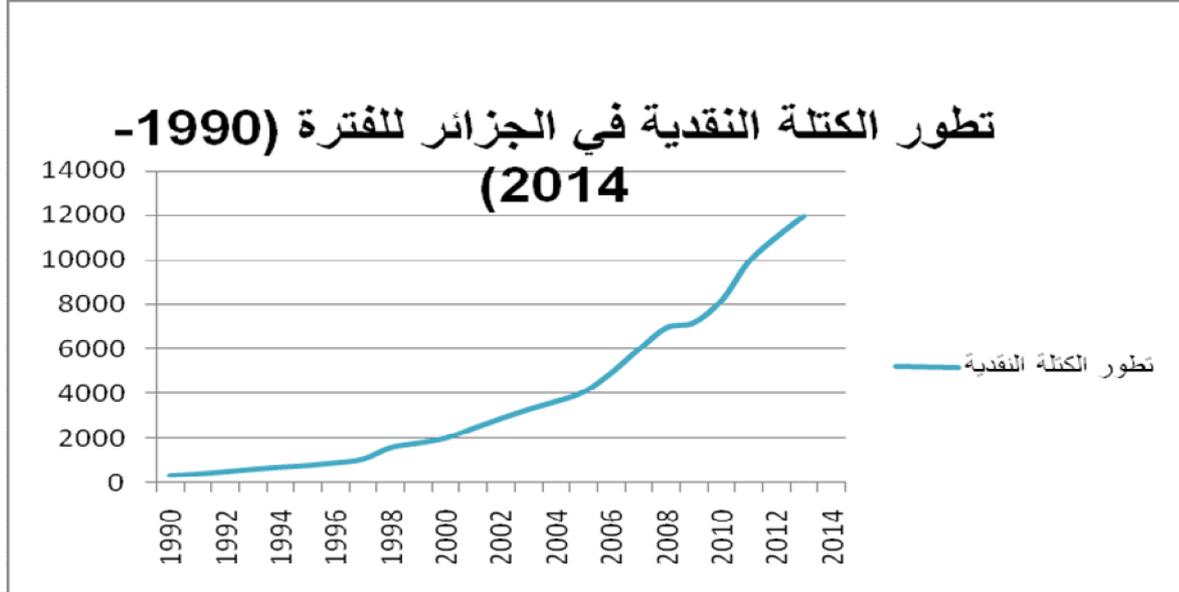
إن تفاقم الأزمة المالية الدولية والأزمة الاقتصادية العالمية منذ سنة 2008 قد جعل الاقتصاد الوطني في 2009 يتحمل أثر الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير. لكن الأداء الاقتصادي والمالي للسنوات من 2001 إلى 2008، خصوصا تحسن الوضعية المالية الخارجية وتراكم موارد ادخار الميزانية، قد سمحت للاقتصاد الوطني أن يبرز قدرته على المقاومة، كما يشهد على ذلك تعزيز الوضعية المالية الخارجية في ودرجة الاستقرار النقدي والمالي خلال 2010/2011.

المطلب الثاني: التطورات النقدية في الجزائر منذ 1990 إلى الفترة الحالية.

1/تطور الكتلة النقدية.

من أهم الأهداف التي جاء بها برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع صندوق النقد الدولي كما ذكرنا سابقا، التحكم في نمو والحد من التوسع النقدي من اجل الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية ولكن رغم ذلك عرفت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع ارتفاعا متزايدا كما يبين الشكل الآتي:

الشكل رقم (3-1): منحنى بياني يمثل تطور الكتلة النقدية M_2 خلال فترة الدراسة. الوحدة: مليار دينار.



تم إعدادده من طرف الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي 'النشرات الإحصائية الثلاثية'.

عرف نمو حجم الكتلة النقدية M_2 في الجزائر خلال التسعينات تزايدا مستمرا تعدى فيه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾ - وهذا مستخلص من المنحنى البياني لتطور الكتلة النقدية ومنحنى تطور الناتج المحلي الإجمالي إذ يلاحظ انه بداية من سنة 1993 اخذ نمو الكتلة النقدية⁽²⁾ يتناقص حيث انخفضت من 627.4 مليار دج سنة 1993 إلى سنة 1998، من خلال إتباع سياسة نقدية تقشفية وكذا تقليص حجم الإنفاق العام المقدم للمؤسسات العمومية، وتجميد نظام الأجور، الأمر الذي ساعد على تخفيض نسبة نمو حجم الكتلة النقدية إلى 15.6% في المتوسط خلال فترة تطبيق الإصلاح الاقتصادي (1994-1998)، والتقليل من نسبة التضخم إذ انخفضت نسبته من 39% سنة 1994 إلى 5% سنة 1998، واستمر الوضع على هذا المنوال سنة 2001 حيث شهد نمو في الكتلة النقدية M_2 بلغت نسبته 22.3%، لتصل سنة 2005 إلى 4070.4 مليار دج، والجدير بالذكر أن

1 بالاعتماد على منحنى تطور الناتج المحلي الإجمالي في المطلب الثالث.

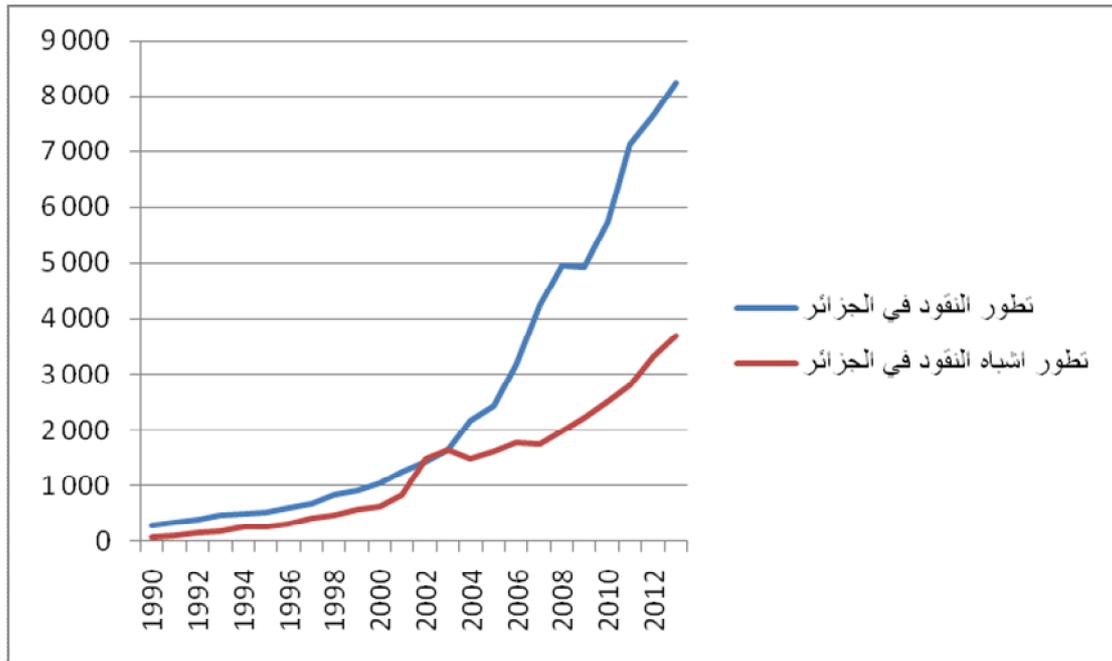
2 بحسب نمو الكتلة النقدية كالاتي = *100

الفترة (1998-2009) عرفت معدل نمو متسارع للكتلة النقدية، ويرجع السبب في ذلك إلى عاملين أساسيين هما: الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية والتي ارتفعت من 7280 مليار دج سنة 1998 إلى 44179 مليار دج سنة 2005. بالإضافة إلى السياسة الاقتصادية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة المتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 520 مليار دج، أي ما يعادل 7 ملايين دولار لمدة تمتد إلى ثلاث سنوات ابتداء من سنة 2001 .

ب/تطور مكونات الكتلة النقدية.

الشكل (3-2) : منحنى بياني يمثل تطور مكونات الكتلة النقدية خلال فترة 2013/1990.

الوحدة:مليار دينار.



المصدر: تم إعداده من طرف الطالبة انطلاقا من النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz والديوان الوطني للإحصائيات www.ONS.DZ.

عرفت النقود تغيرات ملحوظة خلال فترة الدراسة بمتوسط حسابي قدر ب 2561 مليار دج، وعرفت أدنى قيمة لها سنة 1990 قدرت ب 270 مليار دج وبلغت أقصاها 8249.5 مليار دج سنة 2013، حيث ارتفع حجمها من 270 مليار دج سنة 1990 إلى 889.9 مليار دج سنة 1999 أي تزايدت بوتيرة ضعيفة، لكن بعد هذه الفترة بدأت وتيرة النقود تزداد في السوق، فقد

ارتفعت من 1041.4 مليار دج سنة 2000 إلى 2437.5 مليار دج سنة 2005، لتسجل سنة 2008 ارتفاعا قدره 619 مليار دج أي بمعدل نمو قدره 67.8%، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى السياسة الاقتصادية للحكومة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصصت له الحكومة 55 مليار دولار.

أما بالنسبة للنقود الكتابية فقد عرفت أدنى قيمة لها سنة 1990 ب 72.9 مليار دج وبلغت أقصاها سنة 2013 قدرت ب 3691.7 مليار دج. بمتوسط حسابي قدر ب 1273.3 مليار دج، فقد عرفت ارتفاعا متزايدا خلال فترة الدراسة، و ترجع هذه الزيادة إلى رفع معدلات الفائدة إلى القيم الموجبة، واستقرار سعر صرف الدينار، مما سمح للأفراد والمؤسسات العامة والخاصة بالتخلي عن جزء من سيولتهم النقدية وبالتالي ارتفاع حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي.

المطلب الثالث: تطور المتغيرات الاقتصادية لدالة الطلب على النقود في الجزائر.

اعتمدنا في دراستنا على أهم التطورات النقدية وتطورات النشاط المالي بالاعتماد على ابرز المؤشرات النقدية كتطور الكتلة النقدية ومكوناتها ومقابلتها وكذا إدارة السياسة النقدية في الجزائر وهذا من خلال المطب الأول والثاني، أما المطلب الثالث فستتطرق لتطور المتغيرات المكونة لدالة الطلب على النقود حسب النظريات الاقتصادية.

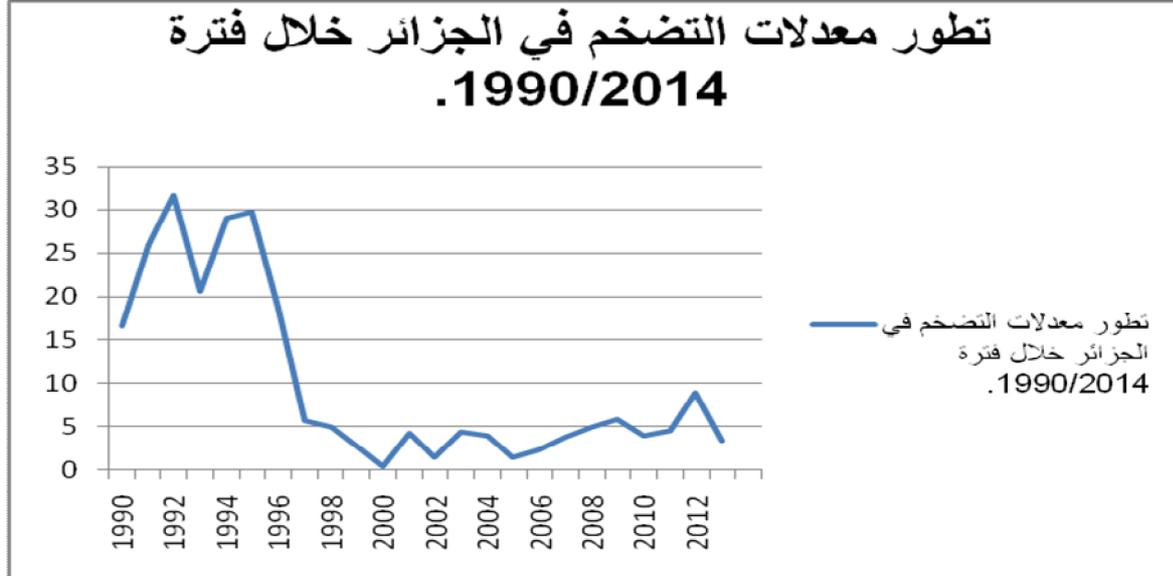
أولا: تطور معدلات التضخم في الجزائر.

أ: تعريف التضخم.

التضخم هو حالة الارتفاع غير المنتظم للأسعار، وتعتبر عملية التحكم في سياسة الإنفاق العام التوجيه المثالي للنفقات العامة بآليات متعددة من أهم عوامل التقليل من معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني.

ب: التضخم في الجزائر.

الشكل (3-3): منحنى بياني يمثل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة 1990/2013.



المصدر: منحنى بياني تم أعداده من طرف الطالبة انطلاقا من إحصائيات البنك العالمي

www.data.worldbank.org

إن التضخم هو مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار، بحيث عرف التضخم ارتفاعا مستمرا خلال التسعينات وبلغ أقصى حد له سنة 1992. بما يقارب 32 %، ثم بادر بالانخفاض سنوات 1996، 1997، 1998، ليصل إلى أدنى مستوى له بمعدل 0.34% في أفق سنة 2000، ويفسر انخفاض معدل التضخم للأسباب التالية:

- إجراءات الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي كتحرير الأسعار وتعديل أسعار

الفائدة الحقيقية برفعها إلى مستويات قياسية سنتي 1994-1995

ومع انتهاء الدولة لسياسة توسعية ذات طابع كرتي عرف معدل التضخم ارتفاع محسوس يرجعه

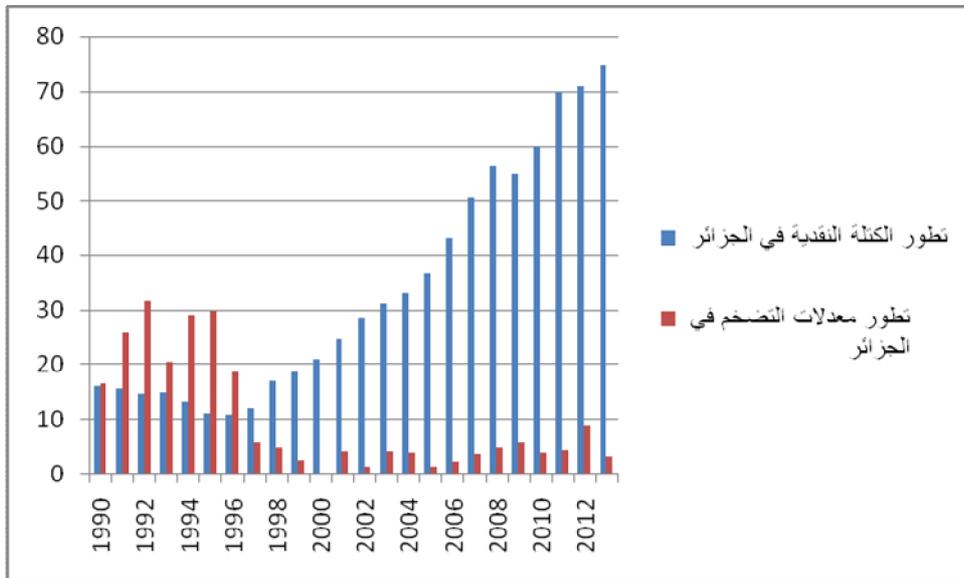
المحللون إلى زيادة إنفاق الدولة على المشاريع الاستثمارية وكتلة الأجور التي عرفت نوع من التطور إذ

وصل معدل التضخم إلى 8.9% سنة 2012 مقابل 4.5% في 2011.

ت: التضخم والكتلة النقدية.

إن زيادة الكتلة النقدية M_2 تساهم في استفحال الفجوة التضخمية حيث أن التضخم الحاصل في هذه الحالة هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج من وجود فجوة بين السلع الحاضرة وحجم المداخيل المتاحة للإنفاق، والسبب في ذلك هو العامل النقدي، فارتفاع الأسعار ينتج من الزيادة في المداخيل المصاحبة للزيادة في كمية النقد وسرعة دورانه. كما أن الإصدار النقدي يؤدي إلى زيادة في كمية النقود لا يقابله زيادة في إنتاج السلع والخدمات فترتفع أسعار السلع والخدمات بالإضافة إلى أن زيادة كمية النقود تساهم في خفض معدل الفائدة الذي بدوره يساهم في ارتفاع الاستثمار وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي إلى حد غير مرغوب فيه والذي يعتبر من مسببات حدوث الفجوة التضخمية مما يفقد النقود قيمتها الشرائية فيقل الطلب عليها.

الشكل (3-4): يمثل تطور الكتلة النقدية والمعدلات التضخم.



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على البيانات السابقة .

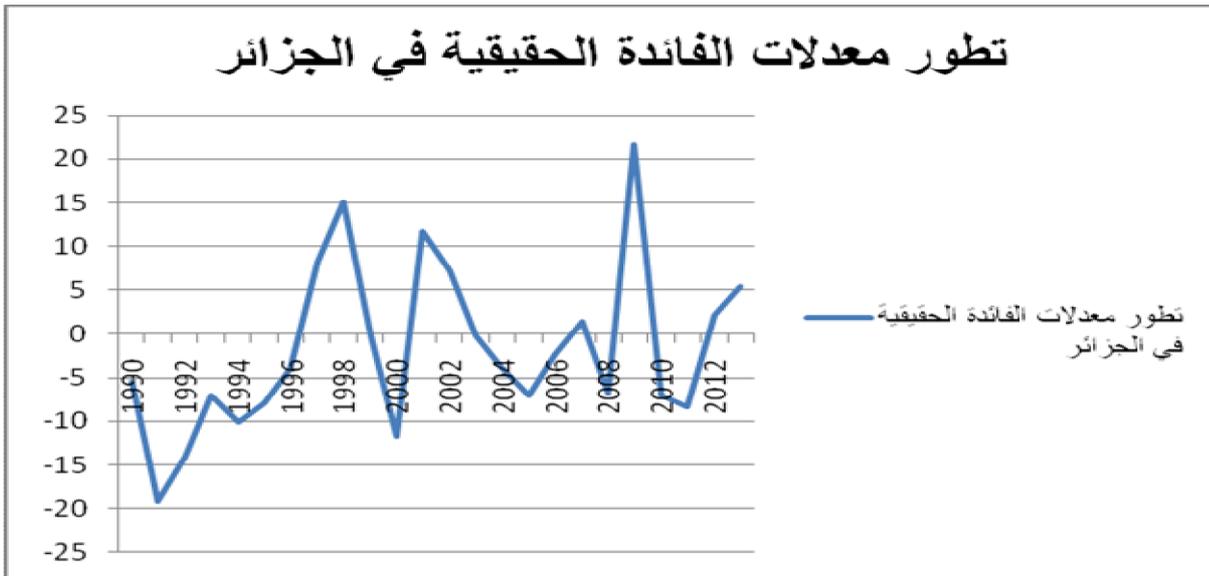
يعتبر التضخم مؤشر مرتبط بعرض النقود بعلاقة طردية موجبة اما من خلال المنحنى نلاحظ ان العلاقة بين التضخم والكتلة النقدية M_2 ممثلة في الطلب على النقود، هي علاقة عكسية حيث نجد انه كلما زادت معدلات التضخم انخفض حجم الكتلة النقدية ممثلا في الطلب على النقود (M_2) فخلال السنوات 1996/1990 عرفت معدلات التضخم اعلى المستويات وهذا كما ذكرنا راجع الى تدنية

حجم الكتلة النقدية خلال برنامج التعديل الهيكلي ، فظاهرة التضخم في الجزائر ناتجة عن زيادة العرض النقدي، ففي الجزائر عند ارتفاع معدلات التضخم يزيد ميل الافراد للطلب على النقود رغبة منهم في اقتناء سلع ثمينة كالمعادن بغرض تخزينها او شراء العقارات وهذا لان سوق العقار في الجزائر يشهد تزايدا مستمرا، وهذا الطلب النقدي يكون بدافع المبادلات فالنقود هنا في الضغوط التضخمية تفقد اهميتها كمستودع للقيمة وتفقد قيمتها الشرائية.

ثانيا :تطور معدل الفائدة الحقيقية.

تعرف الفائدة الحقيقية على أنها الفائدة الاسمية منقوصا منها معدل التضخم وتستعمل من اجل استبعاد اثر التضخم، فالسياسة النقدية الناجحة هدفها التوصل إلى أعلى معدلات النمو الاقتصادي، مع اقل معدلات التضخم لذا فان البنك المركزي يحرك سعر الفائدة في ضوء ما يتوافر له من بيانات وفقا لسياسته التي تستهدف تخفيض التضخم.

الشكل(3-5):منحنى بياني يمثل تطور معدلات الفائدة الحقيقية في الجزائر خلال فترة 2013/1990.



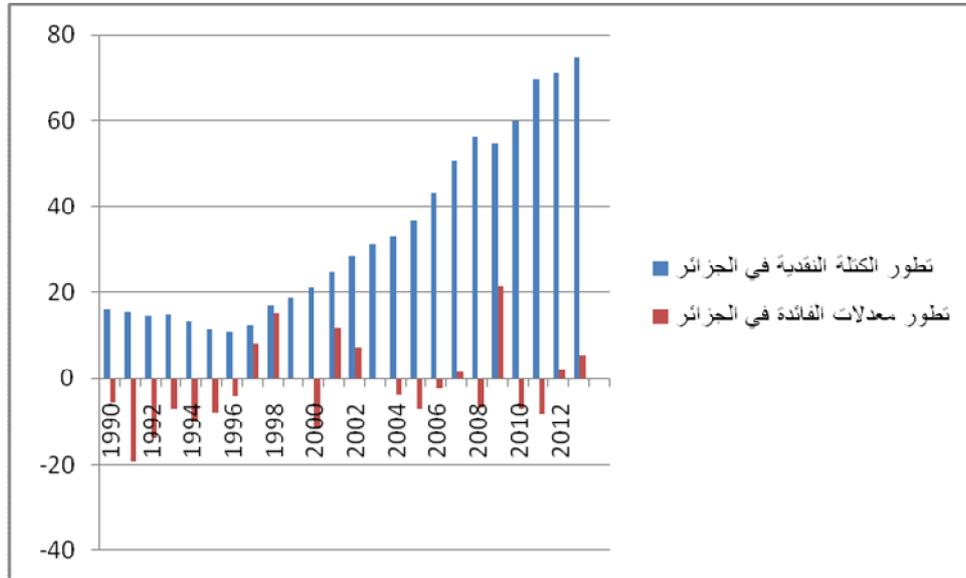
المصدر: تم إعداده من طرف الطالبة بناءا على معطيات البنك العالمي www.données-banque-mondiale.org

mondiale.org

يعد سعر الفائدة أداة مهمة للتأثير في النشاط الاقتصادي، نلاحظ من خلال دراستنا أن معدل الفائدة في الجزائر بقي منخفضا، ولا يزال كذلك مقارنة بمعدلات التضخم التي تبقى في مستويات مرتفعة، بحيث نلاحظ من المنحنى أن معدلات الفائدة الحقيقية عرفت أدنى قيمة لها سنة 1991 قدرت بـ 19.13% وبلغت أقصى قيمة لها سنة 2009 قدرت بـ 21.6%، فنلاحظ أن الفترة 1996/1990 تميزت بمعدلات فائدة سالبة نتيجة ارتفاع معدلات التضخم، إلا أنه ومنذ سنة 1997 نلاحظ أن معدلات الفائدة أصبحت موجبة حيث قدرت بـ 10.3% لتواصل الارتفاع حتى سنة 1998 أين قدرت بـ 15.1% وهذا من نتائج صندوق النقد الدولي والذي يقضي بدفع أسعار الفائدة إلى الارتفاع للوصول إلى أسعار فائدة حقيقية موجبة من خلال تحرير أسعار الفائدة من أجل تشجيع تعبئة الادخار، ورفع إنتاجية رأس المال، باختيار المشروعات ذات الكفاءة العالية، مما يؤدي إلى نمو الأصول المالية الحقيقية ومن ثم نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة، و الحد من ظاهرة التضخم والوصول به إلى معدل معقول ومقبول، وبعد سنة 1998 عرفت معدلات الفائدة تذبذبات ما بين الارتفاع الموجب والانخفاض السالب، لتبلغ سنة 2009 أقصى قيمة لها بلغت 21.6% وعادت الانخفاض مرة أخرى سنتي 2011/2010 لتعاود الارتفاع مرة أخرى سنتي 2013/2012. بمعدلات 2.2% و 5.4% وهذا ما يفسر تزايد حجم أشباه النقود أي النقود الكتابية كما ذكرنا سابقا، فحسب R. Mc KINNON et E. SHAW فإن تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة يكون إلى زيادة مستويات الادخار.

الشكل (3-6) يمثل تطور الكتلة النقدية ومعدلات الفائدة الحقيقية في الجزائر منذ

2013/1990



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات السابقة.

من خلال استقراءنا لمدرج تطور الكتلة النقدية والفائدة الحقيقية، نجد أن معدلات الفائدة كانت سالبة خلال الفترة 1996/1990. بمتوسط حسابي قدر ب -9.65% وذلك كنتيجة حتمية لارتفاع المستمر لمعدلات التضخم خلال هذه الفترة ولسبب آخر أن أسعار الفائدة الاسمية كانت محددة عند مستويات منخفضة أما حجم الكتلة النقدية فبقي تقريبا ثابتا خلال هذه الفترة فشهد انخفاضا طفيفا خلال فترة 1996/1994 وذلك لصرامة قوانين الإصلاح في ضبط العرض النقدي، أما ومنذ سنة 1997 وحتى 2002 عرفت معدلات الفائدة ارتفاعا موجبا وذلك من آثار برامج الإصلاح التي اقرها صندوق النقد الدولي المتمثلة في الحد من التوسع النقدي والتحرير التدريجي لأسعار الفائدة الاسمية وواصلت الكتلة النقدية ارتفاع حجمها بتزايد خلال هذه الفترة، أما سنة 2000 فقد انخفضت أسعار الفائدة الحقيقية إلى -11.7% نتيجة زيادة العرض النقدي المتمثل في برنامج الانتعاش الاقتصادي الذي اقره رئيس الجمهورية سنة 2000، لتعاود الانخفاض مرة أخرى منذ سنة 2003 حتى سنة 2007 بسبب البرامج التنموية كالبرنامج التكميلي 2004 حيث لم يتأثر الطلب على النقد ممتلا في حجم الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع، كما تسببت أزمة المالية العالمية 'أزمة العقار' سنة 2008 بتخفيض

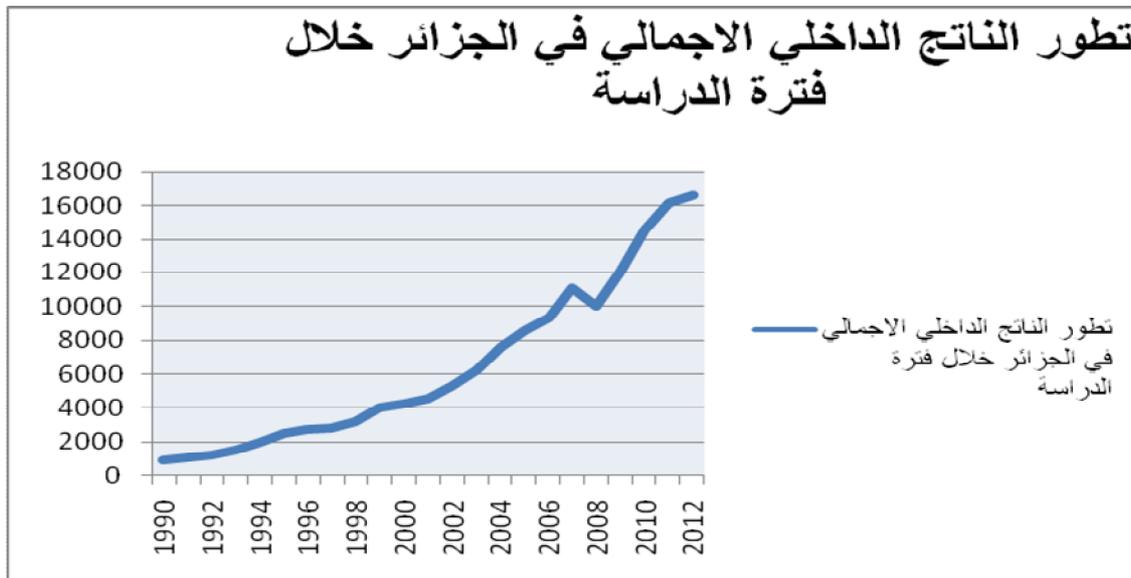
معدلات الفائدة إلى 6.7% بسبب انخفاض أسعار النفط بسبب تراجع الطلب الخارجي عليه، لترتفع مرة أخرى سنة 2990 إلى أقصى حد لها خلال فترة الدراسة قدر ب 21.6% وذلك بسبب رفع معدلات الفائدة الاسمية وانخفاض معدل التضخم، لتعاود الانخفاض سنة 2010 بسبب برنامج توطيد النمو المقرر سنة 2010، أما سنتي 2012 و 2013 كانت معدلات الفائدة الحقيقية موجبة .

من خلال القراءة التحليلية للشكل السابق نستنتج أن سعر الفائدة الحقيقي كمتغير تفسيري للطلب على النقود لا يفسر بطريقة دقيقة التغيرات الحاصلة في الكتلة النقدية، ذلك أن أسعار الفائدة لا تؤثر بصفة عكسية على سلوك الطلب النقدي وهذا منافي لمنطق النظرية الاقتصادية خاصة منها الكيترية التي ربطت الفائدة بعلاقة عكسية بالطلب على النقود، فالملاحظ أن أسعار الفائدة غير مرتبطة بشكل كبير بحجم الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع.

ثالثا: تطور الناتج الداخلي الخام.

الشكل (3-7): منحنى بياني يمثل تطور الناتج المحلي الخام PIB في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الوحدة: مليار دينار



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات النشرات الإحصائية للبنك المركزي من

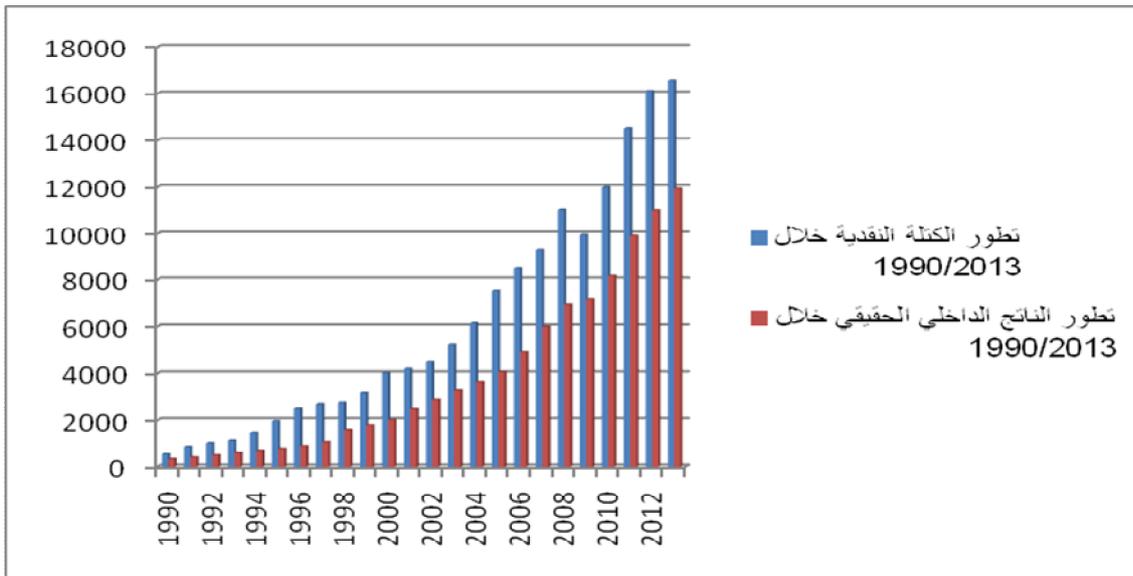
2013/1990.

من المنحنى نستنتج أن الناتج الداخلي الحقيقي عرف تطورات متزايدة خلال فترة الدراسة، بمتوسط حسابي قدر ب 6166,15 مليار دج، حيث بلغت أقصى قيمة له سنة 2013 ب 16569,2 مليار دج وعرف أدنى قيمة له سنة 1990 بلغت 556 مليار دج، وعرف الناتج الداخلي الخام عدم تذبذبات خلال فترة الدراسة فمثلا فترة 1994/1990 عرفت ارتفاعا نسبيا للناتج الحقيقي وهذا راجع إلى لجوء الجزائر إلى التمويل الخارجي من خلال لجوئها إلى صندوق النقد الدولي، أما خلال الفترة 2002/1995 استمر حجم الناتج الداخلي الحقيقي في الارتفاع وهذا من نتائج التمويل الخارجي بحيث ارتفعت قيمته من 1966 مليار دج سنة 1995 إلى 4522.8 مليار دج، أما في الفترة اللاحقة أي من سنة 2008/2003 عرف هذا المؤشر ارتفاعا ملحوظا من 5247.5 مليار دج سنة 2003 إلى 11042.8 مليار دج وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الارتفاع المحسوس في أسعار البترول، أما في سنة 2009 ومن جراء الأزمة المالية العالمية سنة 2008 فقد انخفضت قيمة الناتج الحقيقي إلى 9968 مليار دج، ليعاود بعدها الارتفاع من 11991.1 مليار دج سنة 2010 إلى 16569.20 مليار دج سنة 2013 وهذا مرتبط أيضا بارتفاع أسعار البترول.

الناتج الداخلي الخام وحجم الكتلة النقدية:

الشكل (3-8) منحنى بياني يمثل تطور حجم الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام.

الوحدة: مليار دج



المصدر: تم إعداده من طرف الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

نستنتج من المنحنى ومن تفسير أسباب تطور كل من الكتلة النقدية الحقيقية والدخل الحقيقي - كل على حدى -، العلاقة الموجبة والطرديّة بين كل من الكتلة النقدية الحقيقية بالمفهوم الواسع والدخل الخام الحقيقي في الجزائر، بحيث نلاحظ درجة الارتباط القوية بين الكتلة النقدية الحقيقية بمفهومها الواسع وحجم الدخل الحقيقي أي أن **PIB** يؤثر بدرجة كبيرة في زيادة حجم الكتلة النقدية إلا أن الفرق بين الناتج الخام والكتلة النقدية يتمثل في استمرار العرض النقدي وتنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي .

معدل سرعة دوران الدخل: وكما عرفناه سابقا في الفصل الأول تعرف سرعة تداول النقود على أنها عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية من يد إلى أخرى، وتستخدم عدة مؤشرات لقياس سرعة تداول النقود، فعندما يتم تناول هذه السرعة من جهة الطلب في هذه الحالة يمكن قياس سرعة تحول النقود إلى دخل⁽¹⁾. ويرمز لها بالرمز V .

د/سرعة دوران النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة:

عند تحليل سرعة التداول النقدي يجب العودة إلى معادلة التبادل الاقتصادي لأرفنج فيشر 1917

$$MV=PT$$
 وهي:

حيث: M : حجم الكتلة النقدية في فترة زمنية معينة.

V : سرعة تداول النقد.

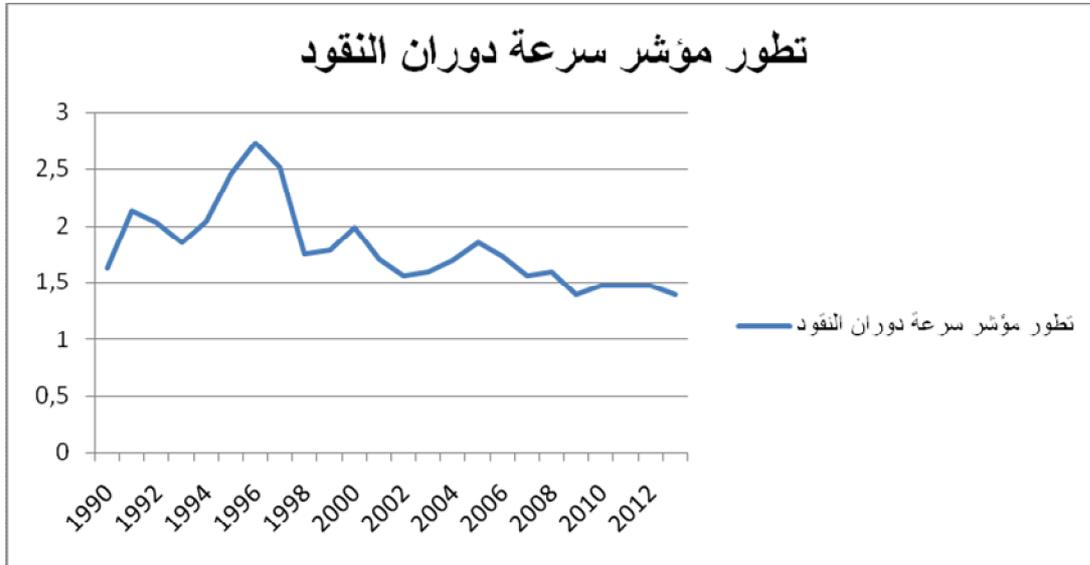
P : المستوى العام للأسعار.

T : حجم المعاملات في فترة زمنية معينة.

نستنتج أن: $v = \frac{PT}{M}$ حيث: PT : مبلغ الصفقات ممثلة في الناتج الداخلي.

M : كمية النقود المتداولة

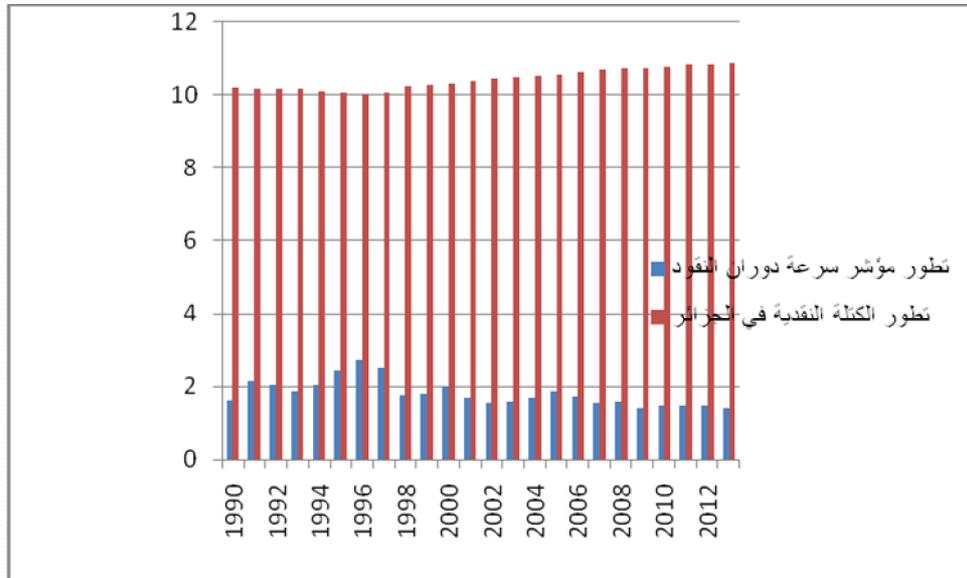
الشكل (3-9): منحنى بياني يمثل تطور مؤشر سرعة دوران النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة. الوحدة: نسبة مئوية



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الناتج الداخلي والكتلة النقدية M_2 .

نلاحظ من خلال المنحنى البياني الممثل لتطور معدلات سرعة دوران النقود، انه شبه مستقر خلال فترة الدراسة. بمتوسط حسابي قدر ب 1.80 وبلغ القيمة القصوى له خلال فترة الدراسة سنة 1996 ب 2.72 وذلك راجع إلى الصرامة في ضبط العرض النقدي ثم بقي مرتفعا حتى سنة 1997 لينخفض بعدها إلى 1.74 سنة 1998 بسبب ارتفاع حجم الكتلة النقدية. بمفهومها الواسع ليصل إلى أدنى قيمة له سنة 2009 بمعدل 1.38، ويعود سبب هذا إلى انخفاض حجم الناتج الداخلي الخام بسبب مخلفات أزمة 2008 أما خلال فترة 2013/2008 بقي مؤشر سرعة دوران النقود منخفضا والسبب في ذلك ميل أفراد المجتمع الجزائري، إلى اكتناز الأموال بدل إيداعها في البنوك والمؤسسات المالية وعدم استثمارها لنقص المشاريع الاستثمارية الناجحة، وعلى ضوء مقولة الاقتصادي 'توماس هنري' القائل أن الاقتصاد لا يتمثل في حفظ المال بل في كيفية إنفاقه، وهذا ما يعكس صورة الاقتصاد الجزائري الغير متطور .

الشكل (3-10): تطور الكتلة النقدية وتطور سرعة دوران النقود.



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات السابقة.

نستنتج من خلال مدرج تطور الكتلة النقدية الحقيقية وسرعة دوران النقود، العلاقة العكسية التي تربط بين المتغيرين فمثلا خلال السنوات 1994، 1996، 1995 ارتفعت معدلات سرعة دوران النقود وكان سبب ذلك الإصلاحات التي جاء بها برنامج التعديل والذي يوجب على السلطات النقدية الحد من التوسع في العرض النقدي، فانخفضت نسبة السيولة مقارنة بالنتائج الداخلي هذا ما أدى إلى زيادة سرعة الدوران، والملاحظ من خلال تحليل مؤشر سرعة دوران النقود نجد أن هذا المؤشر بقي في مستويات منخفضة رغم التذبذبات التي شهدها، لم تزد سرعة الدوران عن 2.72 سنة 1996 بسبب انخفاض حجم الكتلة النقدية آنذاك، إضافة إلى أن الزيادة التي شهدها الناتج الداخلي سنّي 2000/1999 لم تقابلها زيادة في حجم الكتلة النقدية وهذا ما ساهم في زيادة سرعة دوران النقود من 1.74 سنة 1998 إلى 1.98 سنة 2000. مما سبق نستنتج أن سرعة تداول النقود في الجزائر منذ 1990 إلى حد الساعة تبقى ضعيفة مما يبين أن أفراد المجتمع الجزائري يميلون أكثر إلى اكتناز أموالهم بدلا من إيداعها في البنوك أو استثمارها في مؤسسات مالية نظرا لضعف ثقافة الإيداع وضعف المنتجات البنكي .

المبحث الثاني: عموميات حول الاقتصاد القياسي.

إن أكثر الطرق شيوعاً بصورة قاطعة لتقدير الدوال في مجال الاقتصاد هي تحليل الانحدار فهذه الطريقة عادة ما تكون أكثر موضوعية وتوفر معلومات مكتملة أكثر، فالانحدار المتعدد -وهو النموذج الذي سنستعمله في دراستنا- يوضح العلاقة الدالية بين متغير تابع وعدد من المتغيرات التفسيرية، فالنظرية الاقتصادية تقدم لنا العديد من الأمثلة لانحدار المتعدد واكثر مثال على ذلك دالة الطلب على النقود.

المطلب الأول: مدخل إلى الاقتصاد القياسي.

يهتم الاقتصاد القياسي بقياس العلاقات الاقتصادية بعد تحويلها إلى صيغ رياضية وذلك من خلال بيانات واقعية، بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تعرضها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر، أو وضع بعض السياسات، أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية. كما يعتبر الاقتصاد القياسي محصلة لثلاثة فروع من المعرفة، أولها الإحصاء وهو يمدنا بأساليب القياس مثل الارتباط والانحدار، كما يمدنا بالبيانات الواقعية المبوبة والتي تستخدم في عملية القياس، وثانيها النظرية الاقتصادية وهي تحدد لنا العلاقات الاقتصادية المراد قياسها من خلال الفروض المفسرة التي تقدمها، وثالثها الاقتصاد الرياضي وهو يصيغ لنا هذه العلاقات النظرية في صورة معادلات رياضية قابلة للقياس⁽¹⁾.

كما قام بعض الكتاب العرب بمحاولات لتعريفه مثل (عصام عزيز شريف) حيث يعرفه بأنه فرع من فروع علم الاقتصاد يستخدم التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الواقعية المبني على أساس التماسك بين النظرية والمشاهدة متخذاً لذلك أساليب استقرار ملائمة⁽²⁾.

1 عبد القادر محمد عبد القادر- طرق قياس العلاقات الاقتصادية مع تطبيقات الحاسب الالكتروني- دار الجامعات للنشر والتوزيع- الإسكندرية-ص 2-1

2 د/وليد إسماعيل السيفو وآخرون- أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي- الأهلية للنشر والتوزيع- الطبعة العربية الأولى- الأردن-ص 23

أولاً: النموذج القياسي الخطي العام.

يطلق على العلاقة بين أكثر من متغير مستقل ومتغير تابع تسمية النموذج الخطي العام أو الانحدار الخطي المتعدد وهي تسمية لعلاقة خطية بين أكثر من متغير اقتصادي مستقل أو مفسر ومتغير تابع واحد، فالتغير في الطلب مثلاً لا يحدده السعر لوحده، بل هناك عوامل أخرى مثل الدخل وأسعار السلع البديلة والذوق وتغير الموسم، وكذلك الحال مع الادخار أو الطلب على النقود بدافع الاحتياط والذي يتحدد بسعر الفائدة والدخل ومقدار الثروة وغيرها، لهذا ومن اجل ان تكون تحليلاتنا القياسية صحيحة يتوجب الأمر الأخذ بعين الاعتبار تأثير كل هذه العوامل ضمن النموذج القياسي المعني، وبهذا يتعين علينا دراسة النموذج الذي يتضمن أكثر من متغير مستقل واحد تحقيقاً لدقة أفضل في التحليل والتقدير .

وتتم الدراسة القياسية وفق مراحل وهي:

- ✓ أولاً يجب تقييم المعالم المقدرة من النواحي الاقتصادية والإحصائية والقياسية.
- ✓ الناحية الاقتصادية تجري عملية مقارنة بين قيم وإشارات معالم النموذج.
- ✓ الناحية الإحصائية يتم حساب الانحرافات الكلية والجزئية في المتغيرات التي يتكون منها النموذج واختيار معنوية المعالم من خلال T و F ومعامل التحديد R^2 .
- ✓ الناحية القياسية ويتم فيها اختبار مدى انسجام وتحقيق الفروض الخاصة بالمتغير العشوائي على النموذج القياسي المقترح.
- ✓ أما لاحقاً يتم اختبار قوة معنوية النموذج المقدر باعتماد طرق إحصائية معينة للتأكد من صلاحية النموذج.

ثانيا: أهداف الاقتصاد القياسي.

تتمثل أهم أهداف الاقتصاد القياسي فيما يلي:

- 1- اختبار النظرية الاقتصادية: يتم اختبار النظرية الاقتصادية وتقييمها بالاقتصاد القياسي وذلك عن طريق قياس قوة النموذج⁽¹⁾، حيث لا يتم قبول النظرية واعتبارها صحيحة إلا إذا تم اختبارها كمياً.
- 2- تفسير بعض الظواهر الاقتصادية: من أهداف الاقتصاد القياسي معرفة مسببات الظواهر الاقتصادية، من أجل معالجتها وذلك عن طريق إدخال وإخراج المتغيرات المفسرة.
- 3- رسم السياسات واتخاذ القرارات: ويتم ذلك عن طريق تحديد القيم الكمية لمعاملات المتغيرات الاقتصادية، ثم اختبارها معنوياتها الإحصائية، ثم اختبار قدرة النموذج على التنبؤ وهذا هو أساس اتخاذ القرار.
- 4- التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية: ويقصد هنا بالتنبؤ تحديد قيم متوقعة لبعض المتغيرات الاقتصادية في فترات زمنية مستقبلية، وذلك بالاعتماد على بيانات واقعية متاحة لسنوات سابقة.

المطلب الثاني: الانحدار الخطي المتعدد.

يقتصر استخدام نموذج الانحدار البسيط على العلاقة بين متغيرين، ولكن النظرية الاقتصادية تتناول علاقات اقتصادية، تكون في أغلب الأحيان بين أكثر من متغيرين. فدالة الطلب مثلا تحدد بالعلاقة بين الكميات المطلوبة من سلعة معينة، والأسعار الخاصة بهذه السلعة، إضافة إلى متغيرات أخرى كدخل المستهلك⁽²⁾ يعد أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد أهم الأدوات البحثية في شتى المجالات ويهدف إلى دراسة العلاقة البينية بين متغير تابع (Y) وأكثر من متغير مستقل (Xi) بواسطة معادلة رياضية تسمى نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

1 تتجلى قوة النموذج من خلال قياس مدى تأثير المتغير المستقل على سلوك المتغير التابع وتفسير العلاقة بين المتغيرات.

2 د/محمد لطفي فرحات-مبادئ الاقتصاد القياسي وقياس العلاقات الاقتصادية-الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع- الطبعة الثانية-الجماهيرية الليبية

أولاً: تعريف الانحدار الخطي المتعدد.

والانحدار الخطي المتعدد هو عبارة عن إيجاد معادلة رياضية تعبر عن العلاقة بين متغيرين وتستعمل لتقدير قيم سابقة ولتنبؤ بقيم مستقبلية، وهو عبارة أيضاً عن انحدار للمتغير التابع (Y) على العديد من المتغيرات المستقلة X_1, X_2, \dots, X_K لذا فهو يستخدم في التنبؤ بتغيرات المتغير التابع الذي يؤثر فيه عدة متغيرات مستقلة أي تعتمد فكرته على العلاقات الدلالية التي تستخدم ما يعرف بشكل التشتت أو الانتشار، فبإمكاننا التنبؤ بالمستوى الرقمي في فعالية رمي المطرقة على سبيل المثال اعتماداً على دراسة حالات أخرى للرامي كالعمر الزمني والعمر التدريبي والمهارة والمواصفات الجسمية وغيرها⁽¹⁾.

ثانياً: صيغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

إن الانحدار الخطي المتعدد ليس مجرد أسلوب واحد وإنما مجموعة من الأساليب التي يمكن استخدامها لمعرفة العلاقة بين متغير تابع مستمر وعدد من المتغيرات المستقلة، والمعادلة الخطية في الانحدار

$$Y = a + b_1X_{1i} + b_2X_{2i} + \dots + \varepsilon$$

الخطي المتعدد هي:

حيث أن Y = المتغير التابع

a = قيمة ثابتة Constant

b_1 = ميل الانحدار y على المتغير المستقل الأول.

b_2 = ميل الانحدار y على المتغير المستقل الثاني.

X_{1i} = المتغير المستقل الأول.

X_{2i} = المتغير المستقل الثاني.

1 د/ثائر داود سلمان-مرجع سبق ذكره-ص2.

ε = تمثل الباقي ولتقدير معالم النموذج لا بد من تحقيق فروض تسمى فروض 'جاوس-ماركوف' حيث حدود الخطأ $\varepsilon_1, \varepsilon_2, \varepsilon_3, \dots, \varepsilon_n$ تكون غير مرتبطة وكل حد له متوسط صفري وتباين ثابت للبواقي.

وتكتب هذه الجملة من المعادلات على شكل مصفوفات كما يلي:

$$\begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ \vdots \\ y_i \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & x_{11} & \cdots & x_{21} & \cdots & x_{K1} \\ 1 & x_{12} & \cdots & x_{22} & \cdots & x_{K2} \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 1 & x_{1i} & \cdots & x_{2i} & \cdots & x_{Ki} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \beta_0 \\ \beta_1 \\ \vdots \\ \beta_i \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \varepsilon_i \end{bmatrix}$$

Y_i : شعاع مشاهدات المتغير التابع.

X_i : مصفوفة مشاهدات المتغيرات التفسيرية.

β_i : شعاع المعاملات.

ε_i : شعاع الأخطاء العشوائية.

حيث المصفوفة X ذات الرتبة $(k \leq i) - ki$.

ثالثا: فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

- ✓ القيمة المتوقعة لمتجه الخطأ معدومة: $E(\varepsilon) = 0$
- ✓ المتغيرات المستقلة والتابعة لها قسم معلومة وبدون خطأ.
- ✓ إن قيم (ε_i) غير مرتبطة بأي من المتغيرات المستقلة، أي انعدام الازدواج الخطي بين X_i, ε_i .
- ✓ لا يوجد ارتباط بين الأخطاء أي الاستقلال الذاتي بين البواقي.
- ✓ عدم وجود تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة.
- ✓ يتوزع المتغير العشوائي توزيعا طبيعيا حول الصفر لأنه عبارة عن حصيلة لمجموعة كبيرة من المؤثرات، كل واحدة مستقلة عن الأخرى ولها تأثير قليل.

ثالثا: منهجية التحليل.

عند البدء في تحليل الانحدار، يتم إتباع الآتي:

• افتراض أن نموذج الانحدار يأخذ الشكل الخطي بمعنى $Y = \beta_0 + \beta_1 X_i$

• يتم استخدام بعض طرق التقدير الإحصائي مثل طريقة المربعات الصغرى في تقدير معالم النموذج.

• استخدام طرق الإحصاء الاستدلالي في اختبار مدى صلاحية النموذج في تمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

رابعا: اعتماد النموذج بطريقة المربعات الصغرى.

تعرف طريقة المربعات الصغرى *MCO* بأنها الوسيلة أو الطريقة التي نستطيع بها تقدير بعض المعالم غير المعروفة، بحيث نستطيع تقدير المعالم المجهولة عن طريق القيمة العددية الناتجة عن تطبيق ذلك القانون على مجموع بيانات العينة المدروسة.

كما تهدف هذه الطريقة إلى إيجاد خط مستقيم يقترب من جميع النقاط، أي إيجاد أحسن تعديل من خلال تصغير مربعات الأخطاء بين المشاهدات الفعلية والمقدرة في مجموعها⁽¹⁾

$$MIN \sum_{i=1}^n e_i^2 = MIN \sum_{i=1}^n (y - \hat{y})^2$$

بحيث: \hat{y} القيمة المقدرة ل y

لدينا النموذج الخطي العام: $Y = X\beta + \varepsilon$

حيث: $\hat{y} = xB$

والشرط اللازم لتدنته العلاقة الأخيرة، يجب أن تكون المشتقات الجزئية معدومة بالنسبة ل

¹ صالح تومي -مدخل لنظرية القياس الاقتصادي- الجزء الأول- الطبعة الثانية- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- 2011-ص34.

$$\beta_0 \text{ و } \beta_1 \text{ أي :}$$

$$\begin{cases} \frac{\partial}{\partial \hat{\beta}_0} \sum (y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i)^2 = 0 \\ \frac{\partial}{\partial \hat{\beta}_1} \sum (y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i)^2 = 0 \end{cases}$$

بعد حل المعادلتين نحصل على تقدير معلمتي النموذج :

$$\begin{cases} \hat{\beta}_1 = \frac{n \sum X_i Y_i - \sum X_i \sum Y_i}{n \sum X_i^2 - (\sum X_i)^2} \dots\dots(2) \\ \hat{\beta}_0 = \bar{Y} - \hat{\beta}_1 \bar{X} \end{cases}$$

$$\hat{\beta}_1 = \frac{\sum X_i Y_i}{\sum X_i^2} : \hat{\beta}_1 \text{ وباستعمال صيغة مكافئة لتقدير}$$

حيث : $y_i = Y_i - \bar{Y}$ و $x_i = X_i - \bar{X}$ وتكون معادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى:

$$\hat{Y}_i = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 X_i$$

1- خواص مقدرات المربعات الصغرى:

يمكن تلخيص أهم خواص مقدرات المربعات الصغرى فيما يلي⁽¹⁾:

❖ **خاصية الخطية:** مقدرات المربعات الصغرى العادية، خطية في المتغير التابع y ، حيث نلاحظ

أن المقدرات يمكن أن توضع في صورة دالة أو تركيب خطي من قيم المتغير y .

❖ **عدم التحيز:** يعرف التحيز على انه الفرق بين مقدرة ما ووسط توزيعها، ونقول أن المقدر

متحيز إذا كان ذلك الفرق يختلف عن الصفر ونقول أن المقدر β' هو تقدير غير متحيز لـ β إذا كان

مقدار التحيز مساويا للصفر، وهذا يعني أن المقدر يكون غير متحيز إذا تحقق: $E(\beta') - \beta = 0$

1 موفق محمد القصاب، مصطفى إسماعيل أهيني، مرجع سبق ذكره، ص 31-32.

❖ خاصية الاتساق: إذا واجهنا مشكلة تميز مقدرة ما، فإننا ننظر إلى الخاصية التقاربية لذلك المقدر، ويحدث ذلك لما يكون المتغير المستقل X عبارة عن متغير تابع ومتأخر بفترة زمنية ما، ونقول عن β' انه مقدر متسق⁽¹⁾.

المطلب الثالث: اختبارات تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

هناك اختبارات عديدة يمكن إجراؤها على النموذج والهدف منها هو دراسة معنويات تقديرات النموذج المقترح من الناحية الإحصائية ومن الناحية الاقتصادية ثم القياسية، وتتجلى أهمية هذا التقييم في استبعاد المتغيرات المستقلة التي ليس لها اثر على المتغير التابع ومعرفة درجة تأثير المتغيرات المختارة على النموذج، واهم هذه الاختبارات هي:

1-معامل التحديد R^2 (اختبار جودة الارتباط والتوفيق): يقيس اختبار R^2 صلاحية

النموذج عن طريق قياس جودة التوفيق وهو يوضح العلاقة الموجودة بين المتغير التابع y والمتغيرات التفسيرية $(x_1, x_2, x_3 \dots x_n)$ وتزداد جودة النموذج مع اقترابه من الواحد⁽²⁾ أي يبين مدى مساهمات المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع ويحسب معامل التحديد R^2 كالآتي:

$$R^2 = 1 - \frac{\sum_{i=1}^n \varepsilon_i^2}{\sum_{i=1}^n (y_i - \bar{y})^2}$$

$$R^2 = \frac{SEC}{SCT} = 1 - \frac{SCR}{SCT}$$

كما يحسب بالطريقة التالية:

¹ سعيد هتهات-مرجع سبق ذكره-ص103

² أبو بكر سمير قيوة-استهلاك الأسر الجزائرية في ظروف التضخم دراسة تحليلية قياسية في الفترة 1970-2003-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية-جامعة الجزائر-ص103

$$SCE = \sum_{i=1}^n (\hat{y}_i - \bar{y})^2 \quad \text{حيث:}$$

$$SCR = \sum_{i=1}^n \varepsilon_i^2$$

$$SCT = \sum_{i=1}^n (y_i - \bar{y})^2$$

ويمكن استعمال معامل التحديد المصحح \bar{R}^2 لأنه يقيس جودة التوفيق أفضل من معامل التحديد، فعندما نضيف متغيرات جديدة للنموذج تزداد قيمة R^2 لان المقام SCT ثابت، لذا يجذب استعمال معامل التحديد المصحح في النموذج الذي يحتوي على أكثر من متغير مستقل. ويحسب معامل التحديد المصحح

$$\bar{R}^2 = 1 - (1 - R^2) \left(\frac{N-1}{N-K-1} \right) \quad (1)$$

2- اختبار STUDENT 'المعنوية الجزئية':

يستخدم اختبار T لستيوذنت لتقييم معنوية تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وبالتالي يمكن بناء مجال ثقة لتوزيع T عند مستوى معنوية $\alpha=5\%$ أو $\alpha=1\%$ ودرجات حرية تحدد وفقا لعدد الملاحظات وعدد المتغيرات المستقلة. ويعتمد هذا الاختبار على فرضيتين هما:

-فرضية العدم: $H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \dots = \beta_k=0$ أي أن قيمة كل معاملات الانحدار

معدومة.

-الفرضية البديلة: $H_1: \beta_1 \neq 0, \beta_2 \neq 0, \beta_3 \neq 0, \dots, \beta_k \neq 0$ ويعني أن المعاملات المقدرة غير

معدومة وهي بالتالي ذات تأثير معنوي على المتغير التابع. وتحسب t كالأتي:

$$T = \frac{\hat{\beta}_1 - \beta_i}{SE(\hat{\beta})}$$

-إذا كانت t المحسوبة اصغر من t الجدولية، نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة وإذا كانت

t المحسوبة اكبر من الجدولية، نقبل الفرضية البديلة أي أن المتغيرة المفسرة β ليس لها أي معنوية.

1 Régis Bourbonnais- cours et exercices corrigés-Econométrie, 9eme édition, Dunod, Paris, France, 2009, P47.

3- اختبار معنوية كل المعلمات لفيشر (F) : يوضح لنا هذا الاختبار دلالة النموذج بصفة عامة، وذلك بحساب نسبة الانحرافات الموضحة إلى الانحرافات غير الموضحة، كما يقيس لنا مدى قوة علاقة المتغيرات المستقلة X_i بالمتغير التابع Y_i وهي مرتبطة بدرجات حرية k و $n-k-1$ ومستوى معنوية

$$F = \frac{R^2 / K - 1}{(1 - R^2) / n - K} \text{ حيث: } F_{N-K}^K$$

R^2 معامل التحديد.

n عدد المشاهدات.

K عدد المعلمات المقدرة. كما يعتمد هذا الاختبار على فرضيتين وهما:

-فرضية العدم H_0 : ومفادها عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة.

-الفرضية البديلة H_1 : وهي نقيض الفرضية الأولى، أي وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة.

-إذا كان $F_{TAB} > F_{CAL}$ نرفض H_0 ونقبل H_1 أي أن المتغيرات المفسرة تؤثر بصفة كلية في النموذج.

-إذا كان $F_{TAB} < F_{CAL}$ نقبل فرضية العدم، أي أن المتغيرات المفسرة لا تؤثر بصفة كلية في

النموذج.

4- اختبار فرضية انعدام الارتباط الذاتي DW: يعتبر اختبار درين واطسون من أهم الاختبارات

المستخدمة في اكتشاف الارتباط الذاتي، ويستعمل للتأكد من وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي بين

البواقي من خلال النسبة بين مجموع مربع فروق الأخطاء، ومجموع مربعات هذه الأخطاء. ويحسب

كالآتي:

$$DW = \frac{\sum_{i=2}^n (\varepsilon_i - \varepsilon_{i-1})^2}{\sum_{i=2}^n \varepsilon_i^2}$$

ويعتمد هذا الاختبار على فرضيتين مختلفتين :

-فرضية العدم H_0 : ومفادها عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

-الفرضية البديلة H_1 : وهي نقيض الفرضية الأولى وتعني وجود ارتباط ذاتي . بعد حساب قيمة

DW نقارنها مع القيمتين المجدولة d_l التي تمثل الحد الأدنى لانعدام الارتباط الذاتي و d_u التي تمثل الحد

الأقصى وذلك حسب عدد المشاهدات (n) وعدد المتغيرات المستقلة في النموذج عند مستوى معنوية

معين، ولاختبار دربين واطسون 4 مجالات تحدد صحة فرضية العدم من عدمها:

ارتباط ذاتي سالب	شك	انعدام الارتباط الذاتي	شك	ارتباط ذاتي سالب
0	d_L	d_u	$4-d_U$	4

✓ $0 < dw < dl$: وجود ارتباط ذاتي موجب.

✓ $dl < dw < du$ أو $4 - du < dw < 4 - dl$ مجال غير محسوم لايمكن الحكم بوجود ارتباط

من عدمه.

✓ $du < dw < 4 - du$ استقلال الأخطاء أي عدم وجود ارتباط ذاتي.

✓ $4 - dl < dw < 4$ وجود ارتباط ذاتي سالب.

المبحث الثالث: بناء نموذج قياسي للطلب على النقود في الجزائر.

بعد التطرق إلى أسلوب الانحدار المتعدد وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى في إعداد نموذج وفق الاقتصاد القياسي، ارتأينا في هذا المبحث تقدير نموذج أو محاولة بناء نموذج اقتصادي للطلب على النقود في الجزائر، وذلك من خلال تحديد أهم المتغيرات التي تؤثر في دالة الطلب على النقود.

المطلب الأول: رصد متغيرات النموذج وتقدير معالمته.

تهدف دراسة دالة الطلب على النقود لتحقيق إدارة فعالة للكتلة النقدية، لان الكتلة النقدية هي انعكاس لاحتياج الاقتصاد من السيولة. ولذلك فان دراسة سلوك الطلب على النقود و نمذجته من أهداف السياسة الاقتصادية من اجل تفعيل السياسة النقدية.

أولاً: تعيين النموذج برصد المتغيرات.

تم حصر متغيرات الطلب على النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة استنادا إلى البحوث والدراسات التي تناولت الطلب على النقود، والتي اختلفت باختلاف المتغيرات المستخدمة وأسلوب التحليل الإحصائي والفترة الزمنية للدراسة، مما ينعكس على نتائج تلك الدراسات وأهميتها.

أشارت نتائج الدراسات السابقة إلى أن الطلب على النقود موضوع لا يزال محط الأنظار في مجال الدراسات التطبيقية، وبما أن عاملي الزمن وحجم العينة وحالة الاقتصاد لهم اثر كبير في تباين النتائج، وقد أظهرت معظم النتائج أن الطلب على النقود يتأثر بالدخل الحقيقي، التضخم ومعدل الفائدة .

لذا تم تحديد المتغيرات المكونة لدالة الطلب على النقود في الجزائر، بناء على الدراسات السابقة والنظريات الاقتصادية، وهذا كله اعتمادا على قاعدة بيانات البنك العالمي بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات ONS وموقع وزارة المالية وموقع L'Algérie en quelque chiffres، ومن جهة أخرى يستند إلى الافتراضات النظرية ونتائج الاختبارات التجريبية السابقة، فباستخدام المفهوم الواسع للنقود المتمثل في الكتلة لنقدية M_2 تكون دالة الطلب على النقود تتكون من المتغيرات التالية:

أولاً: التعريف بالمتغيرات.

- المتغير التابع والذي نرسم له في الدالة بالرمز Y : وهو الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع $M_2^{(1)}$ ذلك أنها تعبر عن العرض النقدي في الجزائر، وتشمل كل وسائل الدفع في الجزائر. ومن أجل الحصول على دراسة أكثر دقة قمنا بحساب الكتلة النقدية الحقيقية RM_2 وذلك بعد قسمة الكتلة النقدية M_2 على المؤشر العام لأسعار الاستهلاك CPI ، وذلك من أجل استبعاد أثر التضخم والحصول على المؤشرات الدقيقة ونرمز لها بالرمز RM_2 في دراستنا.

المتغيرات التفسيرية: وتتمثل فيما يلي:

✓ الناتج الداخلي الخام Pib : اقر فريدمان في نظرية الطلب على النقود أن التغير في الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع M_2 يقاس بمتغير الثروة وللتخلص من مشكل قياس الثروة يقوم برسمتها على أساس أنها قيمة الدخل الحقيقي، لذا تم الأخذ بمتغير الناتج الداخلي الحقيقي $Rpib$ ، وذلك بقسمة الناتج الداخلي الخام على المستوى العام لأسعار الاستهلاك Cip .

✓ معدل الفائدة الحقيقية: تم الأخذ بمعدلات الفائدة الحقيقية ويرمز لها بالرمز Ri ، أما عن العلاقة بين الطلب على النقود وسعر الفائدة فهي علاقة عكسية، فعندما ترتفع معدلات الفائدة الحقيقية، يقل الطلب على النقود ومنه نتوقع أن تكون إشارة Ri في المعادلة سالبة.

✓ معدل التضخم: وهو من أهم مؤشرات التوازن الداخلي ويعبر عنه بالنسبة المئوية، بحيث أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى ارتفاع قيمة النقود وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود، وهذا يجعلنا نتوقع أن تكون إشارة متغير التضخم موجبة في معادلة الطلب على النقود ويرمز له بالرمز Inf .

✓ سرعة دوران النقود: تعرف سرعة تداول النقود على أنها عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية من يد إلى أخرى، وتستخدم عدة مؤشرات لقياس سرعة تداول النقود، فعندما يتم تناول هذه السرعة من جهة الطلب على النقود يتم قياس سرعة تحول النقود إلى دخل. ويرمز له بالرمز V .

1 أكدت الدراسات السابقة أن دالة الطلب على النقود باستخدام المتغير التابع M_2 تكون أكثر استقراراً وتعطي نتائج أكثر دقة من تلك التي تستعمل M_1 ، كما لاحظ فريدمان أن دالة الطلب على النقود لا تتعرض إلى انتقال معنوي في حال استخدام المفهوم الواسع للنقود لذا اخترنا متغير M_2 في دراستنا.

بعد تحديد المتغيرات التابع منها والمستقل، نتج لنا الصيغة الرياضية التالية:

$$RM_2 = f(\text{LogRpib}, \text{Inf}, \text{Int}, V)$$

بعد رصد المتغيرات نلاحظ عدم تجانس المتغيرات من حيث الوحدة، وتحقيق فرضية ثبات تباين الأخطاء

وهي من أهم شروط طريقة المربعات الصغرى، وبغرض تصغير معطيات الكتلة النقدية الحقيقية والدخل

الحقيقي والمقدرة بالملايير قمنا بإدخال اللوغاريتم العشري على متغيري الكتلة النقدية الحقيقية والدخل

الحقيقي⁽¹⁾ ومنه سنعمد في دراستنا هذه على الصيغة الخطية التالية:

$$\text{LogRM}_2 = \beta_0 + \beta_1 \text{LogRpib} + \beta_2 \text{Inf} + \beta_3 \text{Int} + \beta_4 V + \varepsilon$$

حيث: $(\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4)$ معاملات الانحدار.

ثانيا: تقدير معلمات النموذج.

وتمر بعدة مراحل وهي:

1- جمع البيانات: تم إدراج جميع البيانات الداخلة في دراستنا ضمن الملاحق رقم (1،2،3،4،5)

وهي الفترة الممتدة بين 1990-2013 للمتغيرات المكونة لدالة الطلب على النقود.

2- اختيار طريقة القياس: سنعمد في تقدير النموذج أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، من خلال

رصد اثر كل من المتغيرات التفسيرية، على المتغير التابع RM_2 بإتباع منهجيتان في تقدير النموذج ثم

تقييمه:

¹ اعتمادا على الدراسات السابقة مثل دراسة Hoffman and Tahiri 1994 حيث خصت دراسته المغرب، واستعمل لوغاريتم الكتلة النقدية الحقيقية بالمفهوم الواسع والضيق و لوغاريتم الدخل الحقيقي، وأسعار الفائدة للفترة 1959 إلى 1988.

كما قام Dekle and Pradhan بالبحث عن علاقة تزامن بين متغيرات الطلب على النقود في اندونيسيا، حيث قام بإدخال اللوغاريتم العشري على مختلف مقاييس النقود، وعلى الناتج الداخلي الحقيقي، وقام بإدخال متغير سعر الفائدة، وإدخال اللوغاريتم على المستوى العام لأسعار الاستهلاك للفترة 1974 إلى 1995.

- كما قام Treichel بدراسة الطلب على النقود في تونس ووجد علاقة مستقرة طويلة الأجل بين لوغاريتم الأرصدة النقدية، ولوغاريتم الإنتاج الحقيقي وأسعار الفائدة خلال فترة 1963/1995.

❖ التقييم باستعمال منهجية الانحدار المعياري.

❖ التقييم باستعمال منهجية الانحدار التدريجي.

أ- التقييم باستعمال منهجية الانحدار المعياري: في هذه الطريقة ندخل المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار دفعه واحدة، لنحصل على المعادلة التي تصف العلاقة بين كل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مرة واحدة دون مناقشه هل كل المتغيرات المستقلة لها معنوية إحصائية وتؤثر على المتغير التابع، أم لا، أي لا يستبعد أي متغير.

ب- التقييم باستعمال منهجية الانحدار التدريجي: في هذا النوع من التقدير يتم إدخال المتغيرات دفعة واحدة، ويقوم البرنامج الإحصائي باستبعاد المتغيرات التفسيرية التي ليس لها معنوية إحصائية أي لا تؤثر على المتغير التابع، ويبقى فقط المتغيرات التي تؤثر على المتغير التابع، ويتم استبعاد المتغيرات التي ليس لها أثر على المتغير التابع.

وسوف نعلم في دراستنا على بناء النموذج عند مستوى معنوية 5%، والاستعانة ببرنامج Eviews 7 الإحصائي في استعمال طريقة المربعات الصغرى واختباراتها.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

تعتبر الاستقرارية من أهم شروط الدراسات القياسية، ونعني باختبار الاستقرارية معرفة ما إذا كانت بيانات السلسلة مستقرة أم لا، وذلك لتجنب مشكلة الانحدار الزائف¹ ويقصد بدراسة الاستقرارية من الناحية الإحصائية أن يكون الوسط الحسابي والتباين ثابتين، أي أن السلسلة تكون مستقرة إذا تذبذبت البواقي حول وسطها الحسابي الثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن، ومن اجل اختبار استقرارية سلسلة زمنية ما هناك عدة أدوات إحصائية وأهمها:

¹ معظم السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي ذات متجه وبناء على ذلك معظمها غير مستقرة، المشكلة مع البيانات الغير مستقرة أن طريقة المربعات الصغرى العادية تؤدي إلى نتائج غير صحيحة. في هذه الحالات من الممكن الحصول على معاملات تحديد مرتفعة وقيم مرتفعة من إحصاء t أحيانا يكون أعلى من 4 بينما المتغيرات المستخدمة في التحليل لا تربطها أي علاقة.

- اختبار ديكي فولر: اختبار ديكي فولر هو اختبار الاقتصاد القياسي منذ سنة 1979 يسعى للتأكد من استقرارية البواقي، لما إذا كان نوع معين من سلسلة البيانات الزمنية له جذر وحدة الانحدار الذاتي $Unit\ Root^{(1)}$ وله ثلاث اختبارات وهي:

$$\nabla y = \delta y_{t-1} + u_t$$

- اختبار الجذر الوجودي:

$$\nabla y = a_0 + \delta y_{t-1} + u_t$$

- اختبار الجذر الوجودي مع حد ثابت:

$$\nabla y = a_0 + a_1 t + \delta y_{t-1} + u_t$$

- اختبار الجذر الوجودي ومركبة الاتجاه العام:

حيث: $\delta = p - 1$ و u_t تمثل حد الخطأ العشوائي أما τ فتستعمل في مقارنة T_{CAL} و T_{TAB} أما باستخدام برنامج Eviews7 فتكون قيم T_{TAB} معطاة بصفة أوتوماتيكية في مخرجات البرنامج الإحصائي.

- اختبار ديكي فولر الموسع: في مجال الإحصاء والاقتصاد القياسي، يضاف اختبار ديكي فولر (ADF) وهو اختبار جذر الوحدة في عينة السلاسل الزمنية. وهو النسخة المعززة للاختبار ديكي فولر لمجموعة أكبر وأكثر تعقيدا من نماذج السلاسل الزمنية. حيث يستلزم إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفروق الأولى للمتغير، وإدخاله بتباطؤ سنة واحدة كمتغير مستقل إلى تباطؤ الفرق الأول لهذا المتغير لسنة واحدة.

قبل إجراء اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية قمنا باختبار مدى استقرارها بالاستناد إلى منحنيات السلاسل الزمنية، وبعد إجراء اختبار ديكي فولر للسلاسل الأصلية نستنتج أن السلاسل (RM_2, pib, Inf, V) غير مستقرة، أما السلسلة (Int) فهي مستقرة (الملحق 6).

¹ <http://upload.wikimedia.org/math>

أولاً: استقرارية السلسلة Rm_2 .

لدراسة استقرارية السلسلة M_2 والتي تمثل لوغار يتم الكتلة النقدية الحقيقية، يتم تحديد درجة التأخير ρ لمعرفة نوع الاختبار المطبق، ديكي فولر (DF)، أو ديكي فولر الموسع (ADF) وذلك حسب الجدول الآتي:

1- اختبار ديكي فولر (DF):

- فرضية العدم: $p = 1$ أو $\lambda = 0$.

- الفرضية البديلة: $p < 1$ أو $\lambda < 0$.

جدول رقم (3-1): دراسة استقرارية السلسلة Rm_2

	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.133880	0.1233		
Test critical values:				
1% level	-4.440739			
5% level	-3.632896			
10% level	-3.254671			
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(M2)				
Method: Least Squares				
Date: 05/12/15 Time: 18:20				
Sample (adjusted): 1991 2013				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2(-1)	-0.295062	0.094152	-3.133880	0.0057
C	2.931411	0.933832	3.139120	0.0057
@TREND(1990)	0.012974	0.004038	3.212854	0.0048
R-squared	0.529166	Mean dependent var		0.030909
Adjusted R-squared	0.450694	S.D. dependent var		0.047800
S.E. of regression	0.035427	Akaike info criterion		-3.679713
Sum squared resid	0.022591	Schwarz criterion		-3.481341
Log likelihood	44.47684	Hannan-Quinn criter.		-3.632982
F-statistic	6.743355	Durbin-Watson stat		1.969752
Prob(F-statistic)	0.003040			

ومن الجدول أعلاه نجد أن قيمة T_{CAL} اصغر من قيمة T_{TAB} ، بالقيمة المطلقة نقبل فرضية العدم التي مفادها وجود جذر وحدوي، كما أن قيمة T لستيودنت مركبة الاتجاه العام في السلسلة M_2 أصغر من القيمة النظرية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي هناك اتجاه عام.

ومن خلال دالة الارتباط الذاتي للسلسلة M_2 (انظر الملحق 6)، يتبين وجود مركبة موسمية من الدرجة الأولى (1) على طول فترة السلسلة الزمنية (M_2)، لأنها تحتوي على قمة بارزة (Pics) خارج مجال الثقة، و غير متكررة عند القيم الأخرى، الأمر الذي يدعو إلى القيام بعملية التعديل الموسمي (نزع المركبة الموسمية من السلسلة).

وخلاصة لتحليلنا لنتائج ذلك الاختبار، نستنتج بأن السلسلة التي بين أيدينا هي سلسلة غير مستقرة وهي من النوع DS /TS مع وجود مشتقة.

2- اختبار ديكي فولر الموسع (ADF):

الجدول (2-3): اختبار ديكي فولر للسلسلة dM_2 .

	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.638430	0.2685		
Test critical values:				
1% level	-4.440739			
5% level	-3.632896			
10% level	-3.254671			
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DM2)				
Method: Least Squares				
Date: 05/12/15 Time: 18:34				
Sample (adjusted): 1992 2013				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DM2(-1)	-0.552244	0.209308	-2.638430	0.0162
C	0.005363	0.020247	0.264868	0.7940
@TREND(1990)	0.000985	0.001565	0.629692	0.5364
R-squared	0.273439	Mean dependent var		0.001364
Adjusted R-squared	0.196959	S.D. dependent var		0.047839
S.E. of regression	0.042869	Akaike info criterion		-3.335195
Sum squared resid	0.034918	Schwarz criterion		-3.186416
Log likelihood	39.68715	Hannan-Quinn criter.		-3.300147
F-statistic	3.575297	Durbin-Watson stat		1.791242
Prob(F-statistic)	0.048093			

بعد تقدير النموذج باختبار ديكي فولر الموسع نستنتج حسب الجدول (2-3)، أنه وبعد

تقدير نموذج السلسلة dM_2 ومن الجدول أعلاه نجد أن قيمة T_{CAL} أكبر من قيمة T_{TAB} (بالقيمة

المطلقة)، نقبل الفرضية البديلة التي مفادها عدم وجود جذر وحدوي، وقيمة T لستيودنت لمركبة

الاتجاه العام في السلسلة dM_2 أكبر من القيمة النظرية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ، وبالتالي نقبل فرضية

العدم أي لا تحتوي السلسلة على مركبة الاتجاه العام.

وفي الأخير نستنتج بأن السلسلة (dM_2) هي سلسلة مستقرة، وذلك من خلال المنحنى البياني ودالة الارتباط الذاتي في الملحق (7) للسلسلة (dM_2) المستقرة. وهذا ما أكدته اختبار ديكي فولر الموسع.

ثانيا: استقرارية السلسلة **Pib**. وهي تمثل الناتج الداخلي الحقيقي، ومن اجل دراسة استقرارية السلسلة **Pib**، نستعمل الاختبارات التالية:

اختبار ديكي فولر (DF) :

الجدول (3-3): اختبار ديكي فولر للسلسلة **Pib**

	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.997545	0.5719		
Test critical values:				
1% level	-4.416345			
5% level	-3.622033			
10% level	-3.248592			
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(PIB)				
Method: Least Squares				
Date: 05/12/15 Time: 19:05				
Sample (adjusted): 1991 2013				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB(-1)	-0.293215	0.146788	-1.997545	0.0596
C	3.040328	1.513356	2.008998	0.0582
@TREND(1990)	0.009424	0.004558	2.067348	0.0519
R-squared	0.176223	Mean dependent var		0.026087
Adjusted R-squared	0.093846	S.D. dependent var		0.044286
S.E. of regression	0.042157	Akaike info criterion		-3.373726
Sum squared resid	0.035544	Schwarz criterion		-3.225619
Log likelihood	41.79785	Hannan-Quinn criter.		-3.336478
F-statistic	2.139211	Durbin-Watson stat		1.663137
Prob(F-statistic)	0.143912			

يمكننا ومن خلال المنحنى البياني في الملحق رقم (6) استنتاج عدم استقرارية السلسلة **Pib**، أين يتجلى بشكل واضح احتواء السلسلة على جذر وحدوي، ومن خلال دالة الارتباط الذاتي للسلسلة **Pib** (انظر الملحق 6)، يتبين وجود مركبة موسمية من الدرجة الأولى (1) على طول فترة السلسلة الزمنية

(M_2)، لأنها تحتوي على قمة بارزة (Pics)، و غير متكررة عند القيم ذات القيم الأخرى، الأمر الذي يدعو إلى القيام بعملية التعديل الموسمي (نزع المركبة الموسمية من السلسلة).

ومن الجدول أعلاه نجد أن قيمة T_{CAL} اصغر من قيمة T_{TAB} بالقيمة المطلقة، ومنه نقبل فرضية العدم التي مفادها وجود جذر وحدوي، كما أن قيمة T لستيودنت لمركبة الاتجاه العام في السلسلة LM_2 أكبر من القيمة النظرية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ، وبالتالي نقبل فرضية العدم ليس هناك اتجاه عام.

وخلاصة لتحليلنا لنتائج اختبار (DF)، نستنتج بأن السلسلة التي بين أيدينا هي سلسلة غير مستقرة وهي من النوع DS /TS مع وجود مشتقة.

2- اختبار ديكي فولر الموسع (ADF): وتم تقدير نموذج السلسلة كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): اختبار ديكي فولر الموسع للسلسلة dPib.

	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.254205	0.0018		
Test critical values:				
1% level	-4.440739			
5% level	-3.632896			
10% level	-3.254671			
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DPIB)				
Method: Least Squares				
Date: 05/12/15 Time: 18:11				
Sample (adjusted): 1992 2013				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPIB(-1)	-1.067971	0.203260	-5.254205	0.0000
C	-0.000638	0.019625	-0.032520	0.9744
@TREND(1990)	0.001981	0.001407	1.407977	0.1753
R-squared	0.594880	Mean dependent var		-0.005000
Adjusted R-squared	0.552235	S.D. dependent var		0.061702
S.E. of regression	0.041288	Akaike info criterion		-3.410363
Sum squared resid	0.032389	Schwarz criterion		-3.261584
Log likelihood	40.51399	Hannan-Quinn criter.		-3.375315
F-statistic	13.94981	Durbin-Watson stat		1.608034
Prob(F-statistic)	0.000187			

بعد تقدير النموذج حسب الجدول السابق، نجد أن قيمة T_{CAL} أكبر من قيمة T_{TAB} بالقيمة المطلقة، لذا نقبل الفرضية البديلة التي مفادها عدم وجود جذر وحدوي، وقيمة T لستيوذنت لمركبة الاتجاه العام في السلسلة Pib أكبر من القيمة النظرية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ، وبالتالي نرفض فرضية العدم أي عدم وجود الجذر الوحدوي ولا مركبة الاتجاه العام أي أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى انظر الملحق (7).

3-استقرارية السلسلة Inf : وهي تمثل معدلات التضخم، ومن اجل دراسة استقرارية السلسلة Inf

، نستعمل الاختبارات التالية:

اختبار ديكي فولر (DF):

الجدول (3-5): اختبار ديكي فولر للسلسلة inf .

	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.835937	0.6540		
Test critical values:				
1% level	-4.416345			
5% level	-3.622033			
10% level	-3.248592			
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INF)				
Method: Least Squares				
Date: 05/12/15 Time: 19:26				
Sample (adjusted): 1991 2013				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.288823	0.157316	-1.835937	0.0813
C	6.090130	4.340830	1.402988	0.1760
@TREND(1990)	-0.315360	0.242987	-1.297845	0.2091
R-squared	0.144227	Mean dependent var		-0.600000
Adjusted R-squared	0.058650	S.D. dependent var		5.619204
S.E. of regression	5.451931	Akaike info criterion		6.350924
Sum squared resid	594.4711	Schwarz criterion		6.499032
Log likelihood	-70.03563	Hannan-Quinn criter.		6.388173
F-statistic	1.685346	Durbin-Watson stat		1.593204
Prob(F-statistic)	0.210661			

من الجدول السابق لدينا T_{CAL} أصغر من قيمة T_{TAB} بالقيمة المطلقة، إذن نقبل فرضية العدم التي مفادها وجود جذر وحدوي، وقيمة T لستيوننت لمركبة الاتجاه العام في السلسلة Inf أكبر من القيمة النظرية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ، وبالتالي نقبل فرضية البديل أي عدم وجود مركبة الاتجاه العام.

ومن خلال دالة الارتباط الذاتي للسلسلة Inf (انظر الملحق 6)، يتبين وجود مركبة موسمية من الدرجة الأولى (1) درجة تأخير $p=1$ على طول فترة السلسلة الزمنية، كما تحوي السلسلة مركبة الاتجاه العام لأنها تحتوي على قمة بارزة (Pics) خارج مجال الثقة، الأمر الذي يدعو إلى القيام بعملية التعديل الموسمي (نزع المركبة الموسمية من السلسلة).

وخلاصة لتحليلنا لنتائج ذلك الاختبار، نستنتج بأن السلسلة التي بين أيدينا هي سلسلة غير مستقرة وهي من النوع DS/TS مع وجود مشتقة.

2- اختبار ديكي فولر الموسع: وتم تقدير نموذج السلسلة كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6): اختبار ديكي فولر الموسع للسلسلة dInf.

	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.910245	0.0041		
Test critical values:				
1% level	-4.467895			
5% level	-3.644963			
10% level	-3.261452			
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DINF)				
Method: Least Squares				
Date: 05/12/15 Time: 19:36				
Sample (adjusted): 1992 2013				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINF(-1)	-1.423324	0.289868	-4.910245	0.0001
C	-5.368595	2.708857	-1.981868	0.0639
@TREND(1990)	0.286285	0.186054	1.538722	0.1423
R-squared	0.656461	Mean dependent var		-0.295238
Adjusted R-squared	0.595836	S.D. dependent var		7.997217
S.E. of regression	5.084140	Akaike info criterion		6.259772
Sum squared resid	439.4241	Schwarz criterion		6.458729
Log likelihood	-61.72761	Hannan-Quinn criter.		6.302951
F-statistic	10.82830	Durbin-Watson stat		1.624370
Prob(F-statistic)	0.000325			

بعد تقدير النموذج حسب الجدول (3-4)، نجد أن قيمة T_{CAL} أكبر من قيمة T_{TAB} بالقيمة المطلقة، ومنه نقبل فرضية العدم التي مفادها عدم وجود جذر وحدوي، وقيمة T لستيوذنت لمركبة الاتجاه العام في السلسلة inf أكبر من القيمة النظرية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ، وبالتالي نرفض فرضية العدم أي عدم وجود مركبة الاتجاه العام.

وفي الأخير نستنتج بأن السلسلة $dinf$ هي سلسلة مستقرة، وهذا ما يثبتته المنحنى البياني في الملحق رقم (7).

4-استقرارية السلسلة **Int** : وهي تمثل معدل الفائدة، ومن اجل دراسة استقرارية السلسلة **Int**، نستعمل الاختبارات التالية:

اختبار ديكي فولر (DF):

جدول (3-7): اختبار ديكي فولر للسلسلة **Int**.

	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.105879	0.0191		
Test critical values:				
1% level	-4.416345			
5% level	-3.622033			
10% level	-3.248592			
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INT)				
Method: Least Squares				
Date: 05/12/15 Time: 19:55				
Sample (adjusted): 1991 2013				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INT(-1)	-0.914344	0.222691	-4.105879	0.0005
C	-7.042700	4.443608	-1.584906	0.1287
@TREND(1990)	0.469566	0.316811	1.482166	0.1539
R-squared	0.457657	Mean dependent var		0.470870
Adjusted R-squared	0.403423	S.D. dependent var		12.31988
S.E. of regression	9.515679	Akaike info criterion		7.464866
Sum squared resid	1810.963	Schwarz criterion		7.612974
Log likelihood	-82.84596	Hannan-Quinn criter.		7.502115
F-statistic	8.438517	Durbin-Watson stat		1.857550
Prob(F-statistic)	0.002202			

من الجدول السابق لدينا T_{CAL} أكبر من قيمة T_{TAB} بالقيمة المطلقة، نقبل الفرضية البديلة التي مفادها عدم وجود جذر وحدوي، وقيمة T لستيوذنت لمركبة الاتجاه العام في السلسلة int أكبر من القيمة النظرية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة أي عدم وجود الجذر الوحدوي و مركبة الاتجاه العام وعليه السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى .

و أثبتنا ذلك من خلال دالة الارتباط الذاتي للسلسلة Int (انظر الملحق 6)، وخلاصة لتحليلنا لنتائج ذلك الاختبار، نستنتج بأن السلسلة التي بين أيدينا هي سلسلة مستقرة. وأثبتنا ذلك ومن خلال دالة الارتباط الذاتي للسلسلة Int (انظر الملحق 6)، يتبين أن جميع القيم داخل مجال الثقة.

5-استقرارية السلسلة v : وهي تمثل معدلات سرعة دوران النقود، ومن اجل دراسة استقرارية

السلسلة V ، نستعمل الاختبارات التالية:

اختبار ديكي فولر (DF):

الجدول (3-8): اختبار ديكي فولر للسلسلة V .

	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.210527	0.0195		
Test critical values:				
1% level	-4.571559			
5% level	-3.690814			
10% level	-3.286909			
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(V)				
Method: Least Squares				
Date: 05/12/15 Time: 20:04				
Sample (adjusted): 19912013				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
V(-1)	-1.643813	0.390405	-4.210527	0.0018
C	4.050431	1.001782	4.043224	0.0023
@TREND(1990)	-0.075719	0.020392	-3.713155	0.0040
R-squared	0.778304	Mean dependent var		-0.059444
Adjusted R-squared	0.623117	S.D. dependent var		0.233854
S.E. of regression	0.143565	Akaike info criterion		-0.742953
Sum squared resid	0.206110	Schwarz criterion		-0.347233
Log likelihood	14.68658	Hannan-Quinn criter.		-0.688389
F-statistic	5.015260	Durbin-Watson stat		2.667851
Prob(F-statistic)	0.011341			

ومن خلال دالة الارتباط الذاتي للسلسلة V (انظر الملحق 6)، يتبين وجود مركبة موسمية من الدرجة الأولى (1) درجة تأخير $p=1$ على طول فترة السلسلة الزمنية ، كما تحوي السلسلة مركبة الاتجاه العام لأنها تحتوي على قمة بارزة (Pics) خارج مجال الثقة، الأمر الذي يدعو إلى القيام بعملية التعديل الموسمي (نزع المركبة الموسمية من السلسلة).

وخلاصة لتحليلنا لنتائج ذلك الاختبار، نستنتج بأن السلسلة التي بين أيدينا هي سلسلة غير مستقرة وهي من النوع DS / TS ، والمنحنى البياني في الملحق (6) يؤكد ذلك. وذلك يلزمنا المرور إلى اختبار ديكي فولر الموسع.

2- اختبار ديكي فولر الموسع: وتم تقدير نموذج السلسلة كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-9): اختبار ديكي فولر الموسع للسلسلة dV .

	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.918752	0.0040		
Test critical values:				
1% level	-4.467895			
5% level	-3.644963			
10% level	-3.261452			
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DV)				
Method: Least Squares				
Date: 05/12/15 Time: 20:10				
Sample (adjusted): 1992 2013				
Included observations: 22after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DV(-1)	-1.261005	0.256367	-4.918752	0.0001
C	0.058379	0.115491	0.505490	0.6197
@TREND(1990)	-0.006556	0.008085	-0.810901	0.4286
R-squared	0.590376	Mean dependent var		0.000952
Adjusted R-squared	0.518090	S.D. dependent var		0.317237
S.E. of regression	0.220225	Akaike info criterion		-0.018692
Sum squared resid	0.824482	Schwarz criterion		0.180264
Log likelihood	4.196270	Hannan-Quinn criter.		0.024486
F-statistic	8.167174	Durbin-Watson stat		1.991620
Prob(F-statistic)	0.001385			

بعد تقدير النموذج حسب الجدول (3-9)، نجد أن قيمة T_{CAL} أكبر من قيمة T_{TAB} بالقيمة المطلقة، ومنه نقبل فرضية العدم التي مفادها عدم وجود جذر وحدوي، وقيمة T لستيوذنت مركبة الاتجاه العام في السلسلة inf أكبر من القيمة النظرية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة أي عدم وجود مركبة الاتجاه العام.

وفي الأخير نستنتج بأن السلسلة dV هي سلسلة مستقرة من الدرجة الأولى، وهذا ما يثبت المنحنى البياني في الملحق رقم (6)

المطلب الثالث: تقييم النموذج.

بالاعتماد على النموذج الخطي التالي:

$$\text{Log}Rm_2 = \beta_0 + \beta_1 \text{Log}Rpib + \beta_2 \text{Inf} + \beta_3 \text{Int} + \beta_4 V + \varepsilon$$

وبعد رصد المتغيرات ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات، نقوم بإدخال بيانات السلاسل المستقرة في برنامج Eviews7 وذلك بغرض تقدير معادلة النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى تحصلنا على النتائج التالية:

جدول (3-10): نتائج التقدير للنموذج الخطي للطلب على النقود في الجزائر 2013/1990.

Dependent Variable: DM2				
Method: Least Squares				
Date: 05/12/15 Time: 21:41				
Sample (adjusted): 1991 2013				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPIB	0.919201	0.045009	20.42240	0.0000
DV	-0.209576	0.009603	-21.82302	0.0000
DINF	-0.000286	0.000309	-0.925019	0.3672
INT	0.000123	0.000257	0.480137	0.6369
C	-0.002988	0.002035	1.468723	0.1592
R-squared	0.979097	Mean dependent var		0.029130
Adjusted R-squared	0.974452	S.D. dependent var		0.047474
S.E. of regression	0.007588	Akaike info criterion		-6.734805
Sum squared resid	0.001036	Schwarz criterion		-6.487958
Log likelihood	82.45026	Hannan-Quinn criter.		-6.672724
F-statistic	210.7785	Durbin-Watson stat		2.208102
Prob(F-statistic)	0.000000			

ومن الجدول أعلاه كانت نتائج النموذج كالتالي:

جدول(3-11): النتائج المتحصل عليها من تقدير النموذج .

$$\text{LogRm}_2 = -0.002 + 0.919\text{LogRpib} - 0.0002\text{Inf} + 0.0001\text{Int} - 0.209V$$

$$(1.468) \quad (20.242) \quad (-0.925) \quad (0.480) \quad (-21.823)$$

$$R_2 = 0.97$$

$$\bar{R}_2 = 0.97$$

$$F = 210.97$$

$$N = 23$$

$$DW = 2.20$$

$$PROB = 0.0000$$

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews7.

حيث أن: القيم بين قوسين تعبر عن القيم الإحصائية ل T

R_2 معامل التحديد.

\bar{R}_2 معامل التحديد المصحح.

N عدد المشاهدات.

DW إحصائية درين واطسون.

F إحصائية فيشر.

1- اختبار معلمات النموذج.

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر لدالة الطلب على النقود، لابد من دراسة مدى صحة الاختبارات وفرضياتها سيتم دراسة النموذج الخطي من النواحي الثلاث: الاقتصادية والإحصائية والقياسية.

1- اختبار النتائج وفق الناحية الاقتصادية.

يتم اختبار النموذج من الناحية الاقتصادية، لتحديد مدى مطابقتها للتوقعات المسبقة، ومن الناحية الإحصائية لتحديد مدى معنوياتها. وذلك من خلال دراسة مدى مطابقة المعلمات مع التوقعات المسبقة، من خلال الجدول السابق:

بما أن الثابت β_0 سالب نستنتج أن هناك متغيرات تفسيرية تؤثر سلبا على المتغير التابع حجم الكتلة النقدية الحقيقية RM_2 .

أ/ الناتج الداخلي الخام $Rpib$: تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد على أن العلاقة بين الكتلة النقدية الحقيقية والناتج الداخلي الخام أي المتغير المفسر علاقة طردية، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر والدراسات السابقة ومنطق النظرية الاقتصادية خاصة الكيترية، ومنه إذا تغير الناتج الداخلي الخام بوحدة واحدة فإن حجم الكتلة النقدية الحقيقية سيتغير 0.91 وحدة ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية.

ب/ معدل الفائدة الحقيقي Int : تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار على العلاقة الطردية بين معدل الفائدة الحقيقية وحجم الكتلة النقدية، وهذه النتيجة غير متفقة مع التوقعات القبلية ومنطق النظرية الاقتصادية، ومنه إذا زاد معدل الفائدة الحقيقية بوحدة واحدة، يرتفع حجم الكتلة النقدية ب 0.0001 وحدة، ومنه هذا المتغير غير مقبول من الناحية الاقتصادية.

ج/ معدل التضخم Inf : الإشارة السالبة في معادلة الانحدار تدل على وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم وحجم الكتلة النقدية، وهذا ما يتفق مع التوقعات المسبقة ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث انه إذا زاد التضخم، بوحدة واحدة انخفض حجم الكتلة النقدية أي ينخفض الطلب على النقود ب 0.0002 وحدة، ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية فحسب فريدمان فان الارتفاع المستمر في معدلات التضخم يفقد النقود قيمتها الحقيقية، مما يؤدي إلى تراجع الطلب على النقود والسعي للاحتفاظ ببدائل أخرى.

د/معدل دوران النقود v : الإشارة السالبة في معادلة الانحدار تدل على وجود علاقة عكسية بين معدل دوران النقود وحجم الكتلة النقدية، وهذا ما يتفق مع التوقعات المسبقة ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث انه إذا زادت سرعة دوران النقود بوحدة واحدة انخفض حجم الكتلة النقدية أي ينخفض الطلب على النقود ب 0.2 وحدة، ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية.

ب/الاختبار من الناحية الإحصائية:

1/اختبار المعنوية الكلية.

من اجل اختبار المعنوية الكلية للنموذج نعتمد على معامل التحديد المصحح لمعرفة مدى توفيق وجودة النموذج واختبار فيشر وهذا لمعرفة تأثير المتغيرات التفسيرية على المتغير التابع في نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

-معامل التحديد المصحح \bar{R}_2 : من الجدول السابق قدر معامل التحديد ب 0.97، أما معامل التحديد المصحح فقدر ب 0.97 وهي قريبة جدا من الواحد، ويدل هذا على أن المتغيرات التفسيرية لها قدرة تفسيرية أو فسرت التغير الناتج ب 97 % وهذا يدل على وجود ارتباط قوي بين حجم الكتلة النقدية والمتغيرات التفسيرية، أما 3% الباقية تفسرها عوامل أخرى.

-اختبار فيشر F : من الجدول السابق تقدر قيمة F_{CAL} ب 210.77، أما الجدولية عند درجة حرية البسط $K = 4$ ودرجة حرية المقام $(N - K - 1)$ أي أن $F_{18}^4 = 3.01$ ومنه $F_{CAL} > F_{TAB}$ إذن نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي يوجد على الأقل عنصر واحد لا يساوي الصفر، أي أن النموذج له معنوية كلية.

-اختبار المعنوية الجزئية T: يستخدم اختبار T لتقييم معنوية تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وهي كآلاتي:

لدينا: T الجدولة عند $\alpha = 5\%$ تساوي: $T_{23-4}^{0.05} = 1.729$ ، أما بالنسبة إلى T_{CAL} لكل معامل فهي كآلاتي:

جدول(3-12): المعنوية الجزئية للمعالم عند مستوى معنوية 5%.

المعالم	T_{cal} بالقيمة المطلقة	T_{tab}	المقارنة	اتخاذ القرار
β_0	1.46	1.729	$T_{tab} > T_{cal}$	ليس ل β_0 معنوية إحصائية عند 5%
β_1	20.42	1.729	$T_{tab} < T_{cal}$	ل β_1 معنوية إحصائية عند 5%
β_2	-0.92	1.729	$T_{tab} > T_{cal}$	ليس ل β_2 معنوية إحصائية عند 5%
β_3	0.48	1.729	$T_{tab} > T_{cal}$	ليس ل β_3 معنوية إحصائية عند 5%
β_4	-21.82	1.729	$T_{tab} < T_{cal}$	ل β_4 معنوية إحصائية عند 5%

من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews7

ا/من اجل المعامل β_0 الثابت، لدينا: $T_{CAL} = 1.46$ ومنه فان t المحسوبة بالقيمة المطلقة اصغر من T الجدولة ومنه نقبل الفرضية البديلة أي ليس للإحصائية معنوية.

ب/من اجل المعامل β_1 للمتغير التفسيري Rpib قيمة T المحسوبة تساوي 20.42 وهي اكبر من T الجدولية ومنه نقبل الفرضية البديلة أي أن للناتج الداخلي الخام معنوية إحصائية عند مستوى معنوية .

ج/من اجل المعامل β_2 للمتغير التفسيري معدل التضخم Inf، قيمة T المحسوبة تساوي -0.92 وهي اصغر من T الجدولة بالقيمة المطلقة ومنه سنقبل الفرضية الصفرية أي ليس لمعدل التضخم معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% .

د/من اجل المعامل β_3 للمتغير التفسيري معدل الفائدة الحقيقية Int ، قيمة T المحسوبة تساوي 0.48 وهي اصغر من T الجدولة بالقيمة المطلقة ومنه سنرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم أي ليس لمعدل الفائدة معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%. نلاحظ أن معدل الفائدة لا يؤثر على

الطلب على الأرصد النقدية بالمفهوم الواسع فالدخل وحده الذي يحددها وهذا يكون ممكنا في الأجل القصير فقط بحيث يؤثر على بعض⁽¹⁾ وليس كل مكونات الكتلة الحقيقية M_2 .

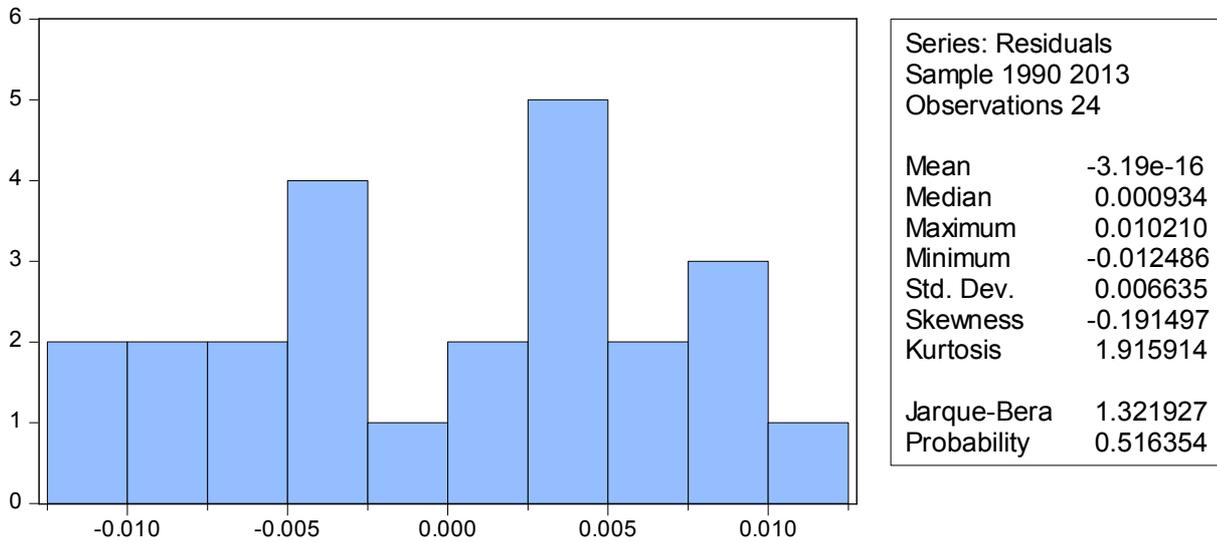
ومنه نستخلص انه وحسب اختبار المعنوية الجزئية فان المتغيرات التفسيرية التي لها معنوية إحصائية عند 5% تتمثل في الدخل الحقيقي $Rpib$ وسرعة دوران النقود V .

ج-الدراسة القياسية: سيتم اختبار النموذج وفق الدراسة القياسية ، من اجل معرفة ما إذا تحققت شروط المربعات الصغرى، لان توافر شروط المربعات الصغرى، أهم شرط في الدراسة القياسية.

1/اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي: يستخدم اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي أي حدود الخطأ الناتجة عن تقدير النموذج، وتم دراسة اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي عن طريق اختبار $Jaque - berra$ وأثبتت النتائج أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي بطريقتين :

الأولى :بيانيا.

الشكل (3-11) : يمثل اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي.



نلاحظ من خلال المدرج التكراري للمنحنى أن البواقي تتخذ التوزيع الطبيعي، وان قيمة probability اكبر من درجة المعنوية 0.05 وهذا ما يثبت صحة فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي.

1 يؤثر معدل الفائدة على النقد القانوني والودائع تحت الطلب والودائع لأجل

ثانيا: حسابيا.

من خلال المدرج التكراري يمكننا القيام باختبارات التحديد وذلك من خلال معامل التفلطح ومعامل التناظر. نقوم بتطبيق هذا الاختبار اعتمادا على قيم المعاملات (Kurtosis, Skewness) و

Jaque – berra

اختبار التناظر: ويحسب معامل التناظر كالاتي:

$$Y_1 = \frac{|S_k^{1/2} - 0|}{\sqrt{\frac{6}{n}}} = \frac{0.30}{\sqrt{\frac{6}{23}}} = 0.58$$

ومنه نقوم بمقارنة Y_1 مع القيمة الجدولية 1.96 ومنه: $Y_1 < 1.96$ وهذا يعني قبول فرضية

التناظر.

اختبار التفلطح: عند تمثيل التوزيع التكراري في شكل منحنى تكراري ، قد يكون هذا المنحنى منبسط، أو مدبب ، فعندما يتركز عدد أكبر من القيم بالقرب من منتصف المنحنى، ويقبل في طرفيه، يكون المنحنى مدببا ، وعندما يتركز عدد أكبر على طرفي المنحنى ، ويقبل بالقرب من المنتصف يكون المنحنى مفرطحا ، أو منبسطا، ويظهر ذلك من خلال اختبار التفلطح.

$$Y_2 < 1.96 \text{ نستنتج أن: } Y_2 = \frac{|Ku - 3|}{\sqrt{\frac{24}{N}}} = \frac{1.91 - 3}{\sqrt{\frac{24}{23}}} = -1.02$$

بما أن $Y_2 < 1.96$ و $Y_1 < 1.96$ فان: البواقي تتخذ التوزيع الطبيعي.

و للتأكيد نقوم بمقارنة إحصائية *Jaque – berra* مع القيمة الجدولية ويكون ذلك كالاتي:

$$JB = 0.51 \chi_2^2 = 5.99$$

وهي أقل تماما من توزيع "كي دو" أي χ^2 والتي توافق $X_{0.05}^2 = 5.99$ أنظر الملحق رقم

(10)، إذن نقبل H_1 ونرفض H_0 وعليه فأن سلسلة النموذج تتمتع بخصائص التوزيع الطبيعي.

ب/ اختبار فرضية انعدام الارتباط الذاتي DW.

وهو من أهم شروط المربعات الصغرى ويعرف بشرط الاستقلال الذاتي للبواقي وكما عرفنا فرضيته سابقاً، سنقوم بعدها بحساب القيمة الحرجة عند d_u و d_l وذلك وفقاً لعدد المتغيرات المستقلة $k=4$ ودرجات حرية الخطأ $N=23$ ومنه نجد:

$$d_u = 1.79 -$$

$$d_l = 0.99 -$$

$$DW_{CAL} = 2.20 \text{ وبما أن}$$

فان : $d_u < DW < 4 - d_u$ إذن نقبل الفرض العدمي H_0 ومفاده عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء وهذا يدل على أن النموذج جيد.

ج/ اختبار تجانس البواقي (ثبات التباين):

جدول (3-13) يمثّل اختبار تجانس البواقي.

أشارت نتائج اختبار Arch، لاختبار تجانس حدود الخطأ أي البواقي إلى عدم معنوية الاختبار، حيث بلغت قيمة الاختبار $F=1.28$. بمستوى دلالة محسوب $P\text{-VALUE}=0.27$ وهي غير معنوية إحصائياً و بذلك نستنتج تحقق شرط تجانس حدود الخطأ.

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	1.281694	Prob. F(1,20)	0.2710	
Obs*R-squared	1.324954	Prob. Chi-Square(1)	0.2497	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 05/13/15 Time: 01:15				
Sample (adjusted): 1992 2013				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.79E-05	1.62E-05	3.566423	0.0019
RESID^2(-1)	-0.247719	0.218810	-1.132119	0.2710
R-squared	0.060225	Mean dependent var	4.63E-05	
Adjusted R-squared	0.013236	S.D. dependent var	5.93E-05	
S.E. of regression	5.89E-05	Akaike info criterion	-16.55546	
Sum squared resid	6.93E-08	Schwarz criterion	-16.45628	
Log likelihood	184.1101	Hannan-Quinn criter.	-16.53210	
F-statistic	1.281694	Durbin-Watson stat	2.124093	
Prob(F-statistic)	0.270976			

شكل رقم (3-12) يمثل تجانس البواقي.

كما يمكن تأكيد اختبار تجانس البواقي من خلال الشكل التالي الذي يمثل دالة الارتباط الذاتي للبواقي بحيث نلاحظ أن جميع القيم البواقي توزعت داخل مجال الثقة أي ليس هناك أي قيمة بارزة خارج مجال الثقة.

Date: 05/14/15 Time: 10:59
Sample: 1991 2013
Included observations: 23

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.240	-0.240	1.5058	0.220
		2 -0.225	-0.299	2.8867	0.236
		3 -0.119	-0.304	3.2944	0.348
		4 0.307	0.126	6.1549	0.188
		5 -0.086	-0.055	6.3929	0.270
		6 -0.094	-0.047	6.6892	0.351
		7 -0.127	-0.158	7.2667	0.402
		8 -0.056	-0.337	7.3877	0.495
		9 0.045	-0.239	7.4703	0.588
		10 0.138	-0.060	8.3155	0.598
		11 -0.106	-0.145	8.8533	0.635
		12 -0.095	-0.173	9.3295	0.675

كما يمكن اختبار ثبات التباين باستعمال اختبار معنوية المعامل ويكون كالتالي:

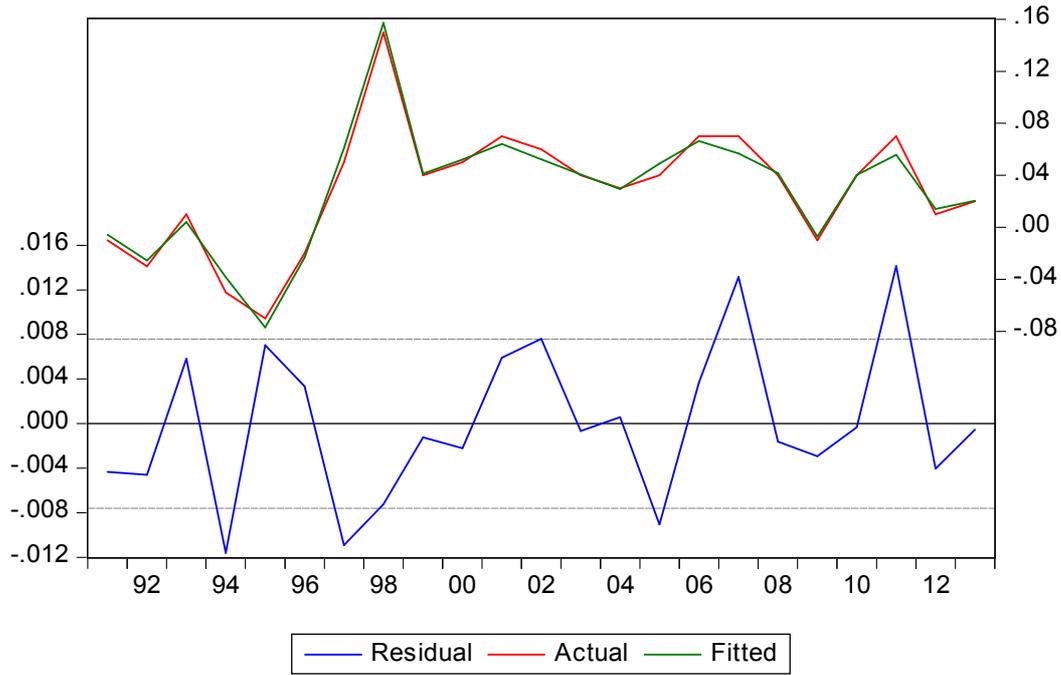
اختبار معنوية Q-stat: كون الإحصائية $Q=9.32$ أكبر من 1.96 من جدول توزيع 'كي-دو' السابق أي χ^2_2 عند مستوى معنوية 5% يمكننا رفض الفرضية $(H_0: Q=0)$ المقدرة ل Q تختلف عن الصفر.

د/المقارنة بين القيم الحقيقية والقيم المقدرة:

من أحد شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS) افتراض أن متوسط البواقي الناتجة من النموذج المقدر مساوياً للصفر أو لا يختلف جوهرياً عنه، وذلك بطرح القيم المقدرة من القيم الحقيقية للحصول على البواقي وإجراء اختبار (T-test) للفرضية العدمية التي تنص على أن متوسط البواقي يساوي صفراً، وقد كانت نتائج اختبار T غير معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة 5% حيث بلغت قيمة الاختبار المحسوبة $T=-4.81$ وبلغت قيمة الدلالة المحسوبة $P\text{-value}=0.049$ من

الملحق (8) وبالتالي نستنتج قبول الفرض العدمي القائل بأن متوسط البواقي يساوي صفرًا ، والشكل البياني التالي يوضح ذلك.

شكل (3-13): المقارنة بين القيم الحقيقية والقيم المقدرة لنموذج الدراسة.



من خلال الشكل أعلاه يمكننا ملاحظة شبه المطابقة بين منحنيين السلسلة الأصلية (Actuel) ومنحنى السلسلة المقدرة (Fitted) وهذا يزيد من أهمية النموذج المختار ودقته.

د/اختبار وجود التعدد الخطي:

من أهم فرضيات النموذج الخطي المتعدد، عدم وجود التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، وللتأكد نستخدم اختبار فريش Frisch والذي ينص على أن يتم اختبار كل متغير على حدى ، وذلك من أجل معرفة مدى تأثير كل متغير على المتغير التابع، ثم يتم التحقق من ذلك والتحقق من ذلك باستخدام نموذج الانحدار التدريجي.

–المحدار الكتلة النقدية (RM₂) على الناتج الداخلي الحقيقي (Rpib) :

$$RM_2 = -3.14 + 1.27 Rpib$$

$$(-5.27) \quad (22.7)$$

$$R_2 = 0.95 \quad \bar{R}_2 = 0.95 \quad prob = 0.000$$

$$N = 23 \quad DW = 1.29 \quad F = 518.3$$

نلاحظ من خلال النموذج أن المتغير التفسيري الناتج الداخلي مقبول من الناحية الاقتصادية وذلك كونه يرتبط بعلاقة موجبة بالكتلة النقدية، وهذا ما يتفق مع التوقعات القبلية ومنطق النظرية الاقتصادية، أما من الناحية الإحصائية يتم قبول معلمة الناتج الداخلي الحقيقي، وهذا من خلال اختبار المعنوية الجزئية حيث أن قيمة $T=22.7$ وهي أكبر من القيمة الجدولية $T_{TAB}=1.729$ وقدر معامل التحديد المصحح $R_2=95\%$ مما يؤكد وجود ارتباط قوي بين الناتج الداخلي الحقيقي والكتلة النقدية، كما يتمتع النموذج بـمعنوية كلية، كون إحصائية فيشر $F=518.03$ وهي أكبر من F الجدولية عند مستوى معنوية 5%.

–المحدار RM2 على Inf

$$RM_2 = 10.59 - 0.017 Inf$$

$$(166.73) \quad (-3.80)$$

$$R_2 = 0.39 \quad \bar{R}_2 = 0.36 \quad prob = 0.0009$$

$$N = 23 \quad DW = 0.22 \quad F = 14.48$$

نلاحظ من خلال النموذج أن المتغير التفسيري معدل التضخم مقبول من الناحية الاقتصادية وذلك كونه يرتبط بعلاقة عكسية بالكتلة النقدية، وهذا ما يتفق مع التوقعات القبلية ومنطق النظرية الاقتصادية التي تفسر هذه العلاقة انه كلما ارتفع المستوى العام للأسعار تزداد حدة التضخم

فتنخفض القيمة الحقيقية للنقود فيتراجع الطلب عليها واستبدالها بالمعادن أو بأدوات أخرى تحظى بالقبول العام وتؤدي وظيفة مخزن للقيمة، أما من الناحية الإحصائية يتم قبول معلمة معدلات التضخم، وهذا من خلال اختبار المعنوية الجزئية حيث أن قيمة $T = -3.80$ وهي أكبر من القيمة الجدولية $T_{TAB} = 1.729$ بالقيمة المطلقة وقدر معامل التحديد المصحح $R_2 = 39\%$ مما يؤكد وجود ارتباط متوسط بين معدل التضخم والكتلة النقدية، كما أن النموذج يتمتع بمعنوية كلية، كون إحصائية فيشر $F = 14.48$ وهي أكبر من F الجدولية عند مستوى معنوية 5% .

-المحدد RM_2 على Int :

$$RM_2 = 10.44 + 0.007 Int$$

$$(179.45) \quad (1.16)$$

$$R_2 = 0.058$$

$$\bar{R}_2 = 0.015$$

$$prob = 0.25$$

$$N = 23$$

$$DW = 0.13$$

$$F = 1.35$$

من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق (07).

نلاحظ من خلال النموذج أن المتغير التفسيري معدل الفائدة الحقيقية غير مقبول من الناحية الاقتصادية وذلك كونه يرتبط بعلاقة طردية بالكتلة النقدية، وهذا لا يتفق مع التوقعات القبلية ومنطق النظرية الاقتصادية فكل النظريات الاقتصادية تقر بوجود العلاقة العكسية بين الفائدة والطلب على النقود فكلما ارتفعت أسعار الفائدة انخفض الطلب على النقود بحيث يتجه الأفراد إلى الادخار في البنوك من اجل الربحية، أما من الناحية الإحصائية يتم رفض معلمة معدلات الفائدة، وهذا من خلال اختبار المعنوية الجزئية حيث أن قيمة $T = 1.16$ وهي اصغر من القيمة الجدولية $T_{TAB} = 1.729$ أي ليس لمعدل الفائدة معنوية إحصائية، وقدر معامل التحديد المصحح $R_2 = 5\%$ مما يؤكد وجود ارتباط خطي ضعيف جدا بين معدل الفائدة الحقيقية والكتلة النقدية، كما أن النموذج لا يتمتع بمعنوية كلية، كون إحصائية فيشر $F = 1.35$ وهي اصغر من F الجدولية عند مستوى معنوية 5% .

انحدار RM_2 على V :

$$RM_2 = 11.58 - 0.64V$$

$$(66.29) \quad (-6.72)$$

$$R^2 = 0.67$$

$$\bar{R}^2 = 0.65$$

$$prob = 0.0000$$

$$N = 23$$

$$DW = 0.71$$

$$F = 45.28$$

نلاحظ من خلال النموذج أن المتغير التفسيري سرعة دوران النقود مقبول من الناحية الاقتصادية وذلك كونه يرتبط بعلاقة عكسية بالكتلة النقدية، وهذا ما يتفق مع التوقعات القبلية ومنطق النظرية الاقتصادية ومفادها انه كلما زادت سرعة دوران النقود انخفض الطلب عليها ، أما من الناحية الإحصائية يتم قبول معلمة سرعة دوران النقود، وهذا من خلال اختبار المعنوية الجزئية حيث أن قيمة $T = -6.72$ وهي اكبر من القيمة الجدولية $T_{TAB} = 1.729$ بالقيمة المطلقة، كما قدر معامل التحديد المصحح $R_2 = 67\%$ مما يؤكد وجود ارتباط سالب قوي بين سرعة دوران النقود والكتلة النقدية، كما يتمتع النموذج يتمتع بمعنوية كلية، كون إحصائية فيشر $F = 45.28$ وهي اكبر من F الجدولية عند مستوى معنوية 5%.

بعد إجراء الانحدار للمتغير التابع على المتغيرات المستقلة كل على حدى، سنقوم الآن باختيار معادلة الانحدار الأفضل من حيث النتائج، وبيننا هذا في الجدول التالي:

جدول(3-14): اختيار معادلة الانحدار الأفضل.

النموذج	إحصائية T	إحصائية F	Akaike criterion	Schwarz criterion	S.E of reg	المعنوية الاقتصادية	R ₂
النموذج 1	22.7	518.3	2.76	2.66	0.05	نعم	0.95
النموذج 2	3.80	14.84	3.13	3.03	0.22	نعم	0.39
النموذج 3	1.16	1.35	0.37	0.47	0.28	لا	0.05
النموذج 4	6.72	45.28	0.68	0.58	0.16	نعم	0.67

من خلال مجموع النماذج المقدرة نلاحظ أن النماذج (1,2,4) هي النماذج المقبولة ، وذلك كون أن معادلات انحدارها أعطتنا أفضل النتائج سواء من الناحية الإحصائية وذلك عن طريق اختبارات T, F و R^2 كما نجد أن معادلة النموذج الثالث غير مقبولة فمتغير أسعار الفائدة الحقيقية ليس لها معنوية عند مستوى معنوية 5% فهي غير مقبولة إحصائيا، كما نلاحظ أن معامل انحدار أسعار الفائدة موجب وهذا ما يتنافى ومنطق النظرية الاقتصادية خاصة منها الكيترية والتي بنت أسس نظرية التفضيل النقدي ومصيدة السيولة على أساس العلاقة العكسية بين أسعار الفائدة والطلب على النقود، لذا فمعادلة النموذج الثالث مرفوضة حيث ليس لها معنوية إحصائية كلية وجزئية، و لم تفسر التغير الناتج في الكتلة النقدية الحقيقية سوى ب 5% أي ارتباط أسعار الفائدة بالطلب على النقود ارتباط جد ضعيف وهذا بأكبر معامل خطأ قدر ب 5% ، وحتى من خلال مقارنة معياري

Schwarz criterion-

Akaike criterion-

يتم قبول النماذج الثلاث المختارة ويتم رفض النموذج رقم (3) أي رفض متغير أسعار الفائدة كمتغير تفسيري للطلب على النقود. وسنؤكد دراستنا لاختبار التعدد الخطي من خلال مصفوفة الارتباط **Correlation matrix** ويكون هذا الاختبار كالاتي:

جدول (3-15): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية.

	DM2	DPIB	DV	INT
DM2	1.000000	0.195050	-0.694630	0.432464
DPIB	0.195050	1.000000	0.558981	-0.515585
DV	-0.694630	0.558981	1.000000	-0.729339
INT	0.432464	-0.515585	-0.729339	1.000000

نلاحظ من خلال مصفوفة الارتباط أن الارتباط بين المتغيرين V و Int بحيث تفوق قيمة 0.7 ومنه نقبل فرضية وجود ارتباط قوي بين المتغيرين المذكورين ويوجد تعدد خطي مفاده أن V و Int يؤثران بنفس الطريقة على المتغير التابع ومنه يجب إقصاء احد هذين المتغيرين، نقوم بمقارنة ارتباط Int و V بالمتغير التابع الكتلة النقدية الحقيقية نجد أن متغير سرعة دوران النقود له ارتباط بالمتغير التابع أقوى من ارتباط أسعار الفائدة بالمتغير التابع لذا سنقوم بإقصاء متغير أسعار الفائدة.

وللتأكيد أكثر على الطريقة المتبعة في إقصاء المتغير الذي لا يفسر التغير في الكتلة النقدية بعد القيام باختبار التعدد الخطي ل $Frisch$ ، نقوم الآن بتقدير نموذج لدالة الطلب على النقود ف الجزائر خلال فترة 2013/1990 من خلال منهجية الانحدار التدريجي $Stepwise$ والتي تقوم بدورها بتقدير معادلة نموذج الانحدار الأمثل أوتوماتيكيا بالبرنامج الإحصائي $Eviews7$.

-تقييم النموذج باستخدام منهجية الانحدار التدريجي $Stepwise$:

من خلال تقييمنا للنموذج عن طريق الانحدار المعياري، قمنا بإدخال المتغيرات جملة وقمنا بتحليل النتائج المتحصل عليها بعدها قمنا باختبار كشف التعدد الذاتي ل $Frisch$ وأكدنا ذلك باختبار مصفوفة الارتباط $Correlation matrix$ ، قمنا بتقييم النموذج مرة أخرى باستعمال منهجية $STEPWISE$ أو الانحدار التدريجي ومفادها معرفة أي المتغيرات له قدرة تفسيرية أكبر على المتغير التابع من اجل استبعاد المتغيرات التفسيرية غير المؤثرة.

الجدول (3-16): المتغيرات المقبولة والمقصية إحصائيا واقتصاديا في النموذج الملحق (.)

الطريقة	المتغيرات المقصية	المتغيرات المقبولة	النموذج
الانحدار التدريجي	Int	-Rpib -Inf -V	1

من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 7

من خلال ملاحظتنا لمخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 7 نلاحظ أن البرنامج قام باستبعاد متغير أسعار الفائدة الحقيقية كونها لا تؤثر في الطلب على النقود في الجزائر وخلال فترة الدراسة انظر الملحق (8).

الجدول رقم (3-17): نتائج نموذج الانحدار التدريجي وفق طريقة **Stepwise**.

$RM_2 = 0.002 + 0.915 Rpib - 0.212 V - 0.003 Inf$		
$(-1.46) \quad (21.04) \quad (-28.73) \quad (-1.11)$		
$R_2 = 0.97$	$\bar{R}_2 = 0.97$	$prob = 0.0000$
$N = 23$	$DW = 2.16$	$F = 292.81$

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 7

1/الدراسة الاقتصادية:

-بما أن الثابت β_0 موجب فهناك متغير تفسيري يؤثر على المتغير التابع بعلاقة طردية قوية جدا وهذا المتغير هو الدخل الحقيقي.

أ/ الناتج الداخلي الخام (Rpib) : تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار التدريجي أن العلاقة بين الكتلة النقدية الحقيقية والناتج الداخلي الخام علاقة طردية، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر والدراسات السابقة ومنهجية الانحدار المعياري السابقة، ومنه إذا تغير الناتج الداخلي الخام بوحدة واحدة فإن حجم الكتلة النقدية الحقيقية سيتغير 0.91 وحدة، ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية وهو المتغير الوحيد الذي يؤثر بالإيجاب في الطلب على النقود باستعمال الانحدار التدريجي.

ب/ معدل سرعة دوران النقود V : تدل الإشارة السالبة في معادلة الانحدار التدريجي أن العلاقة بين الكتلة النقدية الحقيقية و معدل سرعة دوران النقود علاقة عكسية ، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر والدراسات السابقة ومنهجية الانحدار المعياري السابقة، ومنه إذا زادت سرعة دوران النقود بوحدة واحدة فإن حجم الكتلة النقدية الحقيقية سينخفض ب 0.21 وحدة، ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية.

ب/ معدل التضخم Int : تدل الإشارة السالبة في معادلة الانحدار التدريجي أن العلاقة بين الكتلة النقدية الحقيقية و معدل التضخم علاقة عكسية ، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر والدراسات السابقة ومنهجية الانحدار المعياري السابقة، ومنه إذا ارتفع معدل التضخم بوحدة واحدة فإن حجم الكتلة النقدية الحقيقية ممثلة بالطلب على النقود في الجزائر وخلال فترة الدراسة، سينخفض ب 0.003 وحدة، ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية

أما بالنسبة للمتغيرين التفسيريين معدل الفائدة و معدل التضخم، فقد تم إقصاؤهما من طرف النموذج وهذا من خلال الملحق رقم (9)

2/ الدراسة الإحصائية:

أ/ اختبار المعنوية الكلية F :

– اختبار جودة الارتباط والتوفيق R^2 :

من الجدول السابق قدر معامل التحديد ب 0.97، وكذلك معامل التحديد المصحح فقدر كذلك ب 0.97 وهي نفس النتيجة وهي بدورها قريبة جدا من الواحد، ويدل هذا على أن المتغيرات

التفسيرية ($Rpib.V.Inf$) لها قدرة تفسيرية قوية. بمعنى أنها فسرت التغير الناتج في الطلب على النقود، ب 97 % وهذا يدل على وجود ارتباط قوي بين حجم الكتلة النقدية والمتغيرات التفسيرية المختارة، أما 3% الباقية تفسرها عوامل أخرى.

- اختبار فيشر F:

من الجدول السابق تقدر قيمة F_{CAL} ب 292.81، أما الجدولية عند درجة حرية البسط $K = 3$ لأننا نعلم في هذه الطريقة على المتغيرات التفسيرية المقبولة فقط، ونلغي تلك التي أقصاها البرنامج ودرجة حرية المقام $N - K - 1 = 19$ أي أن: $F_{19}^3 = 3.13$

$$F_{TAB} < F_{CAL} \text{ ومنه}$$

إذن نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي يوجد على الأقل عنصر واحد لا يساوي الصفر وله معنوية إحصائية، وهذا المتغير متمثل في الدخل الخام الحقيقي أي أن النموذج له معنوية كلية.

ب/ اختبار المعنوية الجزئية T:

يستخدم اختبار T لتقييم معنوية تأثير المتغيرات المستقلة المختارة، وبتغير عدد المتغيرات المقصية بإتباع منهج الانحدار التدريجي و أيضا تغير عدد المشاهدات بعد استقرار السلاسل الزمنية بدرجة تأخير $p=1$ نعيد مقارنة T_{CAL} بنظيرتها الجدولية .

$$T_{20}^{0.05} = 1.725 \text{ ومن جدول توزيع 'ت' نجد أن:}$$

جدول رقم (3-18): اختبار المعنوية الجزئية لنموذج الانحدار التدريجي Stepwise

المعالم	T _{cal} بالقيمة المطلقة	T _{tab}	المقارنة	اتخاذ القرار
β_0	-1.46	1.725	$T_{cal} < T_{tab}$	ليس ل β_0 معنوية إحصائية عند 5%
β_1	21.04	1.725	$T_{cal} > T_{tab}$	ل β_1 معنوية إحصائية عند 5%
β_2	-28.73	1.725	$T_{cal} > T_{tab}$	ل β_2 معنوية إحصائية عند 5%
β_3	-1.11	1.725	$T_{cal} < T_{tab}$	ليس ل β_3 معنوية إحصائية عند 5%

أي أن للدخل الحقيقي الخام، وسرعة دوران النقود دلالة أو معنوية إحصائية على حجم الكتلة النقدية الحقيقية عند مستوى معنوية 5%، وحسب فريدمان فان النقود تعتبر سلعة فاخرة وتطلب لذاها ذلك أن مرونة متغير الدخل الحقيقي مع المتغير التابع تقارب الواحد الصحيح.

أما متغير معدلات التضخم ورغم انه مقبول من الناحية الاقتصادية، ورغم انه أدرج كمتغير مقبول سواء بمنهجية الانحدار المعياري سواء بمنهجية الانحدار التدريجي إلا انه لا يتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، فالتضخم متغير يفسر الطلب على النقود بالعلاقة العكسية فالارتفاع المستمر في الأسعار يؤدي إلى فقدان النقود لقيمتها الشرائية وتصبح اقل جاذبية، وهذا ما يدفع الأفراد إلى التوجه نحو اقتناء أصول أو سلع عينية أخرى تكون أكثر أمانا و تشتمل على وظيفة النقود المتمثلة في كونها مخزنا للقيمة.

خلاصة الفصل:

-بعد التعرف على مفهوم الاقتصاد القياسي وأهميته في رصد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، وباستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد باعتماد طريقة المربعات الصغرى قمنا بدراسة قياسية لدالة الطلب على النقود في الجزائر ورصد تأثير المتغيرات التفسيرية على حجم الكتلة النقدية الحقيقية ممثلة في الطلب على النقود، وذلك عن طريق استخدام برنامج Eviews 7 خلال الفترة 2013/1990، من اجل تحليل العلاقة بين الكتلة الحقيقية بالمفهوم الواسع، و كل من الدخل الحقيقي الخام ومعدل التضخم ومعدلات الفائدة الحقيقية ومعدلات سرعة دوران النقود.

-بعدها وفي مرحلة التقدير قمنا بإجراء دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية كإجراء قبل الفحص الشامل للاختبارات الاقتصادية، الإحصائية منها والقياسية من اجل معرفة أي المتغيرات له القدرة التفسيرية الأكبر في تفسير التغيرات الطارئة في المتغير التابع، وذلك من اجل تقييم نموذج الانحدار المتحصل عليه.

تمثلت هذه الاختبارات في :

- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

- اختبار مدى توافر شروط المربعات الصغرى.

-اختبار المعنوية الكلية.

-اختبار المعنوية الجزئية.

ومن اجل الدقة في الدراسة وقصد معرفة أي المتغيرات له التأثير المعنوي الأكبر على حجم الكتلة النقدية الحقيقية، ومن اجل إقصاء المتغيرات التفسيرية التي لا تؤثر بصفة حقيقية وليس لها دلالة إحصائية معنوية في النموذج قمنا بتقييم النموذج وفق اختبار Frisch وأكدنا ذلك وفق منهجية الانحدار التدريجي بإتباع طريقة Stepwise وكان للدخل الحقيقي الأثر الأكبر في تفسير الطلب على النقود إضافة إلى معدلات التضخم وسرعة دوران النقود وفق هذه الطريقة.

خاتمة

خاتمة

نظرا لان الاقتصاديات المعاصرة الحديثة هي اقتصاديات نقدية، ولان الطلب على النقود يعتبر من أهم أسس النظرية النقدية، والتي باختلاف أسسها وفرضياتها وتعدد معالمها فسرت الطلب على النقود بهدف رفع فعالية السياسة الاقتصادية، ففي التحليلي الكيترني نلمس عدم فعالية السياسة النقدية أي تفضيل الكيترين للسياسة المالية على نظيرتها النقدية، وذلك من خلال نظرية مصيدة السيولة، بعكس التحليلي الكلاسيكي الذي يعتبر الدخل وسرعة دوران النقود أهم المتغيرات التفسيرية في دالة الطلب على النقود وتكون في هذه الحالة فعالية السياسة النقدية اشد واكبر في انتقال منحني الطلب على النقود. أولا ومن اجل حصر محددات دالة الطلب على النقود وفق النظريات الاقتصادية، خصصنا الفصل الأول لأهم النظريات المفسرة للطلب على النقود. وبغرض تحديد اثر وفعالية السياسة النقدية على انتقال منحني الطلب على النقود من خلال متغيرات السياسة النقدية، خصصنا الفصل الثاني لمختلف المفاهيم الأساسية حول السياسة النقدية مع الإشارة إلى أهدافها ومختلف أدواتها ومحاولة ربط موضوع الطلب على النقود بالسياسة النقدية من خلال تأثير هذه الأخيرة على منحني LM.

خصص موضوع دراستنا الجزائر خلال الفترة 1990/2013، لذلك قمنا بعرض مختلف التطورات النقدية في الجزائر منذ 1990 أي بصدور قانون النقد والقرض حتى 2013، فبعد مختلف الاتفاقيات وبرامج الإصلاح التي ربطت الجزائر مع عدة هيئات دولية كصندوق النقد الدولي (بعد أزمة 1982 وأزمة اهبيار أسعار النفط 1986)، بدأت معالم هذه الإصلاحات بالبروز والتأثير على إدارة السياسة النقدية والتي تؤثر بدورها في النشاط الاقتصادي من خلال تحكمها في العرض النقدي بهدف إدارة النقود والائتمان وتنظيم السيولة وهذا من خلال استخدام الأدوات المثلى من اجل الرفع من فعالية السياسة النقدية، لذا قمنا بدراستنا هذه والمتمثلة في دراسة اثر كل من الدخل الحقيقي، معدلات الفائدة الحقيقية ومعدلات التضخم ومعدلات سرعة دوران النقود، وهذا بهدف تحديد أهم المتغيرات المؤثرة في الطلب على النقود في الجزائر.

عرفت إدارة السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة عدة تحولات، انطلاقا من آثار برنامج الاستعداد الائتماني الأول 1989 ومن أهم نتائجه قانون النقد والقرض 10/90 الذي يعتبر

خاتمة

نقطة تحول جوهرية في إصلاح المنظومة المالية والمصرفية في الجزائر، ونص برنامج التثبيت الاقتصادي سنة 1991 على تقليص حجم الكتلة النقدية بسبب الأداء الغير الفعال الذي تميزت به السياسة النقدية خلال السنوات السابقة، واهم ما نص عليه البرنامج التوجه نحو الرقابة المباشرة من خلال الأدوات الكمية للسياسة النقدية، تابعت الجزائر بعدها سياسة الحد من التوسع النقدي وتحرير أسعار الفائدة من اجل تشجيع الادخار وضبط العرض النقدي خلال البرنامجين 1994/1992، لوحظت من خلال نتائجه مدى فعالية السياسة النقدية المطبقة في تلك الفترة من خلال تراجع سيولة الاقتصاد وانخفاض معدلات التضخم، أما حاليا وإزاء التذبذبات التي تشهدها أسعار البترول والتي خلفتها أزمة 2008 تعيش الجزائر العديد من التحولات والتذبذبات، وكان من سبل علاجها السياسة التقشفية التي أقرتها السلطات النقدية بدءا من السنة الحالية .

وكنتيحة لمختلف التطورات النقدية التي عاشتها الجزائر في الآونة الأخيرة، والتي هدفت الدراسة من خلالها إلى معرفة المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الطلب على النقود في الجزائر، وهذا باستعمال القياس الاقتصادي وتقدير نموذج اقتصادي يبرز مدى معنوية المتغيرات المختارة، ومن هنا جاء موضوع الدراسة خلال الفترة 2013/1990.

اختبار الفرضيات: حاولنا خلال الدراسة اختبار جملة الفرضيات التي استند اليها:

*الفرضية الأولى: من خلال الدراسة القياسية واختبار معنوية المتغيرات التفسيرية نجد أن أكبر معامل انحدار β كان 0.91 أي معامل المتغير الأول الناتج الداخلي الخام، أي أن مرونة الدخل تقارب الواحد، لذا يعتبر سلعة فاخرة في الجزائر حسب فريدمان، وتدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد على أن العلاقة بين الكتلة النقدية الحقيقية والناتج الداخلي الخام علاقة طردية، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر والدراسات السابقة ومنطق النظرية الاقتصادية خاصة الكيترية. ومنه الفرضية الأولى محققة.

*الفرضية الثانية: تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار على العلاقة الطردية بين معدل الفائدة الحقيقية وحجم الكتلة النقدية، وهذه النتيجة غير متفقة مع التوقعات القبلية ومنطق النظرية الاقتصادية،

خاتمة

وهذا ناتج عن انعدام سوق مالي نشط، وكذا لضعف المنتجات والخدمات البنكية وانعدام ثقافة الادخار والائتمان لدى المجتمع الجزائري، ومنه إذا زاد معدل الفائدة الحقيقية بوحدة واحدة انخفض حجم الكتلة النقدية الحقيقية ب0.0001، كما أن متغير سعر الفائدة الحقيقية ليس له أي معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%. ومنه الفرضية الثانية غير محققة.

*الفرضية الثالثة: الإشارة السالبة في معادلة الانحدار تدل على وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم وحجم الكتلة النقدية، وهذا ما يتفق مع التوقعات المسبقة ومنطق النظرية الاقتصادية خاصة النظرية النقدية الحديثة لفريدمان، حيث انه إذا زاد التضخم بوحدة واحدة انخفضت الكتلة النقدية ب0.0002. ومنه الفرضية الثالثة غير محققة.

النتائج:

من خلال دراستنا، يمكن الخروج بالنتائج التالية:

-وجود علاقة خطية بين كل من الطلب على النقود والمتمثل في الكتلة النقدية الحقيقية بالمفهوم الواسع والمتغيرات الاقتصادية التفسيرية: الناتج الداخلي الخام، سعر الفائدة الحقيقية، ومعدل التضخم حيث أثبتت من خلال الدراسة القياسية، تأثيرها على الطلب على الأرصد النقدية الحقيقية وهذا يتوافق ومنطق النظريات الاقتصادية.

-أثبتت الدراسة القياسية من خلال العلاقة الخطية بين الكتلة النقدية الحقيقية بالمفهوم الواسع المتغيرات التفسيرية المذكورة سابقا، أن 97% من التغير الحاصل في الطلب على الكتلة النقدية الحقيقية، مفسر بالتغيرات في الناتج الداخلي الحقيقي معدلات الفائدة الحقيقية، ومعدل التضخم وسرعة دوران النقود أما النسبة المتبقية 3% مفسرة بمتغيرات أخرى.

-من خلال النموذج الناتج، نستنتج أن دراستنا كانت مطابقة إلى النظرية الاقتصادية بحيث أن الناتج الداخلي الحقيقي يؤثر بالإيجاب على حجم الكتلة النقدية وإشارته موجبة في دالة الطلب على

خاتمة

النقود، أما بالنسبة لمعدلات التضخم وسرعة دوران النقود فترابطهم علاقة عكسية بالطلب على النقود، أما معدلات الفائدة الحقيقية فهي لا تؤثر على الطلب على النقود.

-من خلال تقدير النموذج وتقييمه عن طريق استعمال منهجية الانحدار التدريجي نجد أن الناتج الداخلي الحقيقي، سرعة دوران النقود، ومعدلات التضخم هي المتغيرات التي اعتمدها البرنامج الإحصائي Eviews 7 في تفسير التغيرات في الطلب على النقد في الجزائر خلال فترة الدراسة وأقصى متغير معدلات الفائدة كونه لا يؤثر في الطلب على النقود في الجزائر في فترة 2013/1990.

التوصيات:

-يتأثر حجم النقود في الجزائر بدرجة كبيرة بعائدات المحروقات وبالتالي على السلطات المعنية تنويع مصادر الدخل نظرا للازمات الحادة التي يشهدها قطاع المحروقات.

-يجب على السلطات النقدية والمالية التعاون من اجل مراقبة السيولة كما يجب على البنك المركزي التعاون مع الخزينة من اجل الزيادة في إصدار سندات الخزينة لإدراجها في السوق المفتوحة كأداة لمعالجة الحالة التوسعية.

-إنشاء قاعدة بيانات إحصائية موحدة وإسنادها إلى هيئة رسمية واحدة مع ضرورة تحديثها.

-ضرورة تشجيع الإنتاج والاستثمار بنوعيه المحلي والإجمالي من اجل تنويع مصادر الإيرادات، وتفعيل السياسة النقدية في جذب الإدخارات وتشجيع الاستثمارات والعمل على تطوير الأسواق النقدية والمالية.

آفاق الدراسة: من خلال دراسة العلاقة بين الطلب على النقود والمتغيرات التفسيرية المختارة في

الدراسة، يمكن توسيع وتطوير الدراسة إلى:

-محاولة إضافة متغيرات أخرى كسعر الصرف ومتغيرات كيفية أخرى (محددات الطلب عند فريدمان)، والتي تؤثر على الطلب على النقود في الجزائر.

-دراسة العلاقة السببية بين الطلب على النقود ومتغيرات الاقتصاد الكلي.

اللاحق

الملاحق

الملحق رقم (1): بيانات الكتلة النقدية الحقيقية بعد إدخال اللوغاريتم العشري.

log	⁹ 10	RM ₂	cip	الكتلة النقدية	السنوات
10,2097785	16209829868	16,2098299	21,16	343	1990
10,1928277	15589339339	15,5893393	26,64	415,3	1991
10,1675059	14706385405	14,7063854	35,08	515,9	1992
10,1714095	14839167455	14,8391675	42,28	627,4	1993
10,1227234	13265493216	13,2654932	54,54	723,5	1994
10,0529009	11295380703	11,2953807	70,79	799,6	1995
10,0370342	10890158277	10,8901583	84,03	915,1	1996
10,0855559	12177437514	12,1774375	88,82	1081,6	1997
10,232384	17075916792	17,0759168	93,26	1592,5	1998
10,2718863	18701923077	18,7019231	095,68	1789,4	1999
10,323753	21074294050	21,0742941	095,97	2022,5	2000
10,3933119	24735000000	24,735	100,00	2473,5	2001
10,4564561	28605935128	28,6059351	101,43	2901,5	2002
10,4941678	31200945626	31,2009456	105,75	3299,5	2003
10,5204189	33145065939	33,1450659	109,95	3644,3	2004
10,5624791	36515654436	36,5156544	111,47	4070,4	2005
10,6360774	43259096887	43,2590969	114,05	4933,7	2006
10,7049958	50698579161	50,6985792	118,24	5994,6	2007
10,7490017	56105016938	56,1050169	123,98	6955,9	2008
10,7384431	54757437071	54,7574371	131,10	7178,7	2009
10,7775664	59919254202	59,9192542	136,23	8162,8	2010
10,8434348	69732425030	69,732425	142,39	9929,2	2011
10,8513766	71019342360	71,0193424	155,10	11015,1	2012
10,8726404	74583099119	74,5830991	160,11	11941,5	2013

يمثل متوسط المستوى العام لأسعار الاستهلاك. cip

المصدر: معطيات النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر تواريخ إصدارها 2013/1990.

الملاحق

الملحق رقم (2): بيانات الناتج الداخلي الخام الحقيقي بعد إدخال اللوغاريتم العشري.

log	⁹ 10	Rpib	cip	ناتج داخلي خام	السنوات
10,4195591	26275992439	26,27599244	21,16	556	1990
10,520918	33183183183	33,18318318	26,64	884	1991
10,4740567	29789053592	29,78905359	35,08	1045	1992
10,438959	27476348155	27,47634816	42,28	1161,7	1993
10,4316055	27015034837	27,01503484	54,54	1473,4	1994
10,4436116	27772284221	27,77228422	70,79	1966	1995
10,4725666	29687016542	29,68701654	84,03	2494,6	1996
10,485483	30583201982	30,58320198	88,82	2716,4	1997
10,4745993	29826292087	29,82629209	93,26	2781,6	1998
10,5225609	33308946488	33,30894649	095,68	3187	1999
10,6224145	41919349797	41,9193498	095,97	4023	2000
10,6234147	42016000000	42,016	100,00	4201,6	2001
10,649241	44590357882	44,59035788	101,43	4522,8	2002
10,6956721	49621749409	49,62174941	105,75	5247,5	2003
10,7477081	55938153706	55,93815371	109,95	6150,4	2004
10,8300175	67611016417	67,61101642	111,47	7536,6	2005
10,8733749	74709338010	74,70933801	114,05	8520,6	2006
10,896008	78706021651	78,70602165	118,24	9306,2	2007
10,9497276	89069204710	89,06920471	123,98	11042,8	2008
10,8810053	76033562166	76,03356217	131,10	9968	2009
10,9446044	88024664171	88,02466417	136,23	11991,6	2010
11,0086725	1,02017E+11	102,0169956	142,39	14526,2	2011
11,016632	1,03904E+11	103,9039329	155,10	16115,5	2012
11,0148831	1,03486E+11	103,4863531	160,11	16569,20	2013

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الملاحق

الملحق رقم (3): بيانات الفائدة الحقيقية.

السنوات	معدل الفائدة الحقيقي
1990	-5,43
1991	-19,13
1992	-14
1993	-7
1994	-10,1
1995	-7,9
1996	-0,4
1997	8,1
1998	15,1
1999	-0,1
2000	- 11,7
2001	11,7
2002	7,2
2003	-0,2
2004	-3,8
2005	-7
2006	-2,3
2007	1,5
2008	-6,7
2009	21,6
2010	-7
2011	-8,3
2012	2,2
2013	5,4

المصدر: البنك العالمي

الملاحق

الملحق رقم(4):بيانات معدلات التضخم في الجزائر خلال 2013/1990.

السنوات	معدل التضخم
1990	16,65
1991	25,89
1992	31,67
1993	20,54
1994	29,05
1995	29,78
1996	18,68
1997	5,73
1998	4,95
1999	2,64
2000	0,34
2001	4,23
2002	1,42
2003	4,27
2004	3,96
2005	1,34
2006	2,32
2007	3,68
2008	4,87
2009	5,74
2010	3,92
2011	4,52
2012	8,89
2013	3,25

المصدر:البنك العالمي.

الملاحق

الملحق رقم (5): بيانات تطور مؤشر سرعة دوران الدخل في الجزائر 1990/2013.

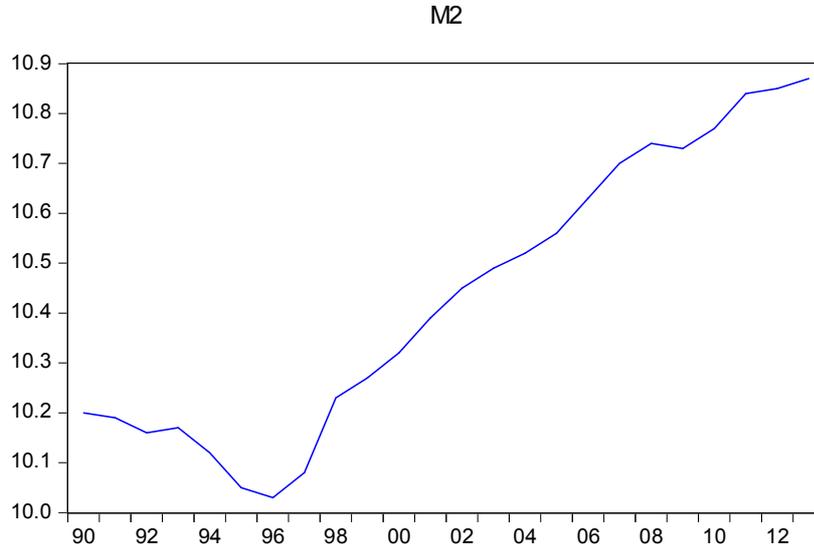
السنوات	سرعة دوران النقود
1990	1,62099125
1991	2,12858175
1992	2,02558635
1993	1,85160982
1994	2,03648929
1995	2,45872936
1996	2,72604087
1997	2,5114645
1998	1,7466876
1999	1,78104393
2000	1,98912237
2001	1,69864564
2002	1,55877994
2003	1,59039248
2004	1,68767665
2005	1,8515625
2006	1,72702029
2007	1,55243052
2008	1,58754439
2009	1,38855224
2010	1,46905474
2011	1,46297788
2012	1,4630371
2013	1,38753088

من إعداد الطلبة اعتمادا على البيانات السابقة.

الملاحق

الملحق رقم (6) نتائج دراسة الاستقرارية للسلاسل الأصلية.

منحنى السلسلة RM_2 غير المستقرة وتمثيل دالة ارتباطها.



Date: 05/14/15 Time: 20:40

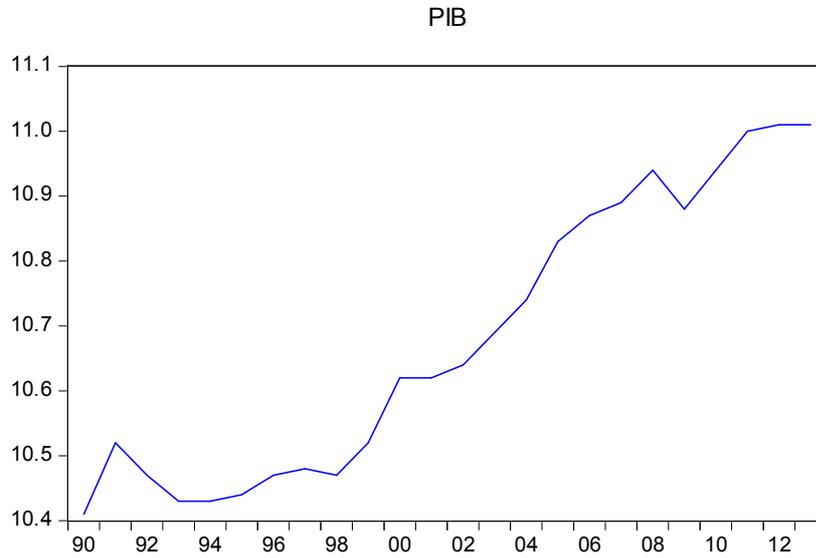
Sample: 1990 2013

Included observati... 24

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.499	0.499	6.4994	0.011	
2	0.099	-0.200	6.7661	0.034	
3	0.052	0.128	6.8437	0.077	
4	0.069	0.000	6.9891	0.136	
5	-0.009	-0.071	6.9916	0.221	
6	-0.266	-0.307	9.3921	0.153	
7	-0.225	0.104	11.213	0.130	
8	-0.022	0.050	11.232	0.189	
9	0.026	-0.004	11.260	0.258	
10	-0.077	-0.099	11.525	0.318	
11	-0.270	-0.251	15.015	0.182	
12	-0.168	0.027	16.492	0.170	

الملاحق

منحنى السلسلة **Rpib** غير مستقرة وتمثيل دالة ارتباطها الذاتي.

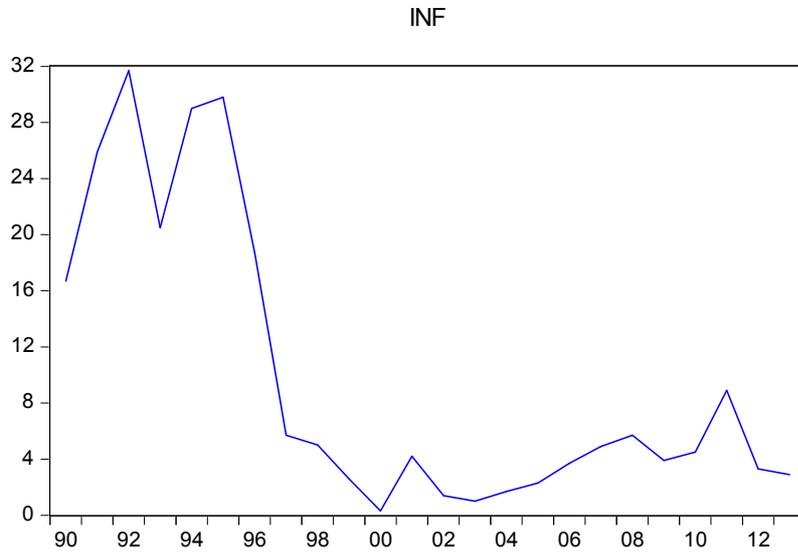


Date: 05/13/15 Time: 10:38
 Sample: 1990 2013
 Included observations: 24

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
0.890	0.890	0.890	0.890	21.470	0.000
0.795	0.017	0.795	0.017	39.396	0.000
0.685	-0.122	0.685	-0.122	53.335	0.000
0.567	-0.111	0.567	-0.111	63.379	0.000
0.456	-0.046	0.456	-0.046	70.209	0.000
0.308	-0.250	0.308	-0.250	73.490	0.000
0.168	-0.104	0.168	-0.104	74.521	0.000
0.033	-0.075	0.033	-0.075	74.563	0.000
-0.105	-0.137	-0.105	-0.137	75.018	0.000
-0.213	-0.018	-0.213	-0.018	77.048	0.000
-0.284	0.118	-0.284	0.118	80.921	0.000
-0.348	-0.051	-0.348	-0.051	87.205	0.000

الملاحق

منحنى السلسلة **Inf** غير المستقرة وتمثيل دالة ارتباطها الذاتي.

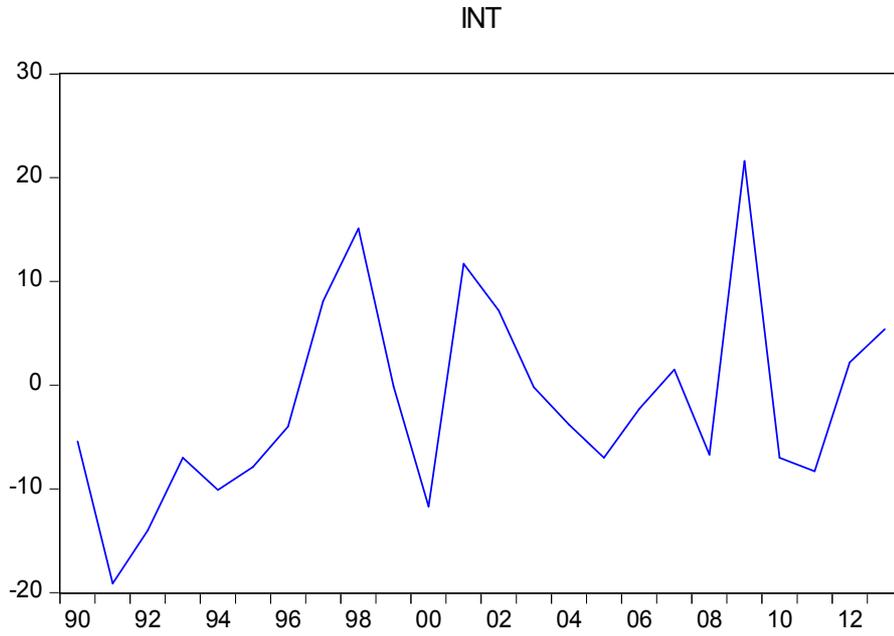


Date: 05/13/15 Time: 10:43
 Sample: 1990 2013
 Included observations: 24

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
0.838	0.838	19.052	0.000		
0.645	-0.191	30.867	0.000		
0.511	0.094	38.630	0.000		
0.327	-0.308	41.961	0.000		
0.094	-0.240	42.250	0.000		
-0.055	0.082	42.353	0.000		
-0.140	-0.001	43.071	0.000		
-0.205	0.057	44.706	0.000		
-0.215	0.076	46.633	0.000		
-0.220	-0.199	48.790	0.000		
-0.234	-0.087	51.425	0.000		
-0.224	-0.028	54.040	0.000		

الملاحق

منحنى السلسلة **Int** المستقرة وتمثيل دالة ارتباطها الذاتي.

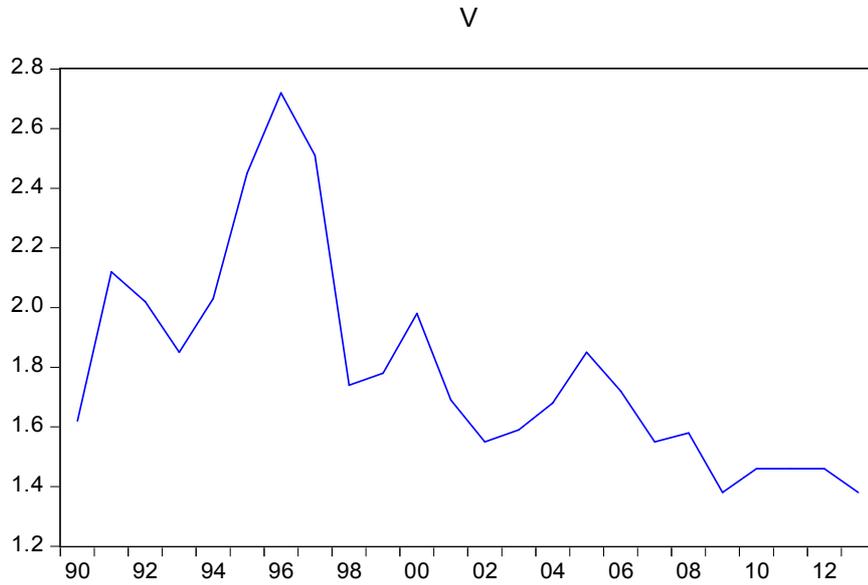


Date: 05/13/15 Time: 10:59
 Sample: 1990 2013
 Included observations: 24

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.189	0.189	0.189	0.189	0.9684	0.325
2	-0.078	-0.118	-0.078	-0.118	1.1424	0.565
3	0.091	0.136	0.091	0.136	1.3877	0.708
4	0.113	0.059	0.113	0.059	1.7848	0.775
5	0.004	-0.011	0.004	-0.011	1.7853	0.878
6	-0.152	-0.152	-0.152	-0.152	2.5822	0.859
7	-0.232	-0.206	-0.232	-0.206	4.5534	0.714
8	0.041	0.101	0.041	0.101	4.6182	0.797
9	-0.172	-0.245	-0.172	-0.245	5.8555	0.754
10	-0.127	0.056	-0.127	0.056	6.5732	0.765
11	0.164	0.194	0.164	0.194	7.8656	0.725
12	0.084	0.008	0.084	0.008	8.2309	0.767

الملاحق

منحنى السلسلة V غير المستقرة وتمثيل دالة ارتباطها الذاتي.



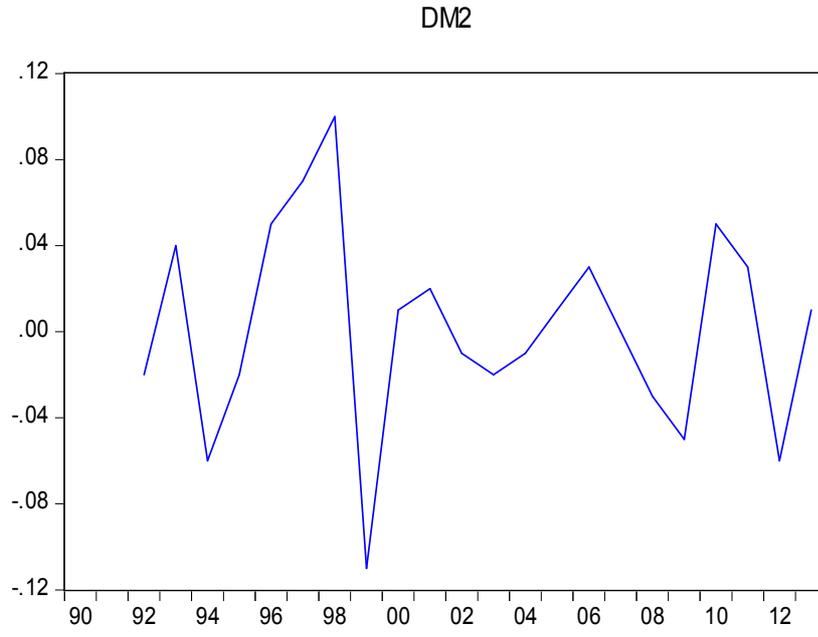
Date: 05/13/15 Time: 10:43
Sample: 1990 2013
Included observations: 24

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
0.838	0.838	19.052	0.000		
0.645	-0.191	30.867	0.000		
0.511	0.094	38.630	0.000		
0.327	-0.308	41.961	0.000		
0.094	-0.240	42.250	0.000		
-0.055	0.082	42.353	0.000		
-0.140	-0.001	43.071	0.000		
-0.205	0.057	44.706	0.000		
-0.215	0.076	46.633	0.000		
-0.220	-0.199	48.790	0.000		
-0.234	-0.087	51.425	0.000		
-0.224	-0.028	54.040	0.000		

الملاحق

الملحق رقم (7): نتائج دراسة ديكي فولر الموسع أي استقرارية السلاسل بدرجة تأخير $p=1$

السلسلة $d(RM2)$ مستقرة بدرجة تأخير $p=1$ وتمثيل دالة ارتباطها الذاتي.

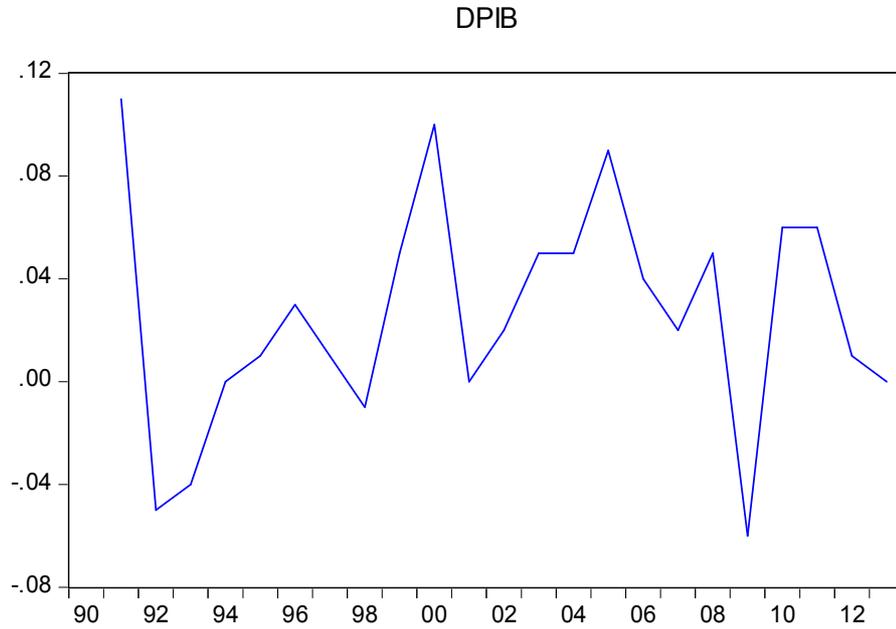


Date: 05/13/15 Time: 11:21
Sample: 1990 2013
Included observations: 23

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.124	-0.124	0.3862	0.534
		2 -0.322	-0.343	3.1272	0.209
		3 -0.123	-0.253	3.5500	0.314
		4 0.071	-0.142	3.6978	0.448
		5 0.233	0.112	5.3873	0.370
		6 -0.246	-0.260	7.3897	0.286
		7 -0.083	-0.090	7.6340	0.366
		8 0.064	-0.102	7.7894	0.454
		9 0.163	0.051	8.8622	0.450
		10 0.111	0.119	9.4018	0.494
		11 -0.308	-0.146	13.967	0.235
		12 -0.103	-0.158	14.530	0.268

الملاحق

السلسلة $d(\text{pib})$ مستقرة بدرجة تأخير $p=1$ وتمثيل دالة ارتباطها الذاتي

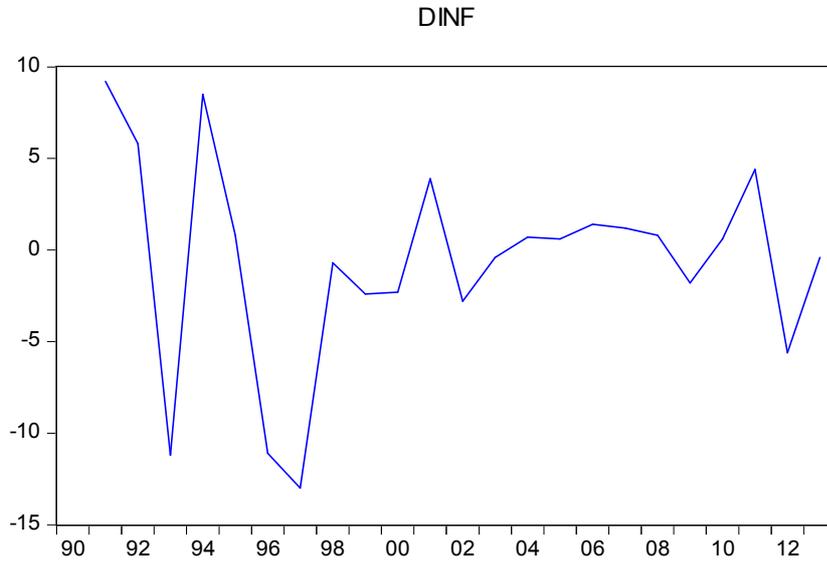


Date: 05/14/15 Time: 19:48
 Sample: 1990 2013
 Included observations: 23

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			-0.022	-0.022	0.0130	0.909
2			-0.199	-0.200	1.0975	0.578
3			0.043	0.035	1.1506	0.765
4			-0.034	-0.075	1.1853	0.881
5			0.159	0.181	1.9913	0.850
6			0.011	-0.010	1.9952	0.920
7			-0.267	-0.207	4.5648	0.713
8			-0.026	-0.056	4.5913	0.800
9			-0.001	-0.089	4.5914	0.868
10			-0.154	-0.191	5.6362	0.845
11			0.018	-0.030	5.6523	0.896
12			-0.087	-0.098	6.0460	0.914

الملاحق

السلسلة $d(\text{Inf})$ مستقرة بدرجة تأخير $p=1$ وتمثيل دالة ارتباطها الذاتي.



Date: 05/14/15 Time: 19:53
Sample: 1990 2013
Included observations: 23

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.001	0.001	7.E-06	0.998
		2	-0.230	-0.230	1.4499	0.484
		3	0.231	0.244	2.9797	0.395
		4	0.058	-0.009	3.0807	0.544
		5	-0.314	-0.233	6.2224	0.285
		6	-0.136	-0.179	6.8499	0.335
		7	0.041	-0.085	6.9103	0.438
		8	-0.207	-0.184	8.5486	0.382
		9	-0.008	0.078	8.5510	0.480
		10	0.046	-0.105	8.6426	0.566
		11	-0.130	-0.162	9.4483	0.581
		12	0.027	-0.043	9.4864	0.661

السلسلة $d(V)$ مستقرة بدرجة تأخير $p=1$ وتمثيل دالة ارتباطها الذاتي

الملاحق

الملحق (8): نتائج المقارنة بين القيم الفعلية والمقدرة .

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.817880	0.0049
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(RESID07)
 Method: Least Squares
 Date: 05/16/15 Time: 13:58
 Sample (adjusted): 1992 2013
 Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID07(-1)	-1.706539	0.354209	-4.817880	0.0002
C	-0.005122	0.003786	-1.352771	0.1938
@TREND(1990)	0.000439	0.000271	1.619532	0.1237
R-squared	0.662069	Mean dependent var		0.000194
Adjusted R-squared	0.602435	S.D. dependent var		0.010695
S.E. of regression	0.006744	Akaike info criterion		-6.990822
Sum squared resid	0.000773	Schwarz criterion		-6.791866
Log likelihood	77.40364	Hannan-Quinn criter.		-6.947644
F-statistic	11.10206	Durbin-Watson stat		2.084684
Prob(F-statistic)	0.000283			

الملاحق

الملحق (9): نتائج منهجية الانحدار التدريجي بطريقة Stepwise

Dependent Variable: DM2				
Method: Stepwise Regression				
Date: 05/15/15 Time: 17:23				
Sample (adjusted): 1991 2013				
Included observations: 23 after adjustments				
No always included regressors				
Number of search regressors: 5				
Selection method: Stepwise forwards				
Stopping criterion: p-value forwards/backwards = 0.5/0.5				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DV	-0.212427	0.007392	-28.73708	0.0000
DPIB	0.915709	0.043509	21.04628	0.0000
C	0.002830	0.001967	1.439019	0.1664
DINF	-0.000326	0.000291	-1.119393	0.2769
R-squared	0.978829	Mean dependent var		0.029130
Adjusted R-squared	0.975486	S.D. dependent var		0.047474
S.E. of regression	0.007433	Akaike info criterion		-6.809035
Sum squared resid	0.001050	Schwarz criterion		-6.611558
Log likelihood	82.30391	Hannan-Quinn criter.		-6.759370
F-statistic	292.8199	Durbin-Watson stat		2.165384
Prob(F-statistic)	0.000000			
Selection Summary				
Added DV				
Added DPIB				
Added C				
Added DINF				

ملحق (10) المصطلحات:

sigle	signification
PIB	Produit Intérieur Brut
M2	Masse Monétaire
Int	Taux D'intérêt Réel
v	Vitesse money
Inf	Inflation

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

أولاً: باللغة العربية.

1. أبو علي محمد سلطان-اقتصاديات البنوك مصر-كلية التجارة-جامعة الزقازيق 1991 .
2. احمد بوخاري-الاقتصاد الكلي المعمق-الجزء الأول-دار هومة للطباعة والنشر-الجزائر 2014.
3. أحمد جامع- النظرية الاقتصادية-التحليل الاقتصادي الكلي-الجزء الثاني-دار النهضة العربية-1973.
4. احمد عبد الفتوح علي ناقة-نظرية النقود والأسواق المالية-مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية-مصر-2011.
5. احمد فريد مصطفى-سهير محمد السيد حسن-السياسة النقدية والبعد الدولي لليورو-مؤسسة شباب الجامعة-مصر-2000.
6. أكرم حداد-الدكتور مشهور هذلول-النقود والمصارف-الطبعة الأولى-دار وائل للنشر-عمان-2005.
7. بريش السعيد-الاقتصاد الكلي-دار العلوم للنشر والتوزيع-عنابة-2007.
8. بلعزوز بن علي-محاضرات في النظريات والسياسات النقدية-ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر-2004.
9. تومي صالح-مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي-دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع-جامعة الجزائر.
10. جمال بن دعاس-السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي دراسة مقارنة-دار الخلدونية للنشر-الطبعة الأولى-القبة القديمة-الجزائر-2007.
11. حمدي عبد العظيم-السياسات النقدية والمالية ومقارنة إسلامية-مكتبة النهضة المصرية-مصر-1976.
12. خليف عيسى-التغيرات في قيمة النقود-الطبعة الأولى-دار النفائس للنشر والتوزيع-الأردن-2010.
13. الدكتور السيد متولي عبد القادر-اقتصاديات النقود والبنوك-دار الفكر للنشر والتوزيع-الطبعة الأولى-عمان-2010.
14. الدكتور محمد لطفي فرحات-مبادئ الاقتصاد القياسي وقياس العلاقات الاقتصادية-الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع-الطبعة الثانية-الجماهيرية الليبية العربية-1425هـ .

قائمة المصادر والمراجع

15. رشاد العصار-النقود والبنوك- دار صفاء للنشر والتوزيع-عمان-2000.
16. زكريا الدوري-البنوك المركزية والسياسات النقدية-الأردن-الطبعة العربية-2013.
17. زكريا الدوري-يسري السامرائي-البنوك المركزية والسياسات النقدية - دار اليازور العلمية للنشر والتوزيع-الأردن-2006.
18. سامي خليل-نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة-الكتاب الثاني-مطابع الأهرام-القاهرة-1994.
19. سهير محمد معتوق -النظريات والسياسات النقدية-الدار المصرية اللبنانية -القاهرة-1989.
20. صالح مفتاح -النقود والسياسة النقدية-دار الفجر للنشر والتوزيع-مصر-2005.
21. ضياء مجيد موسوي-أسس علم الاقتصاد-الجزء الثاني -ديوان المطبوعات الجامعية-بن عكنون - الجزائر.
22. ضياء مجيد موسوي-الإصلاح النقدي-الجزائر-دار الفكر-1993.
23. ضياء مجيد-اقتصاديات النقود والبنوك-مؤسسة شباب الجامعة-مصر-2005.
24. عادل احمد حشيش-أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي-دار الجامعة الجديدة-2004.
25. عباس كاظم ألدعيمي -السياسات النقدية والمالية - دار صفاء للنشر والتوزيع-عمان-الطبعة الأولى-2010.
26. عبد الرحمن بن خلدون-المقدمة-مؤسسة الكتب الثقافية-الطبعة الثانية-الجزء الثاني-1996.
27. عبد القادر خليل-مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي-الجزء الثاني-ديوان المطبوعات الجامعية-2012.
28. عبد القادر محمد عبد القادر-طرق قياس العلاقات الاقتصادية مع تطبيقات الحاسب الالكتروني-دار الجامعات للنشر والتوزيع-الإسكندرية.
29. عبد اللطيف بن واشنهو-مدخل إلى الاقتصاد السياسي-ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر-2000.
30. عبد المنعم مبارك-النقود والصيرفة والنظرية النقدية-الدار الجامعية-الإسكندرية-مصر-1997.
31. عمر صخري-التحليل الاقتصادي الكلي-ديوان المطبوعات الجامعية-الطبعة الخامسة-الجزائر-2005.
32. عناية غازي حسين-التضخم المالي-مؤسسة شباب الجامعة-الإسكندرية-1985.

قائمة المصادر والمراجع

33. غالب عوض الرفاعي-عبد الحفيظ بلعربي-اقتصاديات النقود والبنوك-دار وائل للنشر-الأردن -
2002.
34. مبروك حسين-المدونة البنكية الجزائرية-دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع-الجزائر-ص ص6-10
35. محب خلة توفيق-الاقتصاد النقدي والمصرفي-دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات-دار الفكر
الجامعي-الإسكندرية-مصر-2011.
36. محمد الشريف المان-محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية-الجزء الثالث-ديوان المطبوعات الجامعية-
2003.
37. محمد الشريف المان-محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية-ديوان المطبوعات الجامعية-الجزء الثالث-
جامعة الجزائر-2010.
38. محمد ضيف الله القطابري-دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية-الطبعة الأولى -دار
غيدا للنشر والتوزيع-الأردن2011.
39. محمد عزت غزلان-اقتصاديات النقود والمصارف-الطبعة الأولى-دار النهضة العربية-لبنان2002.
40. -محمود حسين الوادي-زكريا احمد عزام-المالية العامة والنظام المالي في الإسلام-دار المسيرة للنشر-
عمان 2000 .
41. محمود محمد نور-أسس ومبادئ النقود والبنوك- كلية التجارة، جامعة الأزهر، مصر، بدون تاريخ.
42. مدني بن شهرة-الإصلاح الاقتصادي وساسة التشغيل(التجربة الجزائرية)-دار الحامد للنشر والتوزيع-
الأردن-2008.
43. مصطفى رشدي شيحة، أقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، 1985.
44. ناظم نوري أشمري-النقود والمصارف-والنظرية النقدية-دار زهران للنشر والتوزيع-الأردن-
2010.
45. نشأت الوكيل-التوازن النقدي ومعدل الصرف -دراسة تحليلية مقارنة-لسوق النقود وسعر الصرف
شركة ناس للطباعة-عابدين القاهرة-2006

46. وليد إسماعيل السيفو وآخرون- أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي- الأهلية للنشر والتوزيع- الطبعة العربية الأولى- الأردن.

باللغة الفرنسية:

1. Jean-Pierre Fougère, la monnaie et la politique monétaire, édition seuil, paris-1999.
2. Michael Burda-Charles Wyplosz-Macroéconomie une perspective européenne- traduction de la 5eme édition anglaise par Stanislas Standaert préface de Charles Wyplosz-Bruxelles
3. Régis Bourbonnais- cours et exercices corrigés-Econométrie, 9eme édition, Dunod, Paris, France, 2009, P47.
4. Menaguer noureddine-la demande de monnaie en Algérie-Thèse pour l'obtention de doctorat d'état Sciences Economiques-Faculté des Sciences Economiques, des Sciences de Gestion et
5. des Sciences Commerciales-2009/2010

المذكرات والأطروحات

1. أبو بكر سمير قيوة- استهلاك الأسر الجزائرية في ظروف التضخم دراسة تحليلية قياسية في الفترة 1970-2003- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر- 2007/2006.
2. أكن لونيس- السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000/2009- مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية - جامعة الجزائر- 2011/2010
3. بشيكر عابد- نموذج قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر- مذكرة ضمن متطلبات الماجستير- جامعة الجزائر 2010.
4. بلوافي محمد- اثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 2011/1970- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه- جامعة أبو بكر بلقايد- 2012.
5. بن لدغم فتحي- ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائرية - أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه - جامعة أبي بكر بلقايد جامعة تلمسان- 2012/2011.

قائمة المصادر والمراجع

6. بن نافلة نصيرة- اثر السيولة وحيادية النقود دراسة قياسية لكل من دولة الجزائر والمغرب-مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية-جامعة أبو بكر بلقايد-2011/2010.
7. بناني فتيحة-السياسة النقدية والنمو الاقتصادي-مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية-جامعة احمد بوقرة -بومرداس-2009/2008.
8. حسين رحيم-وظائف النقد في الفكر الاقتصادي(دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر-رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية-جامعة الجزائر-2001.
9. سامي محمد مقداد-إصدار النقد الوطني والخيارات الممكنة لترتيبات نقدية-رسالة ماجستير في إدارة الأعمال-2007.
10. سعيد هتهات-دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر-مذكرة ضمن متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية-جامعة ورقلة-2006.
11. الشيخ احمد ولد لشيبياني-فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي-مذكرة ضمن متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية-جامعة فرحات عباس-2012.
12. صالح مفتاح-النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر فترة(1990.2000)-مذكرة ضمن متطلبات دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية-جامعة الجزائر.
13. عمروش شريف -السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات -مذكرة ماجستير -جامعة سعد دحلب -البليدة-2005 .
14. عيشاوي علي- دراسة مقارنة بين النظرية النقدية الكيترية ونظرية الأرصد النقدية فريدمان- بحث ماجستير- جامعة محمد خيضر بسكرة-2006/2005.
15. قويدر عياش -إصلاح السياسة النقدية في الجزائر-مذكرة ماجستير -كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر -1999
16. كنيذة زوليخة-الكتلة النقدية والبطاقات النقدية-بحث سنة أولى ماجستير تحت إشراف الدكتور صالح مفتاح-جامعة محمد خيضر بسكرة-2006/2005.

المجلات والبحوث العلمية.

1. احمد السيد عبد اللطيف حسن- تقدير دالة الطلب على النقود في مصر خلال الفترة (1981-2011)-أكاديمية المستقبل-بحوث اقتصادية.
2. خالد عبد الرحمن بسام-تأثير التطور المالي وأزمة الخليج الثانية على الطلب على النقود-دراسة قياسية-قسم الاقتصاد-جامعة الملك عبد العزيز-مأخوذة عن موقع www.caus.org
3. -بحث حول الكتلة النقدية-جامعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير -الجزائر-مأخوذ عن موقع www.donya-dz.com .
4. عبد الرزاق الزيتون -أنواع النقود وتحليل الكتلة النقدية والعناصر المكونة لها-معهد الدعوة الجامعي الدراسات الإسلامية-قسم الدراسات العليا-مأخوذ عن موقع www.kantakji.com .
5. ثائر داود سلمان -الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression مفهومه ونموذج مطبق باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS -محاضرات ملقاة في فرع العلوم النظرية-كلية التربية الرياضية-جامعة بغداد.
6. معيزي قويدر-الأستاذة دماء نوال -فعالية السياسة النقدية وأثارها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية- مجلة الاقتصاد الجديد/العدد 02-جانفي 2011
7. حنان جعشم-نقود وسياسات نقدية-الفصل الأول-مكان النشر غير موجود-2007.
8. محمد بوزيان-وبن عمر عبد الحق-العلاقات السببية وعلاقات التزامن بين النقود والأسعار في الجزائر وتونس-أبحاث اقتصادية وإدارية العدد الأول-جوان 2007.
9. محمد راتول-صلاح الدين كروش-تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000/2010-بحوث اقتصادية وعربية-العدد22-ربيع 2014.
10. مجلة الباحث-العدد9/2011-مطبعة جامعة قاصدي مرباح - د/ناصر سليمان-اليوم الدراسي حول أزمة السيولة النقدية في الجزائر-13 افريل 2011-جامعة ورقلة.

قائمة المصادر والمراجع

11. عبد اللطيف مصيطفى -الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع-مجلة الباحث-العدد 06-2008.

الملتقيات والدورات العلمية

1. جوري كريم -كمال رضوان -السياسة النقدية في الدول العربية -معهد السياسات الاقتصادية . أبو ظبي 1996.
2. الحول عبد القادر-اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2006-ملتقى علمي-ملقى بجامعة سعيدة-بدون تاريخ نشر.
3. محمد لكصاسي -الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر-صندوق النقد الدولي-أبو ظبي 2004.
4. الدكتور مصيطفى-تغطية وهيبة سليمان للشروق اليومي-تقلبات سوق النفط تهدد الجزائر بصدمات اقتصادية.
5. حسان حويشة-خبراء واقتصاديون ينصحون ويجذرون الحكومة هذه الحلول المتاحة أمام الجزائر لمواجهة انهيار أسعار البترول-2014/12/21

القوانين والمراسيم

1. التعليم 94-73 لبنك الجزائر والمتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري الصادرة في 28 نوفمبر 1994.
2. الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 26 اوت 2003.
3. قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986، المتعلق بنظام البنوك و القروض .
4. قانون رقم 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988، المعدل و المتمم للقانون 86-12، و المتعلق بالبنك و القرض.

1. www.donya-dz.com
2. www.kantakji.com
3. www.caus.org
4. www.world-bank.com
5. www.bank-of-algeria.com
6. www.ons.dz
7. <http://upload.wikimedia.org/math>